

## شرح الأمثلة المختلفة في التصريف

تأليف مصلح الدين مصطفى بن شعبان السُروري المتوفى سنة (٩٦٩هـ)

تحقيق ودراسة د. ليث قهَّير عبد الله خليل\*

تاريخ وصول البحث: ٢٠١١/١٢/١١ م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٣/١/١٦ م

### ملخص

يندرج هذا البحث في إطار الجهود العلمية المباركة التي بذها العلماء المسلمون للحفاظ على كتاب الله تعالى من خلال الحفاظ على لغته الشريفة، ومن هؤلاء العلماء الإمام مصطفى بن شعبان السُروري (ت ٩٦٩هـ) الذي صنف مجموعة من الكتب العربيَّة وترجم لنا من اللُّغة التُّركيَّة والفارسيَّة إلى العربيَّة مجموعة منها أيضاً، فهو يُجيد اللُّغاتِ الثَّلاث: العربيَّة والتُّركيَّة والفارسيَّة، وكتابه: (شرح الأمثلة المختلفة في التصريف)، الذي نهضت بأعباء تحقيقه احتوى على مسائل صرفيَّة، ومناقشات فلسفيَّة، لم أجدها إلاَّ عند قليل من علمائنا الذين صتَّفوا في مسائل الصِّرف. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على مقدِّمة وفصلين:

أحدهما: تضمَّن الدراسة، وجعلته على مبحثين، أحدهما: تضمَّن حياة مصطفى ابن شعبان السُروري، ومصنَّفاته، والآخر: تضمَّن كتاب الأمثلة المختلفة وشرحه ومادَّته، ودراسة كتاب شرح الأمثلة المختلفة، المسمَّى: المجموعة الشَّافية الكافية في أصول الصِّرف، لمصطفى السُروري، عنوانه ونسبته ومادَّته ونسخه، ثمَّ ختمت المبحث ببيان المنهج المتَّبَع في التَّحقيق. والفصل الثَّاني: تضمَّن تحقيق الكتاب.

### Abstract

This research falls in the context of the scholarly efforts undertaken by Muslim scholars in order to preserve the Qur'an. One of these scholars is Imam Mustafa Bin Sha'ban al-Sorrori (died 969 AH) who authored a collection of books in Arabic and translated from Turkish and Persian into Arabic a host of other books. His book (Sharh AL-Amthaleti Fi Usool AL-Serf), which I verified

\* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الأنبار .

and edited, contained morphological issues and philosophical discussions that could only be found in a few other books in the field of morphology. The nature of this research necessitated the inclusion of an introduction and two chapters:

Chapter One included the study, and it is divided into two sections; the first section included the life of Mustafa bin Sha'ban AL-Sorrori and his books. The second included the Book of AL-Amthaleh, the different examples and explanations, in addition to the study of the Book Called AL-Majmou'ah AL-Shafia AL-Kafia Fi Isool AL-Serf by Mustafa AL-Sorrori. This included his title, family, the content of the book and the different manuscripts. Then I ended the section with a brief overview of the methodology I followed in editing.

Chapter Two included the text of the book with editorial comments.

## المقدمة:

واحد من هؤلاء العلماء، سخره الله تعالى خدمة لكتابه، فصنّف لنا مجموعة من الكتب العربيّة، وترجم لنا من اللّغة التّركية والفارسيّة إلى العربيّة مجموعة منها أيضاً، فهو يجيد اللّغات الثلاث، العربيّة والتّركية والفارسيّة، وكتابه: (شرح الأمثلة المختلفة في التصريف)،-الذي أقدمه للقارئ الكريم- احتوى على مسائل صرفيّة، ومناقشات فلسفيّة، لم أجدها إلاّ عند قليل من علمائنا الذين صنّفوا في مسائل الصّرف. والكتاب شرح على كتاب الأمثلة المختلفة في الصّرف، الذي ضمّن مجموعة من الأمثلة المختلفة في الصّيح، بدءاً من الفعل الماضي (نَصَرَ)، وصيغته المختلفة، من المضارع والأمر، مع المعلوم، والمجهول، وأفعال التّعجب، ثمّ المصدر (نَصْرًا)، وصيغته المختلفة من الأسماء

حين تعهّد الله تعالى بحفظ القرآن العظيم، من الزيادة والتقص، والتصحيف والتّحريف، تكفّل - ببركة القرآن - بحفظ اللّغة العربيّة ما شاء الله أن يُحفظ منها، والحفظ معجزة للمعجزة الخالدة، فاجتمعت في الغاية الواحدة معجزتان؛ لذا هيأ الله تعالى علماء عالمين بكتاب الله، لغة ومعنى وأسلوباً، عاملين بما فيه من الأوامر والنّواهي، ليباشروا أسباب هذا الحفظ؛ فأخذوا يدرسون دقائق هذه اللّغة، حركاتها وسكناتها، وحروفها، وكلماتها، مفردةً وجملةً، نحواً وصرفاً وصوراً وبلاغةً وأدباً؛ فصنّفوا فيها المصنّفات، متنّاً وشرحاً ونظماً ونثراً؛ ليطلع القارئ الكريم على أسرار لغة القرآن العظيم، وعالمنا مصطفى بن شعبان السّروريّ (ت ٩٦٩هـ)،

والرومي، نسبة إلى بلاد الروم، ومنها ما يدل على مذهبه الفقهي، مثل: الحنفي، ومنها ما يدل على مكانته وعلو قدره وعلميته، مثل: الفقيه والمفسر والمحدث والأديب، والنحوي والصرفي والأصولي والمنطقي<sup>(٣٧)</sup>، والعارف بالله الكامل<sup>(٣٨)</sup>، ومنها ما يدل على اسم مدينة، مثل: السروري<sup>(٣٩)</sup> نسبة إلى مدينة (سُرور)<sup>(٤٠)</sup>، الذي اشتهر به وعرف. قال عنه ابن لالي بالي، في "العقد المنظوم"<sup>(٤١)</sup>: (العارف بالله الكامل المولى مصلح الدين ابن شعبان)، وقال ابن العزبي في كتابه "ديوان الإسلام"<sup>(٤٢)</sup>: (سُروري: مصلح الدين بن شعبان، الإمام المحقق العالم الرومي الحنفي)، وقال الأدنه وي في كتابه، "طبقات المفسرين"<sup>(٤٣)</sup>: (كَانَ مُشْتَغَلًا فِي تَحْصِيلِ الْعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ، وَانْتَسَبَ إِلَى نَهَالِي جَعْفَرِ جَلِي<sup>(٤٤)</sup>، وقره داوود المدرس<sup>(٤٥)</sup>، وأتصل بخدمة محيي الدين المولى الفناري<sup>(٤٦)</sup>، كَانَ عَالِمًا فِي التَّأْلِيفِ)، وقال الزركلي في الأعلام<sup>(٤٧)</sup>: (مصطفى ابن شعبان السروري، الحنفي، الرومي (مصلح الدين) مفسر، محدث، نحوي، صرفي، فقيه، أصولي، منطقي عارف باللغات العربية والفارسية والرومية).

نشأ عالمنا في بيت عزّ وجاه، فقد كان أبوه تاجراً معروفاً في تلك القصة، بذل في تعليمه مالا كثيراً؛ فجمع النوارد واللطائف، وقال الشعر ومهر فيه، وتعلم الفارسية وأجاد فيها، عرف -

كاسمي الفاعل والمفعول، واسمي الزمان والمكان، واسمي الهيئة والمرّة والنسب، واسم الآلة، واسم التفضيل.

واقترنت طبيعة البحث أن يكون على مقدّمة وفصلين:

أحدهما: تضمّن الدراسة، وجعلته على مبحثين، أحدهما: تضمّن حياة مصطفى ابن شعبان السروري، ومصنّفاته، والآخر: تضمّن كتاب الأمثلة المختلفة وشروحه ومادّته، ودراسة كتاب شرح الأمثلة المختلفة، المسمّى: المجموعة الشافية الكافية في أصول الصرف، لمصطفى السروري، عنوانه ونسبته ومادّته ونسخه، ثمّ ختمت المبحث ببيان المنهج المتبع في التحقيق.

والفصل الثاني: تضمّن تحقيق الكتاب.

## الفصل الأول: الدراسة

المبحث الأول: مصطفى السروري، حياته، ومصنّفاته:

هو مصطفى بن شعبان<sup>(٤٨)</sup>، إلى هنا تنتهي سلسلة نسبة في المصادر التي ترجمت له.

ولد في قسبة (كليبولي) في إستانبول<sup>(٤٩)</sup>. لُقّب بـ (مُصلح الدّين)، وبه اشتهر، ولُقّب بألقاب أُخر، منها ما يدل على مكان ولادته ونشأته، مثل: الكليبولي، نسبة إلى كليبولي، مسقط رأسه،

رحمه الله تعالى - بالعفة والصَّلاح، (وَكَانَ - رَحْمَهُ  
الله - بهيَّ المنظر، لطيف المخبر، حُلُوَ المحاضرة،  
حسن المحاورَة مَوْصُوفاً بِالْعِفَّةِ وَالصَّلاح، يلوح  
من جبينه آثار الفُوزِ والفلاح وَكَانَ - رَحْمَهُ اللهُ -  
جواداً، لا يلبثُ في ساحة راحته غيرُ جوده  
وسماحته، وَكَانَ - رَحْمَهُ اللهُ - مكبَّاً على التَّأليفِ  
وحريصاً على التَّحْرِيرِ والتَّصنيفِ)<sup>(١١٤)</sup>.

تلقى العلم على أفاضل علماء عصره، كالمولى  
القادري<sup>(١١٥)</sup>، وأحمد بن مصطفى بن خليل  
المعروف بطاشكبري زاده (ت ٩٦٨هـ)<sup>(١١٦)</sup>.

تقلد مهام التدريس في مدرسة (صاروجة  
باشا)<sup>(١١٧)</sup>، بقصبة كليولي، ثم في مدرسة (بري باشا)  
بقسطنطينية<sup>(١١٨)</sup>، ثم في مدرسة (قاسم باشا)<sup>(١١٩)</sup>،  
بقصبة تجاه قسطنطينية، ولم تصرِّح المصادر التي  
ذكرت لنا مصطفى السُّروري، سوى تلميذ واحد،  
وهو مصطفى خان ابن سليمان خان<sup>(١٢٠)</sup>.

قصبة (قاسم باشا)، إلاَّ أنَّه لم يستمرَّ في هذا الطَّريق.  
وبعد مدَّة من الزَّمن ورد عليه كتابٌ من (قاسم  
باشا) الَّذي بنى مدرسة (قاسم باشا)، يقول فيه:  
(إني قد بنيت تلك المدرسة لأجلك وشرطت  
درسها لك ما دمت حيًّا، فإن لم تقبلها لأهدمها من  
أساسها)<sup>(١٢١)</sup>؛ فاضطرَّ إلى قبول التدريس فيها مرَّة  
أخرى. وعندما صار معلِّماً، لمصطفى خان ابن  
السلطان سليمان خان؛ عاش عيشة الأمراء، فلا يُردُّ  
له طلب، ولكن بعد مقتل مصطفى خان تغيَّر الحال  
والمال؛ فتوجَّه إلى الانقطاع عن النَّاس؛ واستولى  
عليه الفقر والفاقة، حتَّى قيل عنه: (إنَّه يكتب في  
بعض أزمانه، ويقتات بأثانته)<sup>(١٢٢)</sup>، ثم عاد مرَّة أخرى  
إلى مسجده فعمَّره وفتح بابه، ويقال: (إنَّه قد أحضر -  
قبره وتبَّها لموته وانتظره، وأدَّخر ألفي درهم للتَّجهيز  
والتَّكفين، وأدَّى زكاته مدَّة عشر سنين)<sup>(١٢٣)</sup>.

توفِّي - رحمه الله - بمرض (الهيضة)<sup>(١٢٤)</sup>، في  
جمادى الأولى سنة تسع وستين وتسعمائة، وقيل:  
سنة اثنتين وستين وتسعمائة<sup>(١٢٥)</sup>، ودفن عند مسجده  
في قصبة (قاسم باشا)، وحزن النَّاس بموته، وقد  
بلغ عمره إلى اثنتين وسبعين سنة<sup>(١٢٦)</sup>؛ فتكون سنة  
ولادته في حدود سنة (٨٩٧هـ)، والله أعلم.

أمَّا مصنَّفاتُه، فقد ترك لنا مجموعة من  
المصنَّفات النَّافعة في العلوم الشرعيَّة والعربيَّة،  
وباللُّغات العربيَّة والتركيَّة والفارسيَّة، لا يزال

ومما يروى عن حياته، أنَّه كان ذات ليلة جالساً  
يطالع المراجع والمصادر في مدرسة (قاسم باشا)، إذ  
نادى منادي الجذبات: ((إنَّ الله في أيام دهركم  
نفحات<sup>(١٢٧)</sup>))، وقرع أسراع كلِّ ساهٍ ولاه: ﴿أَلَمْ يَأْنِ  
لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ<sup>(١٢٨)</sup>﴾، فلما  
سمع هذا الخطاب؛ ترك التدريس، وسلك طريق  
أهل الزُّهد والفناء، وتاب على يد الشَّيخ محمود  
النقشبندى<sup>(١٢٩)</sup>، وبنى مسجداً للعبادة والتأمُّل، في

الحنفي، المتوفى سنة (٥٧٤٧هـ)<sup>(٣٧)</sup>، قال عنه حاجي خليفة<sup>(٣٨)</sup>: (ولما كان هذا الشرح غاية مطلوب كل طالب في هذا الفن؛ اعتنى به الفضلاء بالدرس والتحشية، وعلقوا عليه حواشي مفيدة، منها: حاشية الشيخ، مصلح الدين: مصطفى بن شعبان، الشهير: بالسُروري المتوفى سنة (٩٦٩هـ)).

٤- حاشية على شرح الهداية المسمى: (نهاية النهاية)، لمحَبِّ الدِّين: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن محمود، المعروف: بابن الشَّحنة، الحلبي (٨٩٠هـ)<sup>(٣٩)</sup>، وهو في الفروع<sup>(٤٠)</sup> ذكر فيها، التنبية على أحاديث (الهداية)<sup>(٤١)</sup>، والهداية، كتاب في الفقه الحنفي، لمصنِّفه علي بن أبي بكر المرغيناني (٥٩٣هـ)<sup>(٤٢)</sup>.

٥- الحواشي الصَّغرى على تفسير أنوار التنزيل، وأسرار التأويل للبيضاوي<sup>(٤٣)</sup>، لناصر الدِّين، أبي سعيد، عبدالله بن عمر البيضاوي، الشافعي، المتوفى بتريز سنة (٦٨٥هـ)، وقيل سنة (٦٩٢هـ)<sup>(٤٤)</sup>.

٦- الحواشي الكبرى على تفسير أنوار التنزيل للبيضاوي، أولها: (الحمد لله الذي جعلني كشاف القرآن وصيرني قاضياً بين الحق والباطل...)<sup>(٤٥)</sup>، توجد نسخة منه في مكتبة الملك فيصل للبحوث الإسلامية في المملكة العربية السعودية، رقمها: (١٠٢٤)<sup>(٤٦)</sup>.

العدد الأكبر منها في عداد المخطوطات، والبعض الآخر مفقوداً، ولم أستطع الحصول إلا على مصنف واحد من مصنِّفاته، وهو: (شرح الأمثلة المختلفة في التصريف) أما المصنِّفات الأخرى فقد حفظ لنا أصحاب الرَّاجم، وكذلك فهارس المخطوطات، عدداً من أسماؤها، وهي:

#### أولاً: مصنِّفاته باللُّغة العربيَّة:

١- ترجمة عجائب المخلوقات في فوائد المخلوقات الكائنة في الأرضين والسَّموات، وهو كتاب تركي ترجمه إلى العربيَّة<sup>(٤٧)</sup>، مؤلِّفه: أحمد بيجان بن صالح الرومي، المعروف بيازيجي زاده، المتوفى سنة (٨٥٩هـ)<sup>(٤٨)</sup>، توجد نسخة منه في مكتبة وليِّ الدِّين في تركيا، رقمها: (٢٤٦٢)<sup>(٤٩)</sup>.

٢- تفسير سورة يُوسُف - عليه وعلى نبينا السَّلَام - فرغ من تأليفه في رجب سنة (٩٥٤هـ)، ذكره حاجي خليفة عند ذكره مصنِّفات (تفسير سورة يوسف)، إذ قال عنه: (وهو أبسط من الجميع، أوله: الحمد لله الذي أنزل إلينا...)<sup>(٥٠)</sup>، توجد نسخة منه في مكتبة استانبول بتركيا، رقمها: (٤٨٢٨٠ / مجاميع)<sup>(٥١)</sup>.

٣- حاشية على التلويح في كشف حقائق التنقيح<sup>(٥٢)</sup>، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت ٧٩٢هـ)، والتنقيح كتاب في أصول الفقه، لعبيدالله بن مسعود المحبوبي، البخاري،

- ٧- شرح الأمثلة المختلفة في التصريف، الذي أنا بصدد تحقيقه.
- ٨- شرح ايساغوجي في المنطق<sup>(٤٧)</sup>، وإيساغوجي: هو لفظ يوناني، معناه: الكليات الخمس، أي: الجنس، والتّوع، والفصل، والخاصّة، والعرض العام، وهو باب من الأبواب التسعة للمنطق<sup>(٤٨)</sup>، توجد منه نسخة في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة في المملكة العربيّة السعوديّة رقمها: (٣٥٦٥٤)<sup>(٤٩)</sup>.
- ٩- شرح الجامع الصحيح للبخاري، ذكره حاجي خليفة، وقال: إنه مجلدات<sup>(٥٠)</sup>.
- ١٠- شرح رسالة المعتمى أو (المعتميات)<sup>(٥١)</sup> لعبد الرحمن الجاميّ (٨٩٨هـ)<sup>(٥٢)</sup>، والمعتمى، فنٌّ لم يُسبق إليه في البيان العربيّ؛ لأنّ هذا الشّيء كان ممّا ينفرد به الروم والعجم، وهو قولٌ يُستخرج منه كلمة فأكثر بطريق الرّمز، والإيماء بحيث يقبله الدّوق السّليم، واللّغز مثله إلاّ أنّه يجيء على طريقّة السّؤال، والفرق بينه وبين المعتمى أنّ الكلام إذا دلّ على ذات شيء من الأشياء بذكر صفات له تميّزه عمّا عداه، كان ذلك لغزاً، وإذا دلّ على اسم خاصّ بملاحظة كونه لفظاً بدلالة مرموزه سُمّي ذلك معتمى، فالكلام الدّال على بعض الأسماء يكون معتمى من حيث إنّ مدلوله ذات من
- الدوات لا بملاحظة أو صافها<sup>(٥٣)</sup>.
- ١١- شرح رسالة المعتمى أو (المعتميات)<sup>(٥٤)</sup>، لمير حسين، حسين بن محمد الشّيرازيّ، النّيسابوريّ، المتوفّى سنة (٩٠٤هـ)<sup>(٥٥)</sup>.
- ١٢- شرح المصباح للمطرزيّ في النّحول للإمام: ناصر الدّين بن عبد السّيد المطرزيّ، النّحويّ، المتوفّى سنة (٦١٠هـ)<sup>(٥٦)</sup>. أوّله: (الحمد لله الذي جعل الفاعلين بأمره...)<sup>(٥٧)</sup>، توجد نسخة منه في مكتبة برنستون في الولايات المتّحدة الأمريكيّة رقمها: (١١٧١)<sup>(٥٨)</sup>.
- ١٣- شرح المراح في التصريف، وهو شرح على كتاب مراح الأرواح، لأحمد بن علي بن مسعود، المتوفّى سنة (٧٠٠هـ) تقريباً، كما في الأعلام للزركلي: ١/ ١٧٥.
- ١٤- شرح كُلسْتان، للشّيخ سعدي بن عبد الله الشّيرازيّ المتوفّى سنة (٦٩١هـ)، ذكره حاجي خليفة وقال: (شرحه المولى: مصطفى بن شعبان، المعروف: بسروريّ، المتوفّى سنة (٩٦٩هـ)، تسع وستين وتسعمائة، شرحه شرحاً وافياً بالعربيّة<sup>(٥٩)</sup>، وكُلسْتان، كتاب على ثمانية أبواب، محتويّاً على أبيات فارسيّة، وأشعار عربيّة، وأمثال غريبة، ولطائف عجيبه: الأوّل: في سيرة الملوك. الثّاني: في أخلاق الفقراء. الثّالث: في فضيلة القناعة. الرّابع: في فوائد

سنة (ت ١٢١٢هـ)، سَمَاه: ديوان سروري<sup>(٦٩)</sup>.  
 ٤ - شرح البوستان لسعدي الشَّيرازي،  
 والبوستان، منظوم فارسي في الأخلاق<sup>(٧٠)</sup>، قال  
 عنه حاجي خليفة<sup>(٧١)</sup>: (وهو: كتاب مشهور،  
 متداول، غني عن التّوصيف، ولما كان مقدّمة  
 لتعلّم الفرس، وحفظه للصّبيان، كتبوا له  
 شروحا تركية، منها: شرح: الشيخ: مصطفى بن  
 شعبان، المشهور بالسّروري، المتوفّي سنة، تسع  
 وستين وتسعمائة)، توجد نسخة منه في مكتبة  
 إستانبول بتركيا رقمها: (٤٨٢٨٠)<sup>(٧٢)</sup>.

٥ - شرح ديوان حافظ<sup>(٧٣)</sup>، شمس الدّين: محمّد  
 الشَّهير، بحافظ الشَّيرازي المتوفّي سنة (٧٩٢هـ)،  
 والديوان باللّغة الفارسيّة، قال عنه حاجي  
 خليفة<sup>(٧٤)</sup>: (شرحه مصطفى بن شعبان المتخلّص  
 بسروري المتوفّي سنة (٩٦٩هـ)، تسع وستين  
 وتسعمائة شرحاً تركياً، أوّله: (الحمد لله الذي  
 حفظ الذّكر... إلخ).

٦ - شرح شبستان خيال للفتاحي، يحيى سيبك  
 المعروف: بفتاحي النّيسابوري، المتوفّي سنة (ت  
 ٨٥٢هـ)<sup>(٧٥)</sup>، وشبستان خيال، منظومة في الأدب  
 باللّغة التّركية، ذكره حاجي خليفة إذ قال: (وقد  
 شرحه: مصطفى بن شعبان السّروري بالتركي،  
 المتوفّي سنة (٩٦٩هـ)، تسع وستين وتسعمائة،

الصّمت. الخامس: في العشق. السّادس: في  
 الضّعف والهرم. السّابع: في تأثير التّربية. الثّامن:  
 في آداب الصّحبة.

توجد نسخة منه في مكتبة الملك فيصل  
 للبحوث والدراسات الإسلاميّة، في المملكة  
 العربيّة السّعوديّة<sup>(٧٦)</sup>.

١٥ - شعر في الألسن الثلاثة، أوّل وثان وثالث<sup>(٧٧)</sup>.

### ثانياً: مصنفاته باللّغة التّركية:

١ - بحر المعارف في العرّوض، تركيّ جمع فيه:  
 قواعد الشّعر والعرّوض والقافية من أجل تلميذه  
 مصطفى خان ابن السّلطان: سليمان خان<sup>(٧٨)</sup>،  
 ورثبه على: مقدّمة، وثلاث مقالات، وخاتمة،  
 فرغ منه في صفر سنة (٩٥٦هـ)<sup>(٧٩)</sup>، توجد نسخة  
 منه في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات  
 الإسلاميّة، في المملكة العربيّة السّعوديّة، رقمها:  
 (٥٣٦٥)<sup>(٨٠)</sup>.

٢ - ترجمّة روض الرّياحين، المسمّى: (نزهة  
 العيون النّواظر، وتحفة القلوب والخواطر)<sup>(٨١)</sup>،  
 لعبدالله بن أسعد بن علي اليافعي، عفيف الدّين،  
 المتوفّي سنة (ت ٧٦٨هـ)<sup>(٨٢)</sup>، وهو كتاب في التّاريخ  
 والتّراجم، ترجمه إلى التّركيّة<sup>(٨٣)</sup>.

٣ - ديوان شعر تركي<sup>(٨٤)</sup>، شرحه السّيد عثمان  
 بنموسى الأطنه ويّ الروميّ الشّاعر المؤرّخ المتوفّي

بالتركي<sup>(٧٦)</sup>.

غير معروف<sup>(٧٧)</sup>. إلا أنني وجدت في إحدى النسخ المخطوطة لشرح الأمثلة - وهي نسخة حصلت عليها من جامعة أم القرى، قسم المخطوطات - قد ثبت على غلافها الآتي: (مصنّف الأمثلة المختلفة، حضرت، علي - كرم الله وجهه - سيّد أحمد بن مصطفى الشهير بلالي، على الأمثلة)، وهذا أظنه من عمل الناسخ نفسه؛ لأن ما ذكره غير واضح، وأحمد بن مصطفى، هو شارح لكتاب الأمثلة وليس مصنفاً لها.

ووقفت - في أثناء بحثي على الشابكة<sup>(٧٨)</sup> (الإنترنت) - على عنوان (الأمثلة المختلفة)، منسوبة إلى البركلي<sup>(٧٩)</sup>، وهو لقب اشتهر به مجموعة من العلماء منهم: تقي الدين، أبو بكر، بن محمد، بن محمد، المتوفى سنة (٩٣٦هـ)<sup>(٨٠)</sup>، ومحمد بن عبد الكريم بن عبد الوهاب البركليّ الروميّ المدرّس الحنفيّ المعروف بـ(زلف نكار)، المتوفى سنة (٩٦٤هـ)<sup>(٨١)</sup>، وفضل الله بن محمد الروميّ البركليّ، (مجهولة سنة وفاته)<sup>(٨٢)</sup>، ولم أقف عندهم على مصنّف اسمه (الأمثلة المختلفة)، أو على مصنّف صرفي. إذن تبقى نسبة الكتاب مجهولة، أو غير معروفة.

أما موضوعه، فهو كتاب مختصّ بالصرف، وهو متن صغير الحجم، ذكر فيه مؤلفه، الأمثلة

### ثالثاً: مصنفاته باللغة الفارسية:

١ - شرح المثوي، لجلال الدّين، محمد بن محمد ابن الحسين بن أحمد البلخيّ القنويّ الرّوميّ، المتوفى سنة (٦٧٢هـ)<sup>(٧٧)</sup>، والمثويّ: القصص والأخبار التي وضعها شعراء الفرس<sup>(٧٨)</sup>.

٢ - شرح موجز في الطبّ<sup>(٧٩)</sup>، توجد نسخة منه في مكتبة دار الكتب القطريّة في الدوحة، رقمها: (٧٤٤١٢)<sup>(٨٠)</sup>.

### المبحث الثاني

#### كتاب الأمثلة المختلفة، وشرحه

#### أولاً: كتاب الأمثلة المختلفة.

عنوانه (الأمثلة المختلفة)، هذا ما ذكرته لنا فهارس المخطوطات<sup>(٨١)</sup> والمطبوعات<sup>(٨٢)</sup>، وقد ثبت على قسم من النسخ عنوان (الأمثلة المختلفة في تصريف الفعل (نَصَرَ))<sup>(٨٣)</sup>، وقد يكون من عمل النّسّاح، وليس من أصل العنوان، مؤلفه مجهول، وأحسب أنني قد بذلت جهداً، للوقوف على مؤلفه، في أثناء متابعتي لفهارس المخطوطات، والمطبوعات فيما له علاقة بالكتاب، وكتاب (اكتفاء القنوع بما هو مطبوع)<sup>(٨٤)</sup>، و(معجم المطبوعات العربيّة والمعربيّة)<sup>(٨٥)</sup>، إذ بلغ عدد النسخ التي تابعتها، ثلاثاً وخمسين نسخة، كلّها ليست منسوبة إلى مؤلف<sup>(٨٦)</sup>، أو ذكروا أنّ مؤلفها



الشباب حين كوني من عداد الطلاب شرح الأمثلة المختلفة، لبعض الأحبة المؤتلفة<sup>(٩١)</sup>، أي في حدود سنة (٩١٠هـ)، تقريباً، ولو كان أقدم من ذلك لقال: لبعض الأساتذة، ثم إنني لم أجد شارحاً للأمثلة قبل هذا القرن، ولأن أكثر الشراح من القرون المتأخرة، القرن العاشر والحادي عشر والثاني عشر، وأكثرهم من علماء الروم - كما سيأتي ذكرهم بعد هذه الفقرة - إن شاء الله تعالى.

### ثانياً: شروح الكتاب.

لكتاب الأمثلة المختلفة مجموعة من الشروح النافعة، إذ بلغ عددها سبعة شروح، منسوبة إلى مؤلفيها، وقبل أن أبدأ بذكرها، أود أن أنبه على اسم كتاب عنوانه شبيه بكتاب شرح الأمثلة، وهو شرح الأمثلة، لابن القطاع، علي ابن جعفر بن علي السعدي، المتوفى سنة (٥١٠هـ)<sup>(٩٢)</sup>، هذا الكتاب عنوانه يوحي بأنه في الصرّف إلا أنه مختصّ بالأمثال العربية، كما بين ذلك الدكتور عفيف عبد الرحمن مؤلف كتاب: (الأدب الجاهلي في آثار الدارسين قديماً وحديثاً)<sup>(٩٣)</sup>، ولأن هذا يحدث اللبس في تحديد زمن تأليف كتاب الأمثلة؛ أحببت أن أنبه عليه وأذكره.

أما شروح الأمثلة المختلفة، فإني أذكرها

المختلفة في تصريف الكلمة الواحدة إلى صيغ متعدّدة مختلفة، في اسميتها وفعليتها، والأمثلة المختلفة المتصرّفة من الأفعال والأسماء أربع وعشرون صيغة، ثلاث عشرة منها فعل، وإحدى عشرة منها اسم، أما الفعل، فهو: (نَصَرَ، يَنْصُرُ، لَمْ يَنْصُرْ، لَمَّا يَنْصُرُ، مَا يَنْصُرُ، لَا يَنْصُرُ، لَنْ يَنْصُرَ، لَيَنْصُرَ، لَا يَنْصُرُ، أَنْصُرُ، لَا تَنْصُرُ، مَا أَنْصُرَهُ، وَأَنْصُرْ بِهِ). وأما الاسم، فهو: (نَصْرًا، فهو ناصِرٌ، وذاك منصورٌ، ومنصَرٌ، مِنْصَرٌ، نَصْرَةٌ، ونَصْرَةٌ، ونُصَيْرٌ، ونُصَيْرِيٌّ، ونَصَايْرٌ، وأنَصَرَ)، المتعلقة، بالماضي والمضارع والأمر، والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، واسمي الزمان والمكان، واسمي الهيئة والمرّة، والجموع بنوعيه: القلّة والكثرة، والمبالغة واسم التفضيل<sup>(٩٤)</sup>.

أما زمن تأليفه، فمعلوم أنه ألف قبل سنة (٩٦٩هـ)، وهي سنة وفاة شارح الأمثلة المختلفة مصلح الدين مصطفى السروري، الذي أحسبه أقدم شرح على الأمثلة، وقد يُعارض هذا الرأي إذا ما ظهر شارح آخر يكون زمن شرحه أقدم من زمن مصطفى السروري، فأحسب أن الأمثلة المختلفة، قد صُنّف في أوائل القرن التاسع، تقريباً، على يد عالم من علماء الروم؛ والدليل على ذلك ما ذكره مصطفى السروري في مقدمته على شرح الأمثلة المختلفة، إذ يقول: (كتبت في أوائل

- مرتبة بحسب زمن وفاة مؤلفيها، وهي:
- ١- شرح الأمثلة المختلفة، (مطبوع) (١٠٣)، أوله: (الحمد لله الذي زين أذهان المتبدئين بالمثل،...) (١٠٤).
- ٢- شرح الأمثلة المختلفة، (مطبوع) (١٠٥).
- ٣- شرح الأمثلة المختلفة، المسمى (زهرة القلوب) (١٠٦)، أوله: (الحمد لله بجميع المحامد على جميع النعم،...)، حصلت على نسخة منه من مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقمها: (١٤٠٦٦ / مجاميع)، وفيه: زخرة القلوب، وليس، زهرة القلوب.
- ٤- شرح الأمثلة المختلفة، المسمى (المصرح في شرح الأمثلة) (١٠٧).
- ٥- شرح الأمثلة المختلفة في التصريف، توجد منه نسخة في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقمها: (٤٥٠٩ / مجاميع) (١٠٨).
- ٦- شرح الأمثلة المختلفة، توجد منه نسخة في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقمها: (٦٩٣٤ / مجاميع) (١٠٩).
- ٧- شرح الأمثلة المختلفة، توجد منه نسخة في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقمها: (٨٥١٩٨ / مجاميع) (١١٠).
- ٨- شرح الأمثلة المختلفة، توجد منه نسخة في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات
- ١- شرح الأمثلة المختلفة، مصطفى السروزي، وهو الكتاب الذي أعمل في تحقيقه.
- ٢- شرح الأمثلة المختلفة، أحمد بن مصطفى لالي شبلي، المتوفى سنة (١٠٠١هـ) (٩٧).
- ٣- شرح الأمثلة المختلفة، داوود بن محمد القارصي الحنفي، المتوفى سنة (١١٦٠هـ) (٩٨)، أوله: (الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح الكلام...).
- ٤- شرح الأمثلة المختلفة المسمى (الأبكرة المؤتلفة في شرح الأمثلة المختلفة)، عبد القادر القرمي الكفوي، المتوفى سنة (١٢٣٨هـ) (٩٩).
- ٥- شرح الأمثلة المختلفة، حسين بن أحمد، الشهير بزيني زاده، الرومي الحنفي، المتوفى سنة (١١٦٨هـ) (١٠٠). توجد منه نسخة في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقمها: (١٤٠٦٦ / مجاميع).
- ٦- شرح الأمثلة المختلفة، علي بن محمد الأدرنه وي الرومي الحنفي الملقب بمدحي، ويعرف باسكيجي زاده، المتوفى سنة (١٢٤٣هـ) (١٠١).
- ٧- شرح الأمثلة المختلفة، محمد بن باقر بن علي رضا الأردكاني، المتوفى سنة (١٨٥٠هـ) (١٠٢).
- وتوجد شروح أخرى غير منسوبة إلى مؤلف، وهي:

الإسلامية، رقمها: (٩٢٩٣/ مجاميع) (١١١).

ثالثاً: كتاب شرح الأمثلة المختلفة،  
لمصلح الدين مصطفى بن شعبان:  
أولاً: عنوانه:

لم يذكر الشارح في مقدمته، عنواناً واضحاً لشرحه، بل ذكر لنا أنّ شرحه قد كتبه في أوائل الشباب عندما كان من عداد الطلاب، على كتاب الأمثلة المختلفة، وهو لبعض الأجيال المؤتلفة، وآته قد كتب هذا الشرح في نسخة واحدة، دون نسخٍ نسخةٍ أخرى، حتّى عرض عليه بعض الأهالي صورةً نسخةً مسوخة فيها كثير من التحريف والتصحيف؛ ممّا دفعه إلى إصلاح المكتوب وتصحيح الأسلوب، ثمّ ختم مقدمته بقوله: (وضممتُ إلى ما فيه نبذاً من الفوائد، ونظمت في سلكه بعض الفرائد؛ ليكون مجموعة شافية في أصول الصرف كافية) (١١٢)، فأحسب أنّه قد اكتفى بهذا القول عنواناً لشرحه، وإن لم يصرح به.

وما ثبت على النسخ ليس عنواناً خاصاً بالكتاب، وإنّما هو عنوانٌ عامٌّ، عُرف من قراءة مقدّمة الكتاب من قبل النساخ، ولو كانت خالية من اسم المؤلف؛ لما عُرفت نسبته، ولأصبح كغيره من المصنّفات مجهولة المؤلف، أو مؤلفه غير

معروف، والعنوان العامّ، ثابت على النسخ الثلاث، (ج)، و(د)، و(ز)، ففي (ج)، هذا شرح أمثلة، وفي (د)، سروري أمثلة، وفي (ز)، شرح الأمثلة، وقد خلت النسخ الأخرى (أ)، و(ب)، و(هـ)، من العنوان. وفي أثناء بحثي في فهرس المخطوطات وجدت عنواناً آخر لهذا الشرح، هو (شرح الأمثلة المختلفة في التصريف) (١١٣). والذي أراه مناسباً لأن يكون عنواناً لهذا الكتاب، والله أعلم.

#### ثانياً: نسبته:

لا أكاد أجد صعوبة في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، فالمقدّمة تغني الباحث في تحقيق هذه النسبة، إلّا أنّي أجد نفسي - ملزماً في عرض، وبيان ما ذكره أصحاب السّير والأعلام، وما ذكرته فهرس المخطوطات، والتّراث العربيّ. وأوّل من نسبته إلى السّير وريّ، إسماعيل البغداديّ، في كتابه، هدية العارفين (١١٤)، ثمّ الزّركليّ، في كتابه الأعلام (١١٥)، وخزانة التّراث (فهرس مخطوطات)، التي أصدرها مركز الملك فيصل (١١٦)، وفهرس المخطوطات في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة (١١٧)، وفهرس المخطوطات في الجامعة الإسلامية (١١٨) في المملكة العربيّة السّعوديّة.

## ثالثاً: مادته ومنهجه:

في أثناء حديثي عن كتاب الأمثلة، قلت: إنّه كتاب أَلَّفَ في بيان الأبنية والصّيغ الصّرفية المختلفة، فالشّرح يتبع المشروح في مادّته ومسائله، هذا من حيث الإطار العام، أمّا الإطار الخاصّ، فقد نهج شارح الأمثلة في عرضه لمسائل الكتاب نهجاً علمياً جديداً، فلم يكتفِ بذكر الأبنية وشرحها، بل شرع في بيان العلل العلميّة في ذكرها، فقد اعتمد على منهج السّؤال، ثمّ الإجابة عن هذا السّؤال، وهذه منهجيّة وجدتها عند أبي علي الفارسيّ في كتابه (الإغفال)، إلاّ أنّ هذا المنهج المتّبع في شرح الأمثلة، لم أقف عليه عند غيره ممّن ألقوا في أبنية الأفعال والتصريف، وسيجد القارئ الكريم - عند مطالعة الكتاب - هذا الأمر ظاهراً جلياً. من ذلك قوله في علّة تقديم الماضي على المضارع: (فاعلم أنّ الماضي في اللّغة: السّابق وفي الاصطلاح: ما دلّ بأصل الوضع على زمان قبل زمان إخبارك وقدمه على المضارع - وهو (يَنْصُرُ) -؛ لتجرّده عن الزيادة، مع ما في معناه من التّقدّم: فإن قيل: لم لم يجعل (يَنْصُرُ) ماضياً و(نَصَرَ) مضارعاً؟ قلنا: لأنّ المضارع فرع الماضي باعتبار المدلول؛ لتقدّم معنى الماضي، والمزيد عليه فرع المجرد؛ فأعطى لهما ما هو حقّهما: وإنّما قدّمهما على المصدر،

وهو (نَصَرَ) - مع أنّه أصل لهما - نظراً إلى أنّهما قد يعملان فيه؛ فقدّم العامل على المعمول، فإن قيل: لم اعتبر جهة أصالة الفعل في العمل، ولم يعتبر جهة أصالة المصدر في الاشتقاق، مع أنّ علم الصّرف باحثٌ عنه؟ قلنا: رعاية الارتباط المعنويّ بين ما جُمع من الأمثلة أمرٌ مهمٌّ مهمّا أمكن، ولا دخل للاشتقاق فيه؛ فاعتبر العمل؛ لأنّ الارتباط المعنويّ لا يحصل إلاّ به، يعني: إنّما اعتبر جهة أصالة الفعل؛ لأنّ أصلته في العمل متّفق عليّهين البصريّين والكوفيّين، بخلاف أصالة المصدر في الاشتقاق؛ لأنّه مختلفٌ فيه بينهما، فإذا قدّم الفعل حصل الارتباط المعنويّ، فإن قيل: ما القرينة الدّالة على اعتبار كون الفعل عاملاً؟ قلنا: القرينة، ذكر المصدر منصوباً لا ساكناً؛ لأنّ الاسم إذا لم يكن معمولاً يُذكر ساكناً، وهذا المنهج اتبعه في علّة تقديم اسم الفاعل على المفعول، وبقية المشتقات والصّيغ.

أمّا منهجه الصّرفي، فقد رأيتّه يلتزم برأي الجمهور كثيرأ، ويعتمد عليه في بناء علله الصّرفية، مثال ذلك، قوله في بيان الفرق بين (لم)، و(لما)، إذ يقول: (فالفرق بين (لم)، و(لما) أنّ (لم)، تقلب معنى المضارع إلى الماضي وتنفيهِو (لما) كذلك، إلاّ أنّ في (لما) استغراقٌ نفي الفعل من الماضي إلى الحال، تقول: ندم آدم - عليه السّلام -

سعود، قسم المخطوطات، تقع ضمن مجموع رقمه (٤١٤ / مجاميع)، اللغة العربية/ صرف، تبدأ بوجه الورقة (٢)، وتنتهي بظهر الورقة (١٠)، وهي في ثنائي ورقات، مجموع صفحاتها ست عشرة صفحة، في كل صفحة عشرون سطرًا، في كل سطر عشر إلى إحدى عشرة كلمة تقريباً. كتبت بخط النسخ، وخلت من السقط والتحريف والتصحيح إلا في مواضع قليلة، ناسخها مجهول، تم نسخها في سنة تسع وخمسين ومئتين وألف من الهجرة، كما هو ثابت في نهاية المخطوط.

٢- النسخة المرموز إليها بالحرف (ب)، وهي مصورة عن أصل محفوظ في مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، تقع ضمن مجموع رقمه (١٦٤٧ / مجاميع)، اللغة العربية/ صرف، تبدأ بوجه الورقة (١)، وتنتهي بوجه الورقة (٦)، وهي في ست ورقات، مجموع صفحاتها إحدى عشرة صفحة، في كل صفحة واحد وعشرون سطرًا، في كل سطر إحدى عشرة إلى اثنتي عشرة كلمة تقريباً. كتبت بخط النسخ، سقطت منها الورقة الرابعة كاملة، وفيها تحريف وتصحيح، أشرت إليه في المقابلة بين النسخ. اسم النسخ، أعا علي بن محمد الداغستاني، تم

ولم ينفعه الندم، أي: عقيب الندم ولم يلزم استمرار عدما لتفع إلى وقت الإخبار، وتقول: ندم إيليس ولما ينفعه الندم، لزم استمرار عدم النفع من الماضي إلى وقت الإخبار؛ لأن زيادة معنى (لما) بزيادة (ما)؛ لأن أصل: (لما)، لم، زيدت عليها (ما) وأدغمت الميم الأولى في الثانية؛ فصار (لما). فالقول بتركيب (لما)، من (لم، وما)، هو قول الجمهور. ولم أجده يرجح رأياً صرفياً على رأي آخر، إننا وجدته يذكر الآراء البصرية والكوفية، ثم يبيّن تعليلاته. من ذلك قوله في أصالة الاشتقاق بين الفعل والمصدر، وعلّة اعتبار جهة أصالة الفعل في العمل، إذ يقول: (فاعتبر العمل؛ لأن الارتباط المعنوي لا يحصل إلاّ به، يعني: إننا اعتبر جهة أصالة الفعل؛ لأن أصله في العمل متفق عليهما البصريين والكوفيين، بخلاف أصالة المصدر في الاشتقاق؛ لأنّه مختلف فيه بينهما، فإذا قدّم الفعل حصل الارتباط المعنوي).

#### رابعاً: نسخه:

اعتمدت في تحقيق كتاب (شرح الأمثلة المختلفة في التصريف)، لمصلح الدين مصطفى السروري، على ست نسخ، هي:  
١- نسخة الأصل، ورمزت لها بالحرف (أ)، وهي مصورة عن أصل محفوظ في مكتبة جامعة الملك

صفحة ثلاثة عشر سطرًا، في كلِّ سطر خمس إلى ست كلمات تقريباً. كتبت بخط النسخ، وخطها واضح مشكولة الكلمات، فيها تحريف وتصحيف، وقليل من السّقط، أشرت إليه في المقابلة بين النسخ، عليها تعليقات كثيرة على الورقة الأولى، والثانية والثالثة والرابعة. تمّ نسخها في سنة ثلاث وثمانين وألف، اسم النّاسخ مجهول، ولكن أحسب أنّه من بلاد التّرك؛ لوجود تعليقات -في آخرها- للنّاسخ نفسه باللّغة التّركية، والله أعلم.

٥- النسخة المرموز إليها بالحرف (هـ)، وهي مصوِّرة عن أصل محفوظ في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز، في جامعة أمّ القرى، تقع ضمن مجموع رقمه (٩٦٠/ مجاميع)، اللّغة العربيّة/ الصّرف، تبدأ بوجه الورقة (١١٧)، وتنتهي بظهر الورقة (١٢٢)، وهي في ستّ ورقات، مجموع صفحاتها اثنتا عشرة صفحة، في كلِّ صفحة عشرون سطرًا، في كلِّ سطر إحدى عشرة إلى اثنتي عشرة كلمة تقريباً. كتبت بخط النسخ، وخطها واضح، الورقة الأخيرة ساقطة، فيها تحريف وتصحيف أشرت إليه في المقابلة بين النسخ، اسم النّاسخ مجهول، وسنة النسخ كذلك؛ لسقوط الورقة الأخيرة.

نسخها في سنة أربع وستّين ومئتين وألف من الهجرة، كما هو ثابت في نهاية المخطوط.

٣- النسخة المرموز إليها بالحرف (ج)، وهي مصورة عن أصل محفوظ في مكتبة الملك عبد الله ابن عبد العزيز، في جامعة أمّ القرى، قسم المخطوطات، تقع ضمن مجموع رقمه (٤٧٩٤/ مجاميع)، اللّغة العربيّة/ صرف، تبدأ بوجه الورقة (٢)، وتنتهي بوجه الورقة (٦)، وهي في خمس ورقات، مجموع صفحاتها تسع صفحات، في كلِّ صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا، في كلِّ سطر سبع عشرة إلى ثمان عشرة كلمة تقريباً. كتبت بخط النسخ، فيها تحريف وتصحيف، وقليل من السّقط، أشرت إليه في المقابلة بين النسخ، عليها تعليقات كثيرة على الورقة الأولى، اسم النّاسخ مجهول، وسنة النسخ كذلك.

٤- النسخة المرموز إليها بالحرف (د)، وهي مصورة عن أصل محفوظ في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق (المكتبة الظاهرية سابقاً)، تقع ضمن مجموع رقمه (٤٨٢/ مجاميع)، اللّغة العربيّة/ صرف، تبدأ بوجه الورقة (٢)، وتنتهي بوجه الورقة (١٩)، وهي في ثمان عشرة ورقة، مجموع صفحاتها خمس وثلاثون صفحة، في كلِّ

٣- عرّفت بالأعلام الواردة أسماؤهم في الرسالة، ما أمكن ذلك، وأشارت إلى مصادر تراجمهم.

٤- بينت معاني المصطلحات الصّرفيّة الواردة، التي تحتاج إلى توضيح مع شرح النّص الذي يحتاج إلى إيضاح بالاعتماد على كتب الصّرفيين الأخرى.

٥- ذكرت الآراء الصّرفيّة بين البصريين والكوفيّين في المسائل الخلافية التي ذكرها المؤلّف، سواء أصرّح بالخلاف أم لم يصرّح، بالرجوع إلى كتب الخلاف المعتمدة.

٦- نسبت الأقوال التي وردت في الكتاب إلى أصحابها ما أمكن وما لم أقف عليه نبّهت عليه في الحاشية.

٧- أشرت إلى بدء كلّ صفحة من المخطوط الأصليّ، ورمزت لوجه الورقة بالرمز (و) مع رقمها [رقمها/ و] ولظهرها بالرمز (ظ) مع رقمها أيضاً [رقمها/ ظ].

٨- ألحقت في ختام الدراسة لهذه الرسالة نماذج من صور الصّفحتين الأولى والأخيرة من كلّ نسخة.

٦- النّسخة المرموز إليها بالحرف (و)، وهي مصوّرة عن أصل محفوظ في مكتبة معهد الثقافة والدراسات الشّرقية، في جامعة طوكيو، تقع ضمن مجموع رقمه (١٣٣/ مجاميع)، لغة عربيّة، تتألّف من ورقة واحدة مع ورقة العنوان، تبدأ بوجه الورقة (١)، وتنتهي بوجه الورقة (٢)، والأوراق الأخرى ساقطة، خطّها غير واضح فيه تحريف وتصحيف، أشرت إليه في المقابلة بين النّسخ.

أما المنهج المتّبع في التّحقيق فيقوم على الآتي:

١- أجريت المقابلة بين نسخ الكتاب كلّها، الأصل (أ) و(ب)، و(ج)، و(د)، و(هـ)، و(و)، وأشارت إلى الفروق في الحاشية، وأثبتّ التّحريفات والتّصحيفات والأخطاء ومواضع التّكرار والسّقط.

٢- خرّجت الآيات القرآنية وحصرتها بين قوسين مزهّرين.

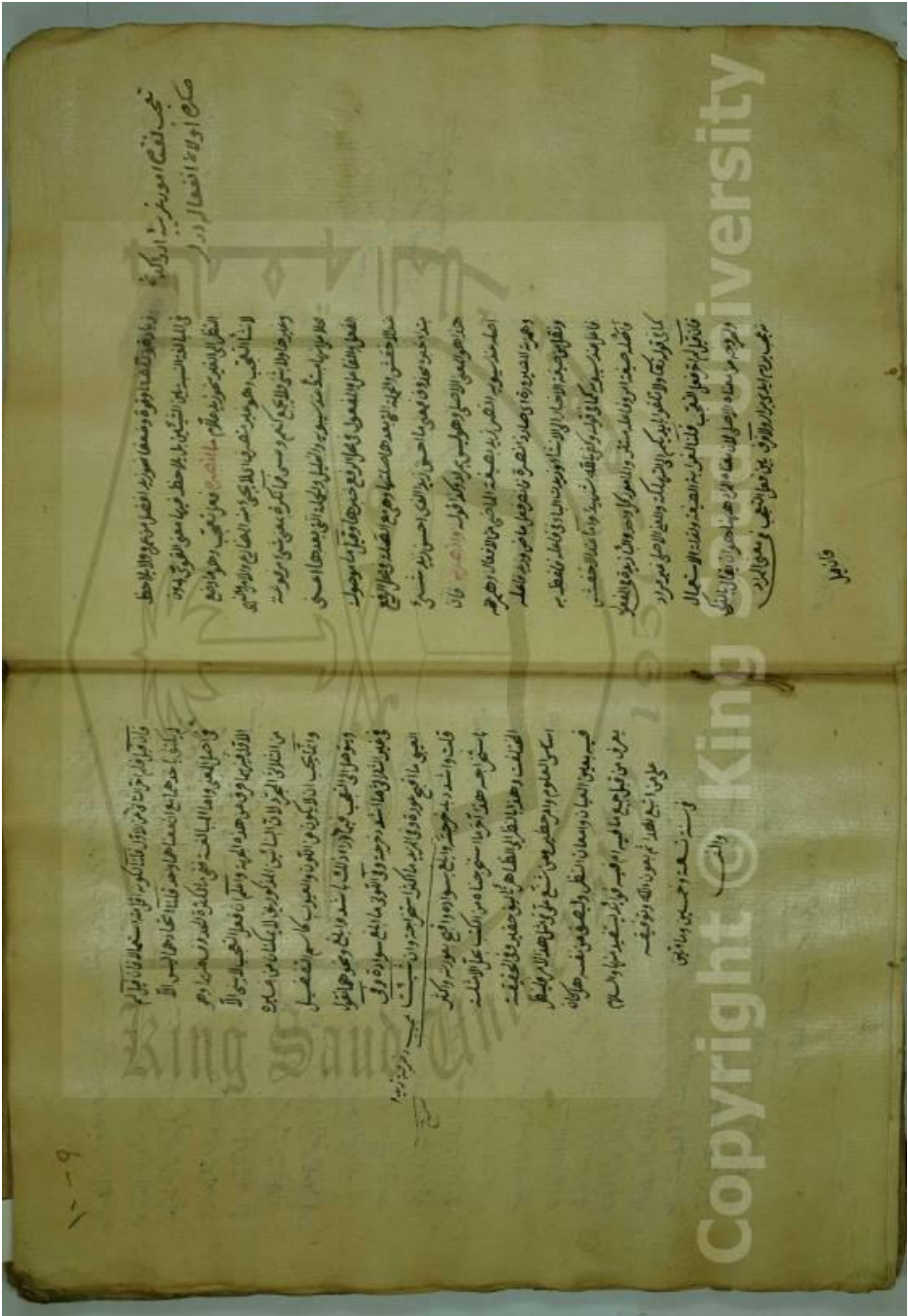


الورقة الأولى من النسخة (أ)



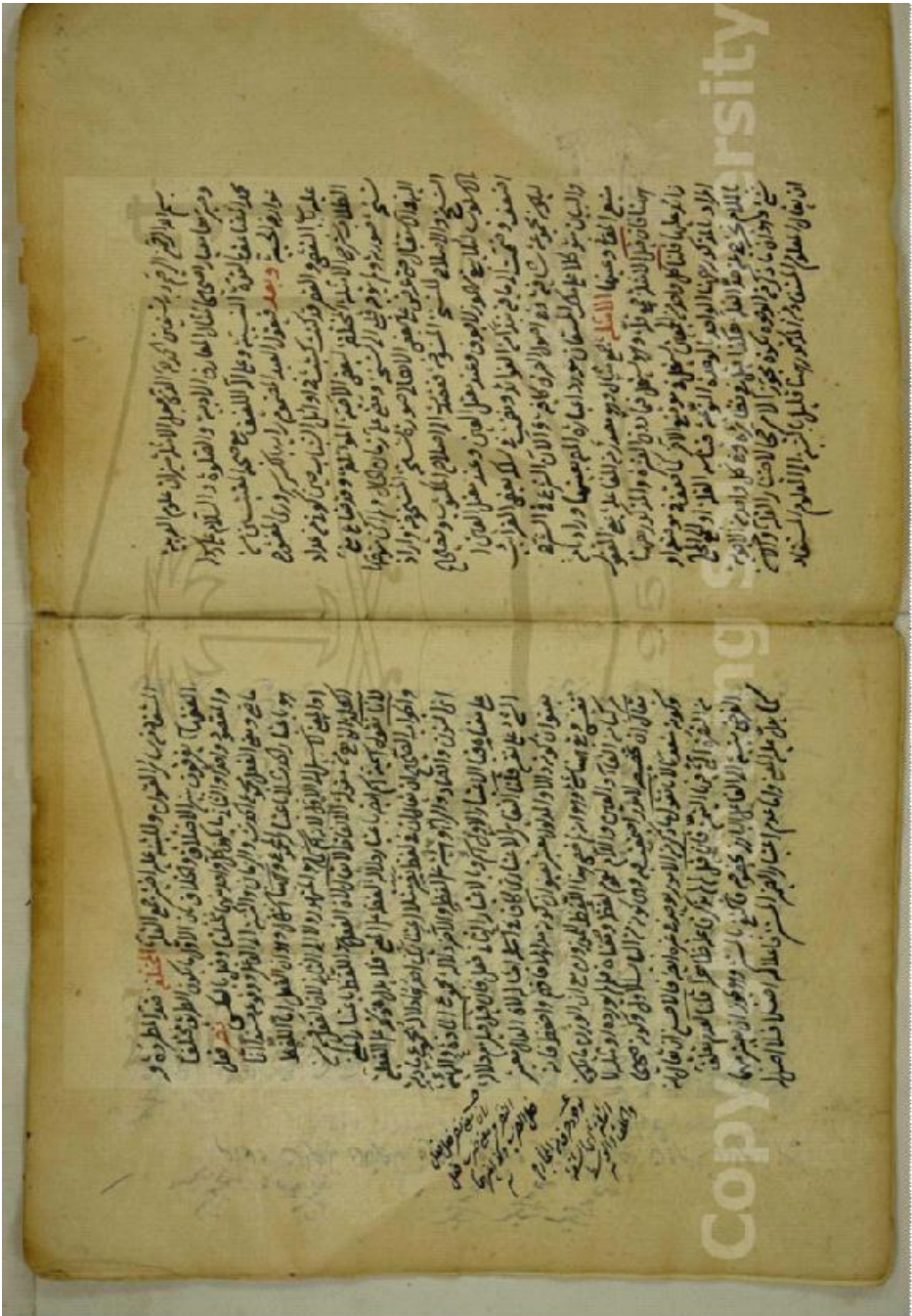


الورقة الأخيرة من النسخة (أ)



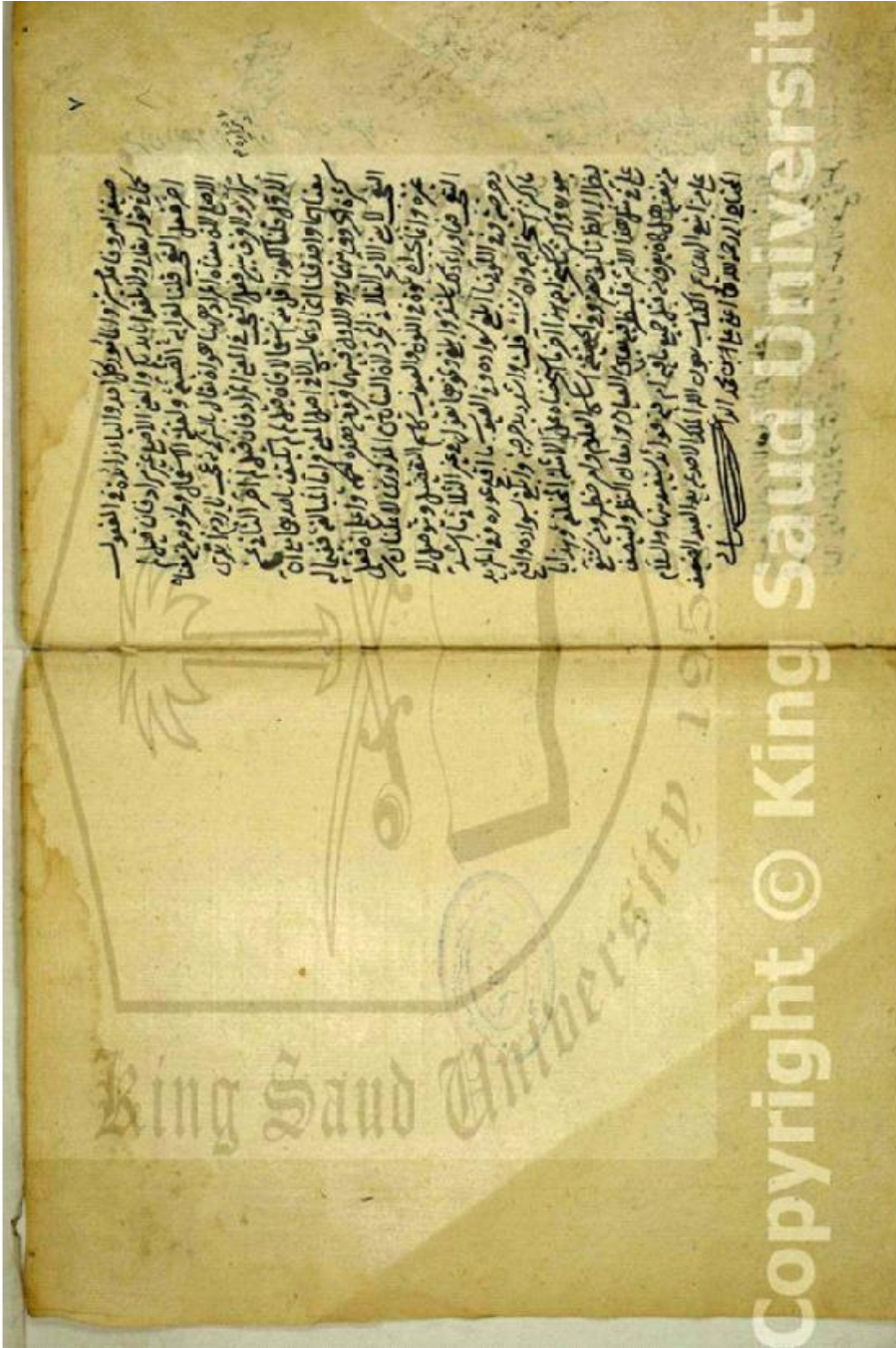
فانظر

الورقة الأولى من النسخة (ب)

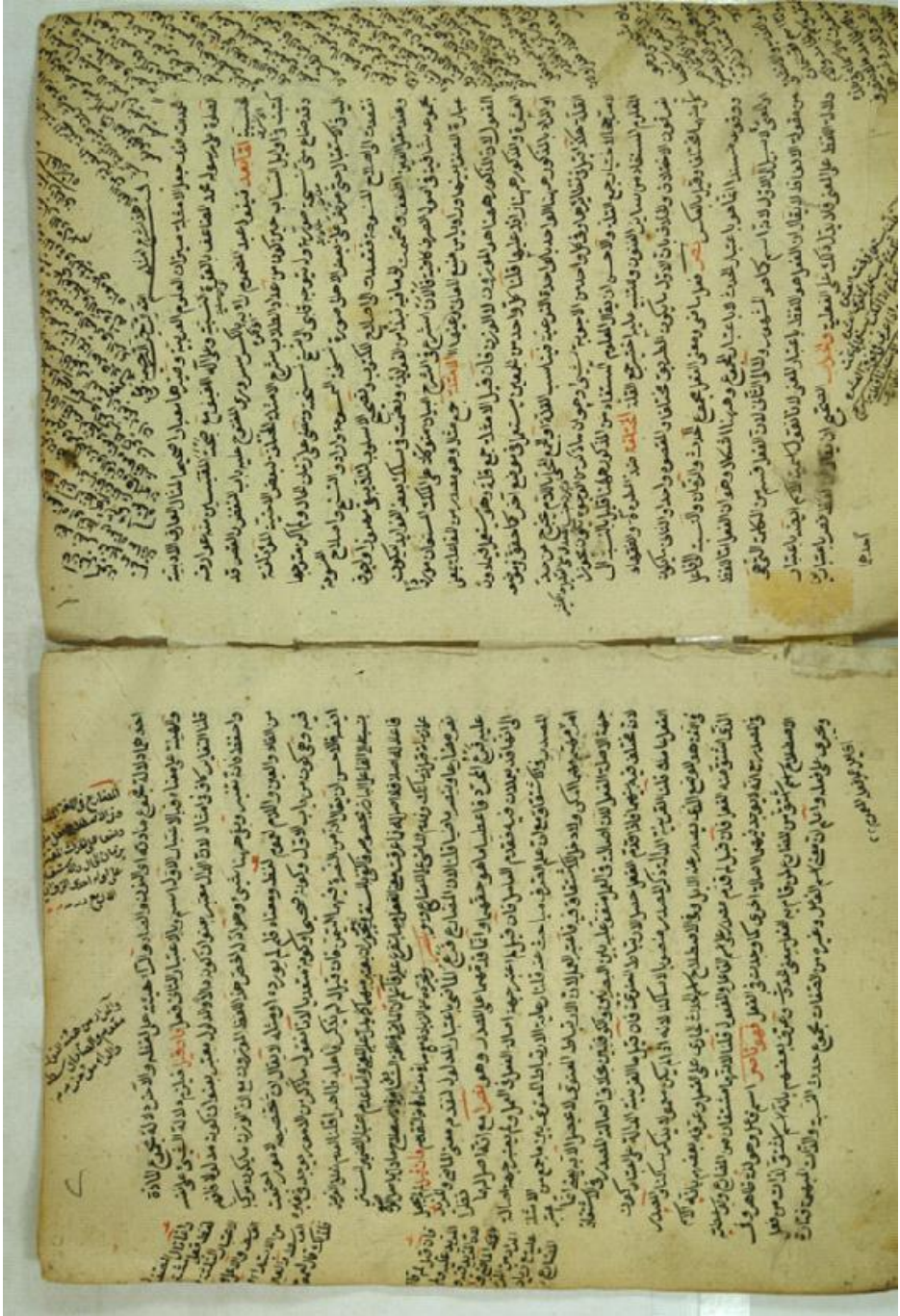




الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



الورقة الأولى من النسخة (ج)



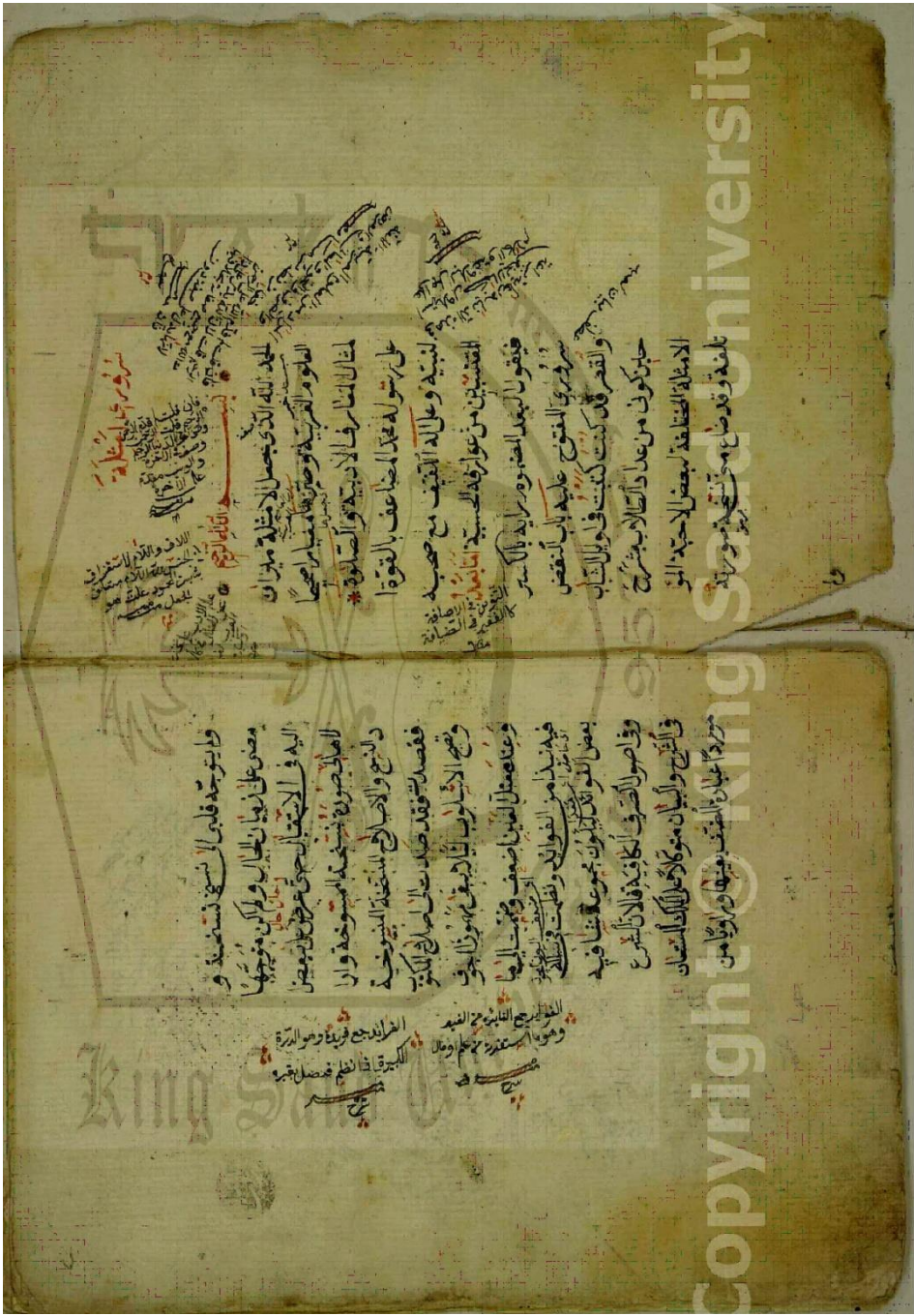


الورقة الأخيرة من النسخة (ج)

والفاعل والمفعول في محل الرفع خبرها وقبلها ما موصولة عند الاخفش والمجمل التي بعدها اصلها  
 وهو مع الصلة في محل الرفع على انه مبتدأ خبر محذوف ففع ما احسن زيد الذي احسن زيداً  
 شئيه هذا هو المعنى الاصلي وليس عماداً وكذا قوله **وانضربه** فان اصله عند سيبويه انضرب زيد بصيغة  
 الماضي من الافعال والضمرة للصيغة اي صار ذانضراً فانضرب فعل ماضٍ وزيده فاعله ونقل من صيغة  
 الاخبار الى الانشاء وزيده الياء في فاعله فلغزبه فاعل عند سيبويه كما في قوله تعالى لا تاتوا باديكم  
 الاية والمعنى الاصلي غير مراد فان قيل لم اخذ فعل التعجب قلنا لغزبه الصيغة ولقطة الاستعمال وخبره  
 عن معناه الاصلي لان معناه المراد ههنا ان يقال بالتركيب ان تعجب يردم اندي براد لا فرق بين  
 فعلي التعجب ومعناه المراد فان قيل فلم يكلف باحدهما مع ان معناه واحد قلنا اتحادهما ليس  
 الذي الاصل المعنى واما المبالغة فماله كثرة الحروف منها وهو الاول فبينهما فرق من هذه  
 الجهة واعلم ان فعل التعجب لا يسمى الا من الثلاث المجردة لان البناء بين الذكور من لا يمكن ان من غيره  
 وانما يجب ان لا يكون من النون والغيب كاسم التفضيل ويوصل الى التعجب فيما وراء ذلك باشد و  
 ابلغ ونحوها تقول من غير الثلاثي ما اشد حرجه وفي اللوت ما ابلغ بسواده وفي العيب  
 ما اقع عورته وفي المريد ما كثر استخراجه وان شئت قلت واشد وبد حرجه و  
 ابلغ بسواده واقبح بعوره واكثر باختراجه هذا ما استخرجناه من  
 الكتب محل الأمثلة المختلفة وهذا بالنظر الى الظاهر تأليف تحفة  
 وفي الحقيقة العلوم امر خطير ومن شئع على في هذا الاثر  
 فانظر فيه بعين العناية وامعان النظر وليتصف  
 بنفس هل كان يعرف من قبل من جميع  
 ما فيه ام فيه فوايد  
 يستفيد منها واللام  
 اي الامثلة  
 على من يتبع  
 الهدى  
 بم  
 ام

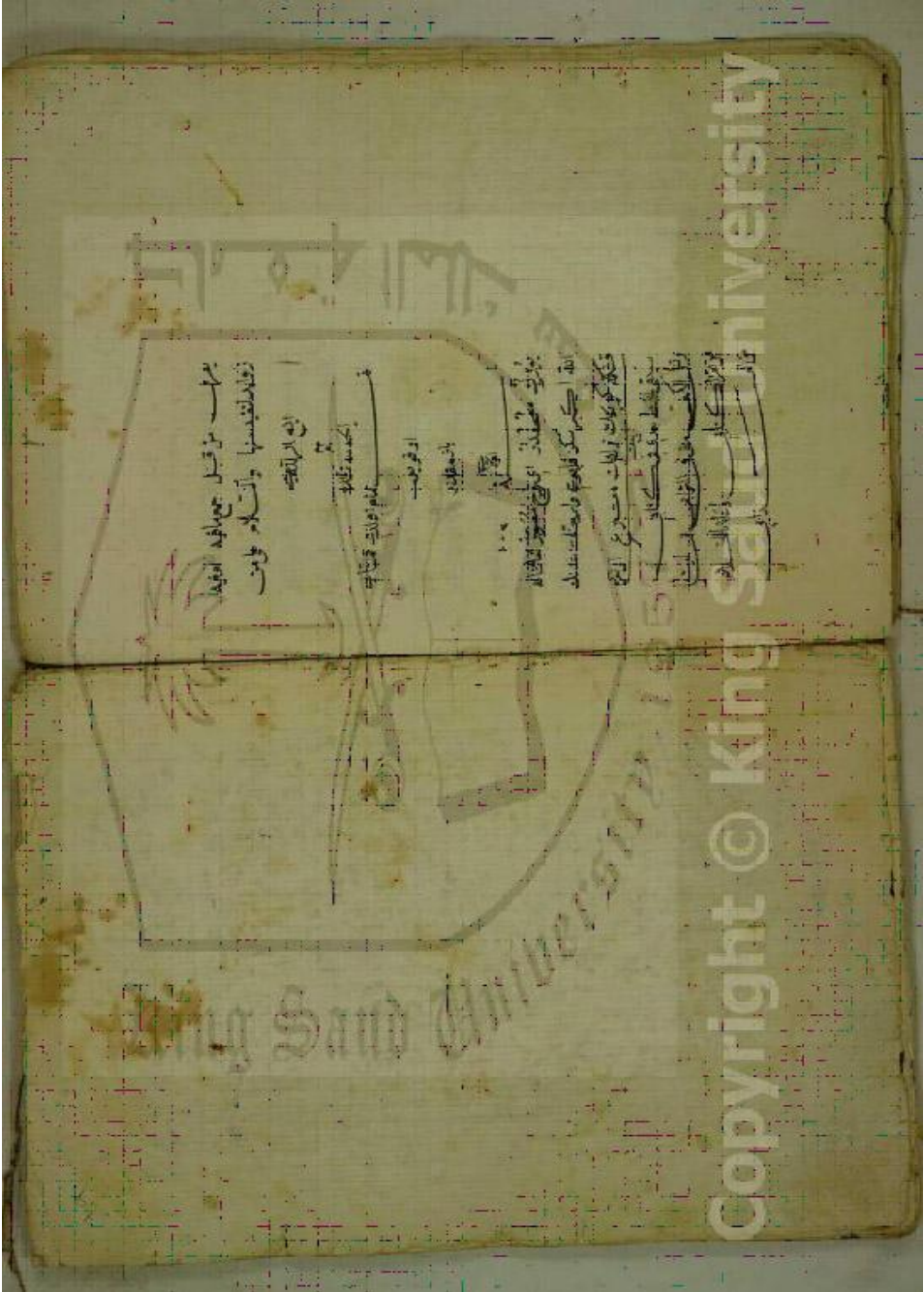
٥٤

الورقة الأولى من النسخة (د)





### الورقة الأخيرة من النسخة (د)











## الفصل الثاني:

### تحقيق الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الأمثلة ميزان العلوم العربية، وصيرها معياراً صحيحاً لمثال<sup>(١١٩)</sup> المعارف الأدبية، والصلاة على رسوله محمد، المضاعف بالقوة النسبية، وعلى آله اللّيف مع صحبه<sup>(١٢٠)</sup> المقتسين من عوارفه الحسبية، أما بعد، فيقول العبد المضموم رأيه بالكسر<sup>(١٢١)</sup> سُورِي، المفتوح عليه باب النقص والقصر، قد كنت كتبت في أوائل الشباب - حين كوني من<sup>(١٢٢)</sup> عداد الطلاب "شرح الأمثلة المختلفة لبعض الأجنحة المؤلفة، وقد ضاع مني نسخة صورته<sup>(١٢٣)</sup>، ولم يتوجه قلبي إلى نسخ<sup>(١٢٤)</sup> صورة<sup>(١٢٥)</sup> لنسخته، ومضى عليّ زمان الحال ولم أكن متوجّهاً إليه في الاستقبال، حتى عرض عليّ بعض الأهالي صورة نسخة مسبوخة<sup>(١٢٦)</sup>، وأراد<sup>(١٢٧)</sup> النسخ والإصلاح للنسخة<sup>(١٢٨)</sup> المنسوخة<sup>(١٢٩)</sup>؛ فقصدت إلى إصلاح المكتوب، وتصحيح الأسلوب؛ لئلا يبقى مهموز أجوف، وعند معتل العين أضعف، وضممت إلى ما فيه بُدأً من الفوائد، ونظمت في سلكه بعض الفرائد؛ ليكون مجموعة شافية وفي أصول الصرّف كافية. فالآن أشرع في الشرح والبيان

متوكلاً على الملك المستعان، مورداً عبارة المصنّف بعينها، ورواياً من منبع المعاني و<sup>(١٣٠)</sup>عينها.

الأمثلة: جمعُ مثال<sup>(١٣١)</sup>، وهو مصدرٌ من المفاعلة، بمعنى المفعول<sup>(١٣٢)</sup>؛ لأنّ المذكور هاهنا هو الموزون لا الوزن، فإن قيل: الأمثلة جمعُ قلة، وهو يستعمل فيها دون العشرة، والمذكور هاهنا زائد عليها؟ قلنا: كلّ واحدٍ من الجمعين<sup>(١٣٣)</sup> [و/٢] يُستعمل في موضع الآخر كما تحقّق<sup>(١٣٤)</sup> في موضعه<sup>(١٣٥)</sup>، أو المراد بالمذكور هاهنا الواحد بالوحدة<sup>(١٣٦)</sup> النوعية؛ فيناسب<sup>(١٣٧)</sup> القلة، أو الجمع المحلّ باللام يخرج عن حدّ القلة<sup>(١٣٨)</sup> هكذا قيل في نظائره<sup>(١٣٩)</sup>. وفي كلّ واحد من<sup>(١٤٠)</sup> الأجوبة شيء<sup>(١٤١)</sup>، وهو أنّ<sup>(١٤٢)</sup> ما ذكر من الوجوه يكون مجزئاً لا مرجحاً لاختيار جمع القلة؛ والأحسن أن يقال: المعلوم المستفاد من المذكور هاهنا قليل بالنسبة إلى المعلوم المستفاد<sup>(١٤٣)</sup> من سائر الفنون، وللتنبية عليه؛ اختير جمعُ القلة.

المختلفة: ضدّ المطردة<sup>(١٤٤)</sup>، والفقهاء يفرّقون بين الاختلاف، والخلاف، بأنّ الأوّل: ما يكون الطّريق مختلفاً والمقصود واحدٌ، والثاني: ما يكون كلّ منها مختلفاً<sup>(١٤٥)</sup>، وقيل: بالعكس<sup>(١٤٦)</sup>.

نصّر: فعلٌ ماضٍ<sup>(١٤٧)</sup>، ومعنى الفعل<sup>(١٤٨)</sup>، مجموعُ الحدث والزّمان، والنسبة إلى فاعلٍ ما،

ووقوعه مسنداً إنّما هو<sup>(١٤٩)</sup> باعتبار الحدث لا باعتبار المجموع؛ وهاهنا إشكالٌ، وهو أنّ الفعل إمّا اللَّفْظُ أو المعنى، لا سبيل إلى الأوّل؛ لأنه اسم كما هو المشهور<sup>(١٥٠)</sup>، ولا إلى<sup>(١٥١)</sup> الثاني؛ لأنّ الفعل قسم من الكلمة التي هي من مقولة الألفاظ، لا يقال: إنّ الفعل هو اللَّفْظُ باعتبار المعنى؛ لأنّنا نقول اسميّة الاسم أيضاً باعتبار دلالة لفظه على المعنى؛ فلا يدلّ ذلك على الفعلية. والجواب الصّحيحُ أن يقال: إنّ في لفظة (نَصَرَ)-مثلاً- اعتبارين، أحدهما: دلالة مجموع مادّته -أي: التّون والصّاد والرّاء- على معناه<sup>(١٥٢)</sup>، وهيته على لفظه. والآخر: دلالة مجموع المادّة والهيئة على معناه، فباعتبار الأوّل اسمٌ، وباعتبار الثاني فعلٌ [ظ/ ٢] فإن قيل: فيلزم دلالة الشّيء على نفسه؟ قلنا: التّغاير الاعتباري<sup>(١٥٣)</sup> كافٍ في أمثاله؛ لأنّ الدّالّ معتبرٌ بعنوان كونه دالّاً، والمدلول معتبرٌ بعنوان كونه مدلولاً؛ فافهم واحفظ، فإنّه نفيس.

وبقي هاهنا شيءٌ، وهو أنّه لم يخصّ هذا اللَّفْظُ للموزون<sup>(١٥٤)</sup> مع أنّ الوزن ما يكون مركباً من الفاء والعين واللام<sup>(١٥٥)</sup>؟ لعموم لفظه ومعناه؛ لأنّ معنى، (نَصَرَ): فَعَلَ فِعْلَ النَّصْرِ، ومعنى، (صَرَبَ): فَعَلَ فِعْلَ الصَّرْبِ، وكذا غيرهما<sup>(١٥٦)</sup>، فلم يورد، أو مثله؟ لا يقال: إنّ تخصيصه لأُمور اجتمعت فيه،

وهي كونه من الباب الأوّل، وكونه صحيحاً، وكونه متعدّياً؛ لأنّنا نقول: ما ذُكر من الأمور يوجد في غيره أيضاً، فالأحسن أن يقال: لأنّه من (النّصرة) التي فيها التّيمّن<sup>(١٥٧)</sup>، فإن قيل: لم يذكّر فاعله ظاهراً؟ قلنا: لعدم تعلّق الغرض بنسبته إلى الفاعل البارز بخصوصه؛ فاكتفى بالمستتر، وهو يجوز أن يُعتبرَ مبهماً، كما يدلّ عليه المعنى، وأمّا عدم اعتبار الضّمير المستتر فاعلاً له أصلاً، فلا أصل له. ولما عرفت معنى الفعل، وما يتفرّع عليه<sup>(١٥٨)</sup>، فاعلم أنّ الماضي في اللّغة: السّابق<sup>(١٥٩)</sup>، وفي الاصطلاح: ما دلّ بأصل الوضع على زمان قبل زمان إخبارك<sup>(١٦٠)</sup>، وقدمه على المضارع-وهو (يَنْصُرُ)-؛ لتجرّده عن الزّيادة، مع ما في معناه من التّقدّم<sup>(١٦١)</sup>، فإن قيل: لم يَجْعَلْ (يَنْصُرُ) ماضياً و(نَصَرَ) مضارعاً؟ قلنا: لأنّ المضارع فرع الماضي باعتبار المدلول<sup>(١٦٢)</sup>؛ لتقدّم معنى الماضي، والمزيد عليه فرع المجرّد؛ فأعطى لهما ما هو حقّها<sup>(١٦٣)</sup>، وإنّما قدّمهما على المصدر، وهو (نَصَرَ)-مع أنّه أصل لهما- نظراً إلى أنّهما [و/ ٣] قد يعملان فيه؛ فقدّم العامل على المعمول. فإن قيل: لم اعتبر جهة أصالة الفعل في العمل، ولم يعتبر جهة أصالة المصدر في الاشتقاق، مع أنّ علم الصّرف باحثٌ عنه؟ قلنا: رعاية الارتباط المعنوي بين ما جُمع من

الصفات مجموع النسبة<sup>(١٨٣)</sup> والذات المبهمة، فتارة يعتبر الحدث؛ فيجعل مسنداً، وتارة<sup>(١٨٣)</sup> يعتبر الذات؛ فيجعل مسنداً إليه<sup>(١٨٤)</sup>، وأما باعتبار مجموع النسبة والذات؛ فلا يقع مسنداً ومسنداً إليه<sup>(١٨٥)</sup>، فإن قيل: لمّ قدم اسم الفاعل على اسم المفعول؟ قلنا: [ظ/٣]؛ لأنّ الفاعل لازمٌ لكلّ فعلٍ دون<sup>(١٨٦)</sup> المفعول، أو لأنّ الفاعل موجدُ الفعل غالباً، والمفعول ما يقع عليه الفعل<sup>(١٨٧)</sup>، والإيجاد قبل الوقوع، أو لأنّ الفاعل مشتقٌّ من المعلوم، والمفعول مشتقٌّ من المجهول، والمعلوم مقدّم على المجهول، أو لأنّ الفاعل عمدة والمفعول فضلة وكذا اسمهما<sup>(١٨٨)</sup>، أو لأنّ الفاعل بمنزلة العلة والعلة مقدّمة على المعلول، أو لأنّه أكثر تصرّفاً<sup>(١٨٩)</sup>، فإن قيل: لمّ أتى بكلمة (هو) في اسم الفاعل، وكلمة (ذاك) في اسم المفعول، مع أنّه<sup>(١٩٠)</sup> لا دخل لهما في التائيّة<sup>(١٩١)</sup>؟ قلنا: للتبنيّه على أنّ الأصل في استعمال<sup>(١٩٢)</sup> الصفات سبقُ موصوفاتها، أو لثلاثا يلتبس اسمُ الفاعل باسم المفعول في الزيدات<sup>(١٩٣)</sup> في الصّورة، فإن قيل: لا التباس في الثلاثيّ؛ المجرد؛ لأنّ صيغتهما متغايرتان فيه؟ قلنا: حمل الثلاثيّ على الزيدات، فإن قيل: الثلاثيّ أصلٌ، والمزيداتُ فرعٌ، والأصل لا يحمل عليه؟ قلنا: المزيدات كثيرة، والثلاثيّ قليلٌ، والقليل يحمل على الكثير<sup>(١٩٤)</sup> ويتبعه، فإن قيل: فلمّ أتى

الأمثلة أمرٌ مهمٌّ مهما أمكن، ولا دخل للاشتقاق فيه؛ فاعتبر العمل؛ لأنّ الارتباط المعنويّ لا يحصل إلّا به، يعني: إنّما اعتبر جهة<sup>(١٦٤)</sup> أصالة الفعل؛ لأنّ أصلته في العمل متّفق عليه<sup>(١٦٥)</sup> بين البصريّين والكوفيّين<sup>(١٦٦)</sup>، بخلاف أصالة المصدر في الاشتقاق؛ لأنّه مختلفٌ فيه بينهما، فإذا قدّم الفعل حصل الارتباط المعنويّ، فإن قيل: ما القرينة الدّالة على اعتبار كون الفعل عاملاً؟ قلنا: القرينة، ذكرُ المصدر منصوباً لا ساكناً؛ لأنّ الاسم إذا لمّ يكن معمولاً يُذكر ساكناً<sup>(١٦٧)</sup>.

والمصدر في اللّغة: هو الموضع الذي يصدر عنه الإبل<sup>(١٦٨)</sup>، وفي الاصطلاح: اسم الحدث الجاري على الفعل<sup>(١٦٩)</sup>. وعرّفه بعضهم<sup>(١٧٠)</sup>: بأنّه الاسم الذي اشتقّ منه الفعل، فإن قيل: لمّ قدّم المصدر على اسمي الفاعل والمفعول<sup>(١٧١)</sup>؟ قلنا: لأنّهما مشتقان من المضارع وبواسطته من<sup>(١٧٢)</sup> المصدر، مع أنّه لا يوجد فيها أصالةٌ أخرى كما وجدت في الفعل<sup>(١٧٣)</sup>.

فهو ناصر: اسم فاعل<sup>(١٧٤)</sup> وهو في اللّغة، ظاهر<sup>(١٧٥)</sup>، وفي الاصطلاح: اسم مشتقٌّ<sup>(١٧٦)</sup> من المضارع<sup>(١٧٧)</sup> لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث<sup>(١٧٨)</sup>، وعرّفه بعضهم<sup>(١٨٠)</sup>: بأنّه اسم اشتقّ من المضارع لذات من (فَعَلَ) ويجري على فعله<sup>(١٨١)</sup>.

واعلم أنّ معنى اسم الفاعل، وغيره من



بمشابهة بكاف: أدعوك، وهو منصوب. وسمعت من بعض الأساتذة<sup>(٢٠٨)</sup> أنه قال: إنما أتى بكلمة (هو) و(ذاك)؛ لثلاً يلتبس اسم الفاعل باسم المفعول<sup>(٢٠٩)</sup> في الصَّيغِ<sup>(٢١٠)</sup> المشتركة<sup>(٢١١)</sup>، نحو: (فَعِيلٌ، وَقَعُولٌ)، مع أتهما من الثلاثي، ولثلاً يلزم الالتباس بين المفعول والمصدر<sup>(٢١٢)</sup> في مثل: ﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾<sup>(٢١٣)</sup>، وبهذا الجواب يندفع ما يقال من أن كلمة (هو) يكتفي للفرق بينها؛ فلا حاجة إلى (ذاك).

فإن قيل: لمْ أحرر الفاعل<sup>(٢١٤)</sup> والمفعول عن الفعلين؟ قلنا: لكون الفعل سبباً لفاعليته الفاعل ومفعوليته<sup>(٢١٥)</sup> المفعول. فإن قيل: لمْ أحرر عن المصدر؟ قلنا: لكونه أصلاً لهما، فإن قيل: لمْ قدّمهما<sup>(٢١٦)</sup> على سائر المشتقات؟ قلنا: لكون مفهومهما وجودياً، - وسنذكر وجه تقديم الوجودي<sup>(٢١٧)</sup>، بخلاف الجحد والتثني والتثني، ولأنَّ الفاعل كالجُزء من الفعل والمفعول يناسبه؛ لأنَّه يقع مقام الفاعل بخلاف اسم الزَّمان، والمكان، والآلة، فإن قيل: ما هو كالجُزء من الفعل هو فاعل<sup>(٢١٨)</sup> الفعل لا اسم الفاعل، والأوَّل أعمُّ من وجه؟ قلنا: لما كان فاعل الفعل كالجُزء من الفعل جعل اسميته مثله، وقد يقع اسم الفاعل، فاعل الفعل، وهذا القدر كافٍ.

لمْ يَنْصُرْ<sup>(٢١٩)</sup>: لما ذكر الفعل الوجودي، ومصدره، واسم فاعله، ومفعوله، شرع في ذكر

بالفاء في<sup>(٢٢٠)</sup> (فهو)؟ قلنا: الفاء تعقيبية دالة على أنَّ اتَّصاف الفاعل بالفاعليَّة عُقِيب صدور الفعل منه<sup>(٢٢١)</sup>، أو لأنَّ الماضيَّ والمضارعَ والمصدرَ أصلٌ له وهو فرع لها؛ لأنَّ اسم الفاعل مشتقٌّ من المضارع، وهو مشتقٌّ من الماضي<sup>(٢٢٢)</sup>، وهو مشتقٌّ من المصدر<sup>(٢٢٣)</sup>؛ فيكون الكلُّ أصلاً له<sup>(٢٢٤)</sup>: إمَّا بالذَّات وإمَّا بالواسطة؛ فأتى بالفاء إشعاراً للفرعيَّة<sup>(٢٢٥)</sup>. وسمعت من بعض الأساتذة<sup>(٢٢٦)</sup> أنه قال: إنما أتى بكلمة (هو)؛ لثلاً يلزم عطف المفرد<sup>(٢٢٧)</sup> على الجملة، وكذلك (ذاك) في: ذاك منصور، وإنَّما عطف بالفاء دون غيره إشعاراً للتفريع والتعقيب.

و(ذاك منصور)<sup>(٢٢٨)</sup>، فإن قيل: لمْ ذَكَر اسمَ الإشارة هاهنا دون الضمير؟ قلنا: لثلاً يلزم تفكيك الضمير؛ [و / ٤] وأشار بذلك إلى ما فهم من أحد الفعلين المتعديين<sup>(٢٢٩)</sup> المتقتضيين المفعول، أو إلى ما فهم من كلِّ واحد منهما على سبيل البدل. فإن قيل: لمْ لمْ يعكس أمر الضمير واسم الإشارة؟ قلنا: لأنَّ الضمير أعرِفُ، والأعرِفُ أشرفُ؛ فأعطى الأشرفَ<sup>(٢٣٠)</sup>، وهو الفاعل، أو لأنَّه بين الفاعل وبين (هو) مناسبة؛ لأنَّ (هو)، ضميرٌ مرفوعٌ، والفاعل أيضاً مرفوعٌ؛ فأعطى (هو) اسم الفاعل<sup>(٢٣١)</sup>، بخلاف المفعول، فإنَّه لا مناسبة بينه وبين (هو)، أو لأنَّ بين<sup>(٢٣٢)</sup> (ذاك)، وبين المفعول مناسبة في أنَّ (ذاك)



وَالْأَوَّلَى [ظ/ه] أَنْ يُذَكَرَ مَعَ أَخْوَاتِهِ فِي (٢٦٧)  
الإنشائية؛ فتدبّر.

لَا يُنْصَرُ (٢٦٨): وَهُوَ نَهْيٌ (٢٦٩) الْغَائِبِ، فَإِنْ قِيلَ: لِمَ  
قَدَّمَ أَمْرَ الْغَائِبِ، وَنَهَى الْغَائِبَ عَلَى أَمْرِ الْحَاضِرِ  
وَنَهَى الْحَاضِرَ (٢٧٠)؟ قُلْنَا: لِأَنَّ صُورَةَ الْمُضَارَعِ بَاقِيَةٌ فِي  
أَمْرِ الْغَائِبِ، أَوْ أَمْرِ الْغَائِبِ مَعْرَبٌ بِالِاتِّفَاقِ (٢٧١)، أَوْ  
لِأَنَّ الْغَائِبَ مَقْدَمٌ عَلَى الْمُخَاطَبِ فِي الْمَاضِي  
وَالْمُضَارَعِ فِي الْأَمْثَلَةِ الْمَطْرَدَةِ، فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قَدَّمَ  
الغائبَ عَلَى الْحَاضِرِ فِيهَا؟ قُلْنَا: لِأَنَّ الْخُطَابَ إِنَّمَا  
يَكُونُ فِي الْمَاضِي بِزِيَادَةِ (٢٧٢)، نَحْوُ: نَصَرْتُ، دُونَ  
الغائبِ، نَحْوُ: نَصَرَ، وَمَا زِيدَ مُؤَخَّرَ (٢٧٣) عَمَّا لَا زِيَادَةَ  
فِيهِ، وَحَمَلَ الْمُضَارَعِ عَلَى الْمَاضِي (٢٧٤).

أَنْصُرُ (٢٧٥): أَمْرٌ (٢٧٦) حَاضِرٌ، وَصَيْغَتُهُ مَغَايِرَةٌ  
لِصَيْغَةِ الْأَمْرِ الْغَائِبِ.

لَا تَنْصُرُ (٢٧٧): نَهْيٌ حَاضِرٌ، ذَكَرَهُ مُسْتَقِلًّا مَعَ أَنَّ  
صَيْغَتَهُ مَتَّحِدَةٌ بِصَيْغَةِ الْغَائِبِ (٢٧٨)؛ اتِّبَاعًا لِأَمْرِهِ.

مَنْصُرٌ (٢٧٩): لَمَّا ذَكَرَ الْأَفْعَالَ الْكَثِيرَةَ  
الاسْتِعْمَالَ، وَبَعْضَ الْأَسْمَاءِ؛ لِمَشَارَكَةِ إِيَّاهَا فِي  
كَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ، شَرَعَ فِي ذِكْرِ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ؛ فَبَدَأَ  
بِاسْمِيائِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ؛ لِكُونِهَا مِنْ لَوَازِمِ الْفِعْلِ،  
وَهَذَا يُوْرُثُ أَوْلَوِيَّةَ الْقِرَانِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ (مَنْصُرٌ) مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْمَعْنَى  
الثَّلَاثَةِ هِيَ: الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالْحَدِثُ (٢٨٠)؛ وَيَسْمَى

السَّاكِنِينَ (٢٥٢)، ثُمَّ وَصَلَ اللَّامَ إِلَى التَّوْنِ؛ فَصَارَ:  
(لن)، فَهُوَ مَرْكَبٌ، وَ(لا) بَسِيطٌ (٢٥٣)، وَبِالسِّبْطِ مَقْدَمٌ  
عَلَى الْمَرْكَبِ.

وَاعْلَمْ (٢٥٤) أَنَّ الْمَصْنُفَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (٢٥٥)- لَمَّا  
ذَكَرَ الْأَفْعَالَ الْإِخْبَارِيَّةَ، شَرَعَ فِي بَيَانِ الْإِنْشَائِيَّةِ،  
حَيْثُ قَالَ: لِيَنْصُرَ (٢٥٧)، وَهُوَ أَمْرُ الْغَائِبِ، وَهُوَ  
لِطَلْبِ الْفِعْلِ مِنَ الْغَائِبِ، فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قَدَّمَ  
الْأَفْعَالَ (٢٥٨) الْإِخْبَارِيَّةَ عَلَى الْإِنْشَائِيَّةِ؟ قُلْنَا: لِأَنَّ  
مَعْنَى الْأَوَّلَى (٢٥٩) مَعْلُومَةُ الثَّبُوتِ، وَمَعْنَى الثَّانِيَةِ غَيْرُ  
مَعْلُومَةِ الثَّبُوتِ (٢٦٠)، فَإِنْ قِيلَ: مَعْنَى الْمُضَارَعِ إِذَا أُرِيدَ  
بِهِ الْاسْتِقْبَالُ غَيْرُ مَعْلُومَةِ الثَّبُوتِ أَيْضًا؟ قُلْنَا:  
الْأَصْلُ فِي اسْتِعْمَالِ الْمُضَارَعِ، أَنَّ يَعْلَمُ الْمُسْتَعْمِلُ  
بثبوت معناه في الزمان الآتي بقرينة، أو دليل غاية ما  
في الباب أنه لم يثبت بعد، ولا خبر فيه، كما لا يخفى،  
أو لِأَنَّ مَعْنَى الْإِخْبَارِ وَجُودِيٍّ وَهُوَ (٢٦١) احْتِمَالُ  
الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَمَعْنَى الْإِنْشَاءِ عَدْمِيٍّ، وَهُوَ  
عَدَمُ احْتِمَالِهَا (٢٦٢). فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قَدَّمَ أَمْرَ الْغَائِبِ عَلَى  
نَهْيِ الْغَائِبِ؟ قُلْنَا: لِأَنَّ مَفْهُومَ الْأَمْرِ وَجُودِيٍّ (٢٦٣)،  
وَمَفْهُومَ النَّهْيِ عَدْمِيٍّ (٢٦٤)؛ لَا يُقَالُ: فَلِمَنْ مَنَاسِبٌ أَنْ  
يَقْدَّمَ أَمْرُ (٢٦٥) الْغَائِبِ عَلَى نَهْيِ الْحَالِ وَالْاسْتِقْبَالِ (٢٦٦)؛  
لِمَا ذُكِرَ مِنَ التَّعْلِيلِ، وَلِأَنَّ لَامَ الْأَمْرِ مِشَارِكٌ لِمَ (لَمْ)،  
وَ(لَمَّا) فِي الْجَازِمِيَّةِ؛ لِأَنَّ نَقُولَ: نَهْيَ الْحَالِ، وَنَهْيَ  
الاسْتِقْبَالِ مَنَاسِبَانِ لِجُحْدِ الْمَطْلُوقِ وَالْمُسْتَعْرَقِ فِي  
الْإِخْبَارِيَّةِ، وَأَمْرُ الْغَائِبِ مُخَالَفٌ لِهَمَا؛ لِأَنَّهُ إِِنْشَاءٌ،



اسم مشتق من (يُفَعَّل) للآلة<sup>(٢٩٨)</sup>، واعتراض عليه، بأن فيه دوراً لذكر الآلة في التعريف، وأجيب بأن المعرف هو المضاف فقط<sup>(٢٩٩)</sup>، لا من حيث إنه مضاف، والإضافة لتعيين المضاف الذي هو الاسم<sup>(٣٠٠)</sup>، فإن قيل: فالمحدود باقٍ؛ لأن الاسم جزء من التعريف؟

قلنا: المعرف<sup>(٣٠١)</sup> هو الاصطلاح، وما في التعريف، هو اللغوي، وأجاب بعض الشارحين<sup>(٣٠٢)</sup> عن أصل السؤال بأنه: عرف الآلة الاصطلاحية باللغوية، وقيل عليه: لا معنى في اصطلاح الآلة بل لها معنى في اللغة، وأما اسم الآلة، فله معنيان: فإنه لغة: يتناول نحو: الإبرة، والسيف، ولا يتناولها الاصطلاح، فافهم<sup>(٣٠٣)</sup>. وقد يجيء اسم الآلة على (مفعَل)، نحو: مفراض، وعلى (مفعلة)، بكسر الميم، نحو: مكحلة، وقد يجيء بضم الميم والعين، نحو: المسعط، والمُنخل<sup>(٣٠٤)</sup>.

نَصْرَةٌ<sup>(٣٠٥)</sup>: بفتح النون<sup>(٣٠٦)</sup> بناء المرة<sup>(٣٠٧)</sup>.

نِصْرَةٌ<sup>(٣٠٨)</sup>: بكسر النون<sup>(٣٠٩)</sup> بناء النوع<sup>(٣١٠)</sup>، فإن قيل: لم يقدّم الأوّل على الثاني؟ قلنا: لخفة الفتحة، وهما مصدران ذكرا هاهنا؛ لقلة استعمالهما، ولم يُقدّم على اسم الآلة؛ لمجانسته لاسمي الزمان والمكان<sup>(٣١١)</sup> خطأ، كما سبق<sup>(٣١٢)</sup>، ولم يُقدّم أيضاً على اسم [ظ/٦] الزمان والمكان؛ لأن لزومها للأفعال يقتضي القران، كما مرّ<sup>(٣١٣)</sup>، والمرة والنوع

باعتبار الأوّل: اسم الزمان، وباعتبار الثاني: اسم المكان، وباعتبار الثالث: المصدر الميمي، وإذا أريد به أحد هذه المعاني، لا يراد الآخران، والحاصل أنه بمنزلة ثلاثة ألفاظ فوحّد<sup>(٣١١)</sup> ذكره؛ نظراً إلى وحدة اللفظ؛ فافهم. فإن قيل: لم ذكر هاهنا: (منصر)، وهو باعتبار الحدث ينبغي أن يذكر مقارناً بالمصدر السابق؟ قلنا: لما كان باعتبار كونه مصدراً ميمياً متحدّافٍ اللفظ؛ باعتبار كونه اسم زمان، ومكان ومجانساً لاسم الآلة خطأ؛ ذكر هاهنا.

وقد جرت عادة أئمة الصّرف<sup>(٣١٢)</sup> على تقديم اسم الزمان في العنوان، وعلى تقديم بيان أحوال اسم المكان، وتعريفها<sup>(٣١٣)</sup> [و/٦] وإحالتها على المكان في بيان الزمان<sup>(٣١٤)</sup>، فإن قيل: ما وجه<sup>(٣١٥)</sup> ذلك؟ قلنا: أمّا الأوّل؛ فلدفع توهم<sup>(٣١٦)</sup> من يتوهم أن الصيغة<sup>(٣١٧)</sup> حقيقة في المكان ومجاز في الزمان، وأمّا الثاني؛ فلأن لفظ المكان (مفعَل) إذ أصله: مَكُون<sup>(٣١٨)</sup>، أو لكثرة استعماله<sup>(٣١٩)</sup>، فاسم المكان: اسم مشتق<sup>(٣٢٠)</sup> من (يُفَعَّل)، لمكان وقع فيه الفعل<sup>(٣٢١)</sup>؛ فيعرف منه أن اسم الزمان<sup>(٣٢٢)</sup>: هو اسم مشتق من (يُفَعَّل)، لزمان وقع فيه الفعل<sup>(٣٢٣)</sup> فإن قيل: لم يقدّم اسم الزمان والمكان على اسم<sup>(٣٢٤)</sup> الآلة وهو: منصر<sup>(٣٢٥)</sup> بكسر الميم؟ قلنا: لقلة استعماله، لعدم لزومه لجميع الأفعال؛ لأنه لا يبنى من الأفعال اللازمة، وعرفوه<sup>(٣٢٦)</sup>: بأنّه

أيضاً<sup>(٣٢٥)</sup>، وإن كان في المصدر تاء؛ فبناء المرّة والنّوع، وذلك المصدر يتبعه لفظ الواحد، ونحوه، نحو: استعانته، ودحرجة واحدة، أو حسنة<sup>(٣٢٦)</sup>، وأمّا قولهم<sup>(٣٢٧)</sup>: أَيْتَهُ إِيَابَانَةٌ، ولقيته لقاءً، فشاذ؛ لأنّ القياس: أَيْتَهُ آيَةٌ، لقيته لقيّةً؛ لأنّهما ثلاثيّان مصدرهما إيتان، ولقاء<sup>(٣٢٨)</sup>.

واعلم أنّ بناء المرّة، والنّوع ليسا بمشتقّين؛ [و/ ٧] لأنّهما مصدران؛ إذ صاحب المفصل<sup>(٣٢٩)</sup>، قسّم المفعول المطلق إلى مبهم ومحدود<sup>(٣٣٠)</sup>، وأراد بالمبهم ما يدلّ على ما يدلّ<sup>(٣٣١)</sup> عليه الفعل؛ فيفيد التّأكيد، نحو: صَرَبْتُ صَرَبًا، وبالمحدود ما يدلّ على أمر زائد على<sup>(٣٣٢)</sup> ما يدلّ عليه الفعل؛ فيفيد غير التّأكيد، أي المرّة والنّوع، نحو: صَرَبْتُ صَرَبَةً<sup>(٣٣٣)</sup>، وضربتین<sup>(٣٣٤)</sup>، وقعدتُ جلسةً؛ فعلم منه أنّ بناء المرّة والنّوع، مصدران مخصوصان يجيء منها بنية<sup>(٣٣٥)</sup> التّثنية.

نصّار<sup>(٣٣٦)</sup>: صيغة مبالغة اسم الفاعل، ذكرها هاهنا؛ لكونها من زمرة الأسماء مع اقتضاء الأدلّة سبق<sup>(٣٣٧)</sup> ما سبق عليه من الأسماء، فإن قيل: هي مبالغة لاسم الفاعل فيجب ذكرها معه؛ رعاية للتّناسب؟ قلنا: بعد ملاحظة الأدلّة<sup>(٣٣٨)</sup> السابقة الدّالة على سبق ما سبق، لا ورود لهذا السّؤال، على أنّ المقصد<sup>(٣٣٩)</sup> الأصليّ من اشتقاق هذه الصّيغة إنّما هو معنى المبالغة، فلا عبرة بدلالاتها على معنى

ليسا كذلك، فإن قيل: إنّها يدلّان على الحدث، وهو داخل في مفهوم الفعل فذكرهما بمقارنة الفعل أولى؟ قلنا: المقصود الأصليّ من اتّحاد هذين اللَّفظين، معنى المرّة والنّوع فقط، فلا عبرة بدلالاتها على الحدث، وأمّا كونها هاهنا منصوبين - كما هو المشهور<sup>(٣٤٠)</sup> - فللتّنبية على وقوعها في الكثرة<sup>(٣٤١)</sup> مفعولاً مطلقاً، والتّعليم بقراءة النّصب إلقاءً - كونها كذلك - إلى سمع المتعلّم؛ حتّى يتعوّد به.

واعلم أنّ الفعل الذي يراد منه بناء المرّة والنّوع لا يخلو إمّا أن يكون ثلاثياً أو لا، فإن كان ثلاثياً، فلا يخلو إمّا أن يكون في مصدره التّاء أو لا، فإن لم يكن فيه التّاء - أي: الثّلاثيّ المجرد الذي لا تاء في مصدره<sup>(٣٤٢)</sup> - فالمرّة منه على: فعلة، بالفتح، نحو: شَرَبْتُ شَرَبَةً<sup>(٣٤٣)</sup>، والنّوع<sup>(٣٤٤)</sup> على: فعلة، بالكسر، نحو: قَعَدْتُ قَعْدَةً، وإن كان في مصدره التّاء، فبناء المرّة والنّوع على مصدرٍ مستعملٍ، والفرق<sup>(٣٤٥)</sup> بينهما الوصف والقرينة، نحو: نَشَدْتُ نَشْدَةً<sup>(٣٤٦)</sup> واحدةً، ونَشْدَةً لَطِيفَةً، فالأوّل للمرّة والثّاني للنّوع<sup>(٣٤٧)</sup>، وأمّا البواقِي - وهي التي من المزيد فيه، والرّباعيّ المجرد - فإن لم يكن في مصدره<sup>(٣٤٨)</sup> تاء فبناء المرّة والنّوع، هو المصدر<sup>(٣٤٩)</sup> المستعمل بزيادة التّاء، نحو: إعطاءً، ودحرجةً، والفارق بينهما<sup>(٣٥٠)</sup>، هو القرينة

القلّة على بنائه، نحو: أُكَلِّبُ، في تصغير: أَكَلِّبُ،  
وأُجَيِّلُ، في تصغير: أَجَيِّلُ.<sup>(٣٥٤)</sup>

وأما جمع الكثرة، ففي تصغيره، مذهبان<sup>(٣٥٥)</sup>،  
أحدهما: أن يردّ إلى واحده فيصغّر عليه ثم  
يجيء<sup>(٣٥٦)</sup> على ما يستوجه من الواو والنون  
والألِف والتّاء، فإنّك تردّ: غلمان إلى غلام، ودور  
إلى دار، وتصغيره على: غلِيم، ودوير، ثمّ يجمع  
على<sup>(٣٥٧)</sup>: غلِيمون، ودويرات<sup>(٣٥٨)</sup>، والثّاني: أن يردّ  
إلى بناء جمع قلّة مفرده، إن كان لمفرده<sup>(٣٥٩)</sup> جمع قلّة،  
ثمّ يُصغّر<sup>(٣٦٠)</sup> جمع قلّته، تقول في تصغير غلمان:  
غَلِيمَةٌ، فإنّك تردّه إلى: غلِمة، ثمّ تصغّره، وتقول  
في تصغير: دور، أدِير، فإنّك تردّه إلى: دور، ثمّ  
تصغّره<sup>(٣٦١)</sup>، فإن لم يكن له جمع قلّة؛ تعيّن ردّه إلى  
واحد، ثمّ يجمع<sup>(٣٦٢)</sup> جمع السّلامة<sup>(٣٦٣)</sup>.

وإذا عرفت هذه<sup>(٣٦٤)</sup> القاعدة في بحث التّصغير  
إجمالاً؛ فاعلم أنّ تصغير اسم الفاعل: نُؤَيِّصِرُ،  
بضمّ النّون وفتح الواو، وسكون الياء، وكسر-  
الصّاد، وتصغير اسم المفعول: مُنَيِّصِرٍ، بضمّ  
الميم، وفتح النّون وسكون الياء، وكسر الصّاد،  
وتصغير اسمي الزّمان، والمكان، والمصدر الميميّ،  
واسم الآلة: مُنَيِّصِر، كتصغير اسم المفعول [و/ ٨]  
إلاّ أنّه ليس فيه ياء ثانية، وتصغير بناء المرّة والنّوع:  
نُصَيِّرَةٌ، بضمّ النّون وكسرها<sup>(٣٦٥)</sup> كتصغير المصدر،  
إلاّ أنّه في آخره تاء مع فتح ما قبلها، وتصغير

اسم الفاعل<sup>(٣٦٠)</sup>، فبالنظر إلى حصول أمر زائد  
عليه؛ أُلحقت بالأسماء التي يُراد بها المعاني الزّائدة  
على أصل المعنى فافهم<sup>(٣٦١)</sup>، فإن قيل: هذه الصّيغة  
من الصّفات، كاسم الفاعل والمفعول، فلمّ لم يذكر  
الموصوف مثل: هو، وذاك، أيضاً؟ قلنا: اكتفاءً  
بالتّنبية السّابق في اسمي الفاعل والمفعول<sup>(٣٦٢)</sup>.

واعلم أنّ صيغة المبالغة قد تبنى من المزيّد<sup>(٣٦٣)</sup>  
على ما تبنى من الثّلاثي نحو: دَرَاكٌ من الإدراك،  
وحسّاسٌ من الإحساس، ورشّادٌ من الإرشاد<sup>(٣٦٤)</sup>،  
وقد تؤخذ من الاسم؛ لأجل<sup>(٣٦٥)</sup> ذلك المعنى، نحو:  
جَمَّالٌ، وبَعَّالٌ<sup>(٣٦٦)</sup>، وحَمَّارٌ، وسكّانٌ، من  
الجمال، والبغل، والحمار، والخمر، والسّكين.

نُصَيِّرُ<sup>(٣٦٧)</sup>: اسم تصغير، فإن قيل: لمّ أخره عن  
صيغة المبالغة؟ قلنا: لقلّة استعماله [ظ/ ٧] بالنّظر  
إليها، ولصغره وكبرها، كما لا يخفى، وهذا  
تصغير المصدر.

وأما فيتصغير<sup>(٣٦٨)</sup> غيره، فلا بدّ من ذكره،  
والتّفصيل<sup>(٣٦٩)</sup> المذكور في شرحنا للمراح<sup>(٣٧٠)</sup>. والبيان  
الإجمالي هاهنا: أنّ الاسم إذا أريد تصغيره يُضمّ  
أولّه إن لم يكن مضموماً، ويفتح ثانيه إن لم يكن  
مفتوحاً، وتلحق بالياء الساكنة، ويكسر ما بعد الياء  
في الاسم الذي<sup>(٣٧١)</sup> على أربعة أحرف<sup>(٣٧٢)</sup>، نحو:  
جُعَيْفِرٌ، ولا يصغّر إلاّ الثّلاثي والرّباعي، تقول في  
الأول: فُعَيْلٌ، وفي الثّاني: فُعَيْعِلٌ<sup>(٣٧٣)</sup>، ويصغّر جمع

مبالغة<sup>(٣٦٧)</sup> اسم الفاعل: نُصَيِّرُ، بضمّ النون وفتح الصاد الأولى وسكون الياء، وتصغير اسم المنسوب، كتصغير المصدر بزيادة ياء النسبة في آخره، نحو<sup>(٣٦٨)</sup>: نُصَيِّرِي: ولا يجيء في غير ما ذكر إلا على سبيل الشذوذ<sup>(٣٦٩)</sup> نحو: أُصَيِّرُ<sup>(٣٧٠)</sup>، في<sup>(٣٧١)</sup> تصغير اسم التفضيل؛ لأنّ: أصغر، يدلّ على الزيادة في الصغر<sup>(٣٧٢)</sup>؛ فلا حاجة إلى التصغير، وأحيسنه، في تصغير فعل التعجب<sup>(٣٧٣)</sup>؛ لأنّ الفعل لا يصح وصفه بالصغر<sup>(٣٧٤)</sup>.

نَصْرِيّ<sup>(٣٧٥)</sup>: اسمٌ منسوبٌ، وهو اسم يلحق بآخره ياءٌ مشددةٌ مكسورةٌ ما قبلها<sup>(٣٧٦)</sup>. والتفصيل مشروح في شرحنا للمراح<sup>(٣٧٧)</sup>، فإن قيل: لم آخره؟ قلنا: لأنه -في الحقيقة- مركّبٌ من اللَّظَيْنِ؛ فافهم. أنصِرَ<sup>(٣٧٨)</sup>: اسم تفضيل<sup>(٣٧٩)</sup>، وهو اسم<sup>(٣٨٠)</sup> مشتقٌّ من فعل الموصوف بزيادة على غيره<sup>(٣٨١)</sup>، وهو لا يُثْنَى، ولا يُجْمَع، ولا يؤنث، إذا استعمل بـ(من)<sup>(٣٨٢)</sup>، والمراد بالزيادة على غير الزيادة في المصدر المشتق هو<sup>(٣٨٣)</sup> منه. والتفصيل مشروح في شرحنا للمراح<sup>(٣٨٤)</sup>، فإن قيل: لم آخره؟ قلنا: لأنّ في معناه تعدادا<sup>(٣٨٥)</sup>، وفي لفظه احتياجاً إلى الغير في الاستعمال؛ إذ لا يجوز استعماله إلا باللام أو الإضافة حالة التعريف، أو بـ(من) حالة التنكير، ظاهرةً أو مقدّرةً<sup>(٣٨٦)</sup>، نحو: زيدٌ الأفضل<sup>(٣٨٧)</sup>، وأفضلُ الرجال، وأفضلُ من عمرو<sup>(٣٨٨)</sup>، وأمّا

ما سبق فليس كذلك؛ لأنّه في حكم لفظ واحد، فإن قيل: ما الفرق بين<sup>(٣٩٠)</sup> التفضيل والمبالغة، مع أنّها للزيادة على أصل الفاعل؟ قلنا: يلاحظ في التفضيل، نسبه بين الشئيين [ظ/أ] زيادة ونقصاناً، وقوّة وضعفاً، نحو: زيدٌ أفضلُ من عمرو، ولا يلاحظ في المبالغة، النسبة بين الشئيين، بل يلاحظ فيها، المعنى اللغويّ بدون النّظر إلى الغير<sup>(٣٩١)</sup>، نحو: زيدٌ علامة<sup>(٣٩٢)</sup>. ما أنصَرَه<sup>(٣٩٣)</sup>: فعلٌ تعجّب، وهو ما وُضِعَ لإنشاء التعجب، وهو غير متصرف، أي<sup>(٣٩٤)</sup>: لا يجيء منه المضارع والأمر والنهي وغيرها، ولا يثنى ولا يجمع، كـ(نعم، وبئس، وعسى)<sup>(٣٩٥)</sup>، فـ(ما) نكرةٌ، بمعنى شيء، مرفوعة محلاً على أنّها مبتدأ، عند سيبويه<sup>(٣٩٦)</sup> والخليل<sup>(٣٩٧)</sup>. والجملة التي<sup>(٣٩٨)</sup> بعدها- أعني الفعل والفاعل والمفعول- في محلّ الرفع خبرها<sup>(٣٩٩)</sup>، وقيل: (ما) موصولة، عند الأخفش<sup>(٤٠٠)</sup>، والجملة التي بعدها صلتها، وهي مع الصلة في محلّ الرفع مبتدأ خبره محذوف<sup>(٤٠١)</sup>، فمعنى: ما أحسنَ زيداً<sup>(٤٠٢)</sup>، الذي أحسنَ زيداً شيء<sup>(٤٠٣)</sup>، هذا هو المعنى الأصلي، وهو ليس بمراد<sup>(٤٠٤)</sup>، وكذا قوله: وأنصِرَ به<sup>(٤٠٥)</sup>: فإن أصله عند سيبويه<sup>(٤٠٦)</sup>: أنصَرَ زيداً، بصيغة الماضيم الأفعال<sup>(٤٠٨)</sup>، وهزته<sup>(٤٠٩)</sup> للصيرورة<sup>(٤١٠)</sup>، أي صار ذا نُصْرَة<sup>(٤١١)</sup>، فأنصَرَ: فعلٌ ماضٍ<sup>(٤١٢)</sup>، وزيدٌ: فاعله،

ما أَفْبَحَ عَوْرَهُ، وفي المزيد: ما أَكْثَرَ اسْتِخْرَاجَهُ، وإن شئت قلت: وَأَشْ دُذُّ بِدَحْرَجَتِهِ وَأَبْلَغُ بِسَوَادِهِ، وَأَفْبَحُ بِعَوْرِهِ<sup>(٤٣٧)</sup> وَأَكْثَرُ بِاسْتِخْرَاجِهِ<sup>(٤٣٨)</sup>.

هذا آخر<sup>(٤٣٩)</sup> ما استخرجناه من الكتب<sup>(٤٤٠)</sup> بحل<sup>(٤٤١)</sup> الأمثلة المختلفة، وهذا بالنظر إلى الظاهر تأليفٌ حقيرٌ، وفي الحقيقة أساس<sup>(٤٤٢)</sup> العلوم<sup>(٤٤٣)</sup>، وأمر خطيرٌ، ومن شنع عليّ في مثل<sup>(٤٤٤)</sup> هذا الأمر<sup>(٤٤٥)</sup>، فلينظر فيه بعين العناية، وإمعان النظر ولينصف من نفسه، هل كان يعرف من قبل جميع<sup>(٤٤٦)</sup> ما فيه؟ أم فيه فوائد يستفيد منها. {وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى} <sup>(٤٤٧)</sup>.

تمّ بعون الله وتوفيقه في سنة تسع<sup>(٤٤٨)</sup> وخمسين ومئتين وألف<sup>(٤٤٩)</sup>. [ظ / ٩]

### فهرس المحتويات

#### المقدمة

#### الفصل الأوّل

المبحث الأوّل: مصطفى السّروريّ، حياته ومصنّفاته

أولاً: مصنّفاته باللّغة العربيّة

ثانياً: مصنّفاته باللّغة التّركيّة

ثالثاً: مصنّفاته باللّغة الفارسيّة

المبحث الثّاني: كتاب الأمثلة المختلفة وشرحه

أولاً: كتاب الأمثلة المختلفة

ونقل من صيغة الإخبار<sup>(٤٣٦)</sup> إلى الإنشاء<sup>(٤٣٥)</sup>، وزيدت الباء في فاعله؛ فلفظ (به) فاعل عند سيويوه<sup>(٤٣٥)</sup>، كما في قوله تعالى<sup>(٤٣٦)</sup>: ﴿وَكُفِيَ بِاللّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٤٣٧)</sup>، وأمّا عند الأخفش<sup>(٤٣٨)</sup>، فأصله صيغة أمر، وفاعله مستتر، والمأمور كلّ واحد، والباء زائدة في المفعول<sup>(٤٣٩)</sup>، كما في قوله تعالى ﴿لا تَلْقَوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٤٣٦)</sup>...<sup>(٤٣٧)</sup>، والمعنى الأصليّ غير مراد، فإن قيل: لمَ أآخر فعلَ التّعجّب؟ قلنا: لغرابة الصّيغة، ولقلّة الاستعمال، ولخروجه<sup>(٤٣٣)</sup> عن معناه الأصليّ؛ لأنّ معناه المراد هاهنا، أن يقال بالتركي<sup>(٤٣٤)</sup>: (نه<sup>(٤٣٥)</sup>) عجب يردم أيدي برار<sup>(٤٣٦)</sup>، و<sup>(٤٣٧)</sup> لا فرق بين فعل التّعجّب في معنى المراد، [و / ٩] فإن قيل: فلمَ أآخر الثّاني عن الأوّل؟ قلنا: لكونه أقلّ منه استعمالاً<sup>(٤٣٨)</sup>، فإن قيل: لمَ لم يكتفِ بأحدهما مع أنّ معنهما واحد؟ قلنا: اتحادهما ليس إلّا في أصل<sup>(٤٣٩)</sup> المعنى.

وأما المبالغة ففيها<sup>(٤٣٠)</sup> له كثرة الحروف منها، وهو الأوّل فيبينها فرق من هذه الجهة. واعلم أنّ فعل التّعجب، لا يبنى إلّا من الثلاثيّ المجرّد؛ لأنّ البنائين المذكورين لا يمكنان من<sup>(٤٣١)</sup> غيره<sup>(٤٣٢)</sup>، وإتّما يجب أن لا يكون من اللّون<sup>(٤٣٣)</sup> والعيوب<sup>(٤٣٤)</sup> كاسم التّفصيل<sup>(٤٣٥)</sup>، ويتوصّل إلى التّعجب - فيما وراء ذلك - ب(أشدّ، وأبلغ) ونحوهما، تقول في<sup>(٤٣٦)</sup> غير الثلاثيّ: ما أشدّ دحرجته، وفي اللّون: ما أبلغ سواده، وفي العيب:

المثال (لَا يَنْصُرُ)	ثانياً: شروح الكتاب
المثال (أَنْصُرُ)	ثالثاً: كتاب شرح الأمثلة المختلفة
المثال (لَا تَنْصُرُ)	لمصلح الدين مصطفى بن شعبان السَّرورِيّ
المثال (مَنْصُر)	أولاً: عنوانه
المثال (مِنْصُر)	ثانياً: نسبته
المثال (نَصْرَة)	ثالثاً: مادّته ومنهجه
المثال (نِصْرَة)	رابعاً: نسخه
المثال (نِصَار)	المنهج المتبع في التّحقيق
المثال (نُصَيْر)	صور من النسخ المعتمدة في التّحقيق
المثال (نُؤْيِصِر)	الفصل الثّاني
المثال (مُنْيِصِير)	مقدّمة الكتاب
المثال (مُنْيِصِر)	تعريف الأمثلة
المثال (نُصَيْرَة)	تعريف المختلفة
المثال (نُصِيصِر)	المثال (نَصْر)
المثال (نُصِيرِيّ)	المثال (يَنْصُر)
المثال (نَصْرِيّ)	المثال (نَصْرًا)
المثال (أَنْصَرَ)	المثال (فهو ناصر)
المثال (مَا أَنْصَرَهُ)	المثال (ذاك منصور)
المثال (أَنْصِرْ بِهِ)	المثال (لَمْ يَنْصُر)
فهرس المحتويات	المثال (لَمَّا يَنْصُر)
فهرس المصادر	المثال (مَا يَنْصُر)
	المثال (لَا يَنْصُرُ)
	المثال (لَنْ يَنْصُرَ)
	المثال (لَيَنْصُرُ)

- (١) ينظر: ابن بابي، علي بن محمد (ت ٩٩٢هـ/ ١٥٨٤م) العقد المنظوم، دار الكتاب العربي، بيروت، ج ٢، ص ٢١٤-٢٢٠، وحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله (ت ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م) كشف الظنون، دار الكتب العلمي، بيروت، ١٩٩٢، ج ١، ص ١٣١، ورياض زاده، عبداللطيف ابن محمد (ت ١٠٧٨هـ/ ١٦٦٧م) أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، تحقيق: محمد التون، ط ٣، دار الفكر، ١٩٨٣م، ج ١، ص ١٢٣، وابن العماد، عبد الحي أحمد بن محمد (ت ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٩م) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت، ج ٨، ص ٣٥٦، والأدنه وي، أحمد بن محمد (من علماء القرن الحادي عشر-) طبقات المفسرين، تحقيق: سليمان بن صالح، ط ١، مكتبة العلوم والحكم السعودية، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٣٨٨، والغزي، محمد ابن عبد الرحمن (١١٦٧هـ/ ١٧٥٣م) ديوان الإسلام، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج ٣، ص ٢٧، والزركلي، خير الدين (١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م) الأعلام، ط ٤، بيروت، ١٩٧٩م، ج ٧، ص ٢٣٥، وكحالة، عمر ابن رضا بن محمد (ت ١٤٠٨هـ) معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بغداد، ج ١٢، ص ٢٥٦، وكارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة يعقوب بكر، والدكتور: رمضان عبد التواب،
- (٢) تنظر: المصادر أنفسها.
- (٣) ينظر: الغزي، ديوان الإسلام، ج ٣، ص ٢٧.
- (٤) ينظر: ابن بابي، العقد المنظوم، ج ٢، ص ٢١٤.
- (٥) ينظر: المصدر نفسه.
- (٦) سُورُورُ: مدينة بقرهستان، منها أبو بكر محمد بن ياقوت السُرورِي، وقهستان: ناحية بين نيسابور وأصبهان، ينظر: الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م) معجم البلدان، ط ٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م، ج ٣، ص ٢١٧.
- (٧) ابن بابي، العقد المنظوم، ج ٢، ص ٢١٤.
- (٨) الغزي، ديوان الإسلام، ج ٣، ص ٢٧.
- (٩) الأدنه وي، طبقات المفسرين، ج ١، ص ٣٨٨.
- (١٠) هو القاضي، جعفر بن عبد الله الرومي الغلطة المشهور بنهالي، توفي سنة (٩٤٩هـ)، ينظر: الغزي، نجم الدين محمد بن محمد (ت ١٠٦١هـ/ ١٦٥١م) الكواكب السائرة، تحقيق: خليل المنصور، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٣١٢.
- (١١) هو قره داوود بن سليمان بن كمال الرومي المدرّس الحنفي المعروف بقره داود، توفي سنة (٩٤٨هـ). ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ١٠٦٣، والبغداد، إسما عيل باشا (١٣٣٩هـ/ ١١٨٥م) هدية العارفين إستانبول، ١٩٥٥م، ج ١، ص ٣٦١.
- (١٢) هو المولى محيي الدين الفناري قاضي عسكر

- الرُّوم، ينظر: ابن بلي، العقد المنظوم، ج ٢، ص ٢١٤، والغزوي، نجم الدين، الكواكب السائرة، ج ٢، ص ١٤٢.
- (١٣) الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ٢٣٥.
- (١٤) ابن بلي، العقد المنظوم، ج ٢، ص ٢١٤.
- (١٥) هو الشيخ عبد الكريم القادري الملقب بـ (مفتي شيخ)، المتوفى سنة (٩٥٠هـ). ينظر: طاش كبري زاده، أحمد بن مصطفى بن خليل (ت ٩٦٨هـ/ ١٥٦٨م) الشقائق النعمانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ج ١، ص ٣٠٤.
- (١٦) تنظر ترجمته في: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ١، والقنوجي، محمد صديق خان بن حسن (١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م) أبعاد العلوم، ط ١، دار ابن حزم، ٢٠٠٢م، ج ١، ص ٢٥٥، والبغدادي، إسماعيل بن محمد أمين (ت ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م) إيضاح المكنون، صححه: محمد بن شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج ٤، ص ١٢٦.
- (١٧) ينظر: ابن بلي، العقد المنظوم، ج ٢، ص ٢١٥.
- (١٨) ينظر: المصدر نفسه.
- (١٩) ينظر: المصدر نفسه.
- (٢٠) ينظر: ابن بلي، العقد المنظوم، ج ٢، ص ٢١٥.
- (٢١) أخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط، ج ٣، ص ١٨٠، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ لِرَبِّكُمْ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي أَيَّامِ ذَهْرِكُمْ نَفَعَاتٍ، فَتَعَرَّضُوا لَهَا، لَعَلَّ أَحَدَكُمْ أَنْ تَصِيْبَهُ مِنْهَا نَفْحَةٌ لَا يَشْقَى بَعْدَهَا أَبَدًا".
- (٢٢) سورة الحديد/ ١٦.
- (٢٣) ذكره صاحب العقد المنظوم، ج ٢، ص ٢٢٠.
- (٢٤) ينظر: ابن بلي، العقد المنظوم، ج ٢، ص ٢٢٠.
- (٢٥) ينظر: المصدر نفسه.
- (٢٦) ينظر: المصدر نفسه.
- (٢٧) وهو مرض انبثاق البطن، جاء في اللسان، ج ١٥، ص ١٢٣، مادة (هيض): (والهيضة: انبثاق البطن، يُقَالُ: بِالرَّجُلِ هَيْضَةٌ أَيْ بِهِ قِيَاءٌ وَقِيَاءٌ جَمِيعًا. وَأَصَابَتْ فَلَانًا هَيْضَةً إِذَا لَمْ يُوَافِقْهُ شَيْءٌ يَأْكُلُهُ وَتَغَيَّرَ طَبْعُهُ عَلَيْهِ، وَرَبًّا لِأَنَّ مِنْ ذَلِكَ بَطْنُهُ فَكَثُرَ اخْتِلَافُهُ)، وجاء في القاموس الطبّي العربي، ص ١١٨٠: (الهيضة: مرض حاد لا تتعدى مدته خمسة أيام، وتظهر أعراضه فجأة على شكل قيء وإسهال شديدين ومستمرين، يصحبها تقلصات عضليّة مؤلمة).
- (٢٨) ينظر: البغدادي، هدية العارفين، ج ٢، ص ٤٣٤.
- (٢٩) ينظر: ابن بلي، العقد المنظوم، ج ٢، ص ٢٢٠.
- (٣٠) ينظر: البغدادي، هدية العارفين، ج ١، ص ١٣١.
- (٣١) ينظر: المصدر نفسه.
- (٣٢) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث، ط ١، ١٩٩٩م، ج ٤، ص ٢٨٣.
- (٣٣) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ٤٥١.
- (٣٤) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث، ج ٢، ص ٥٤.
- (٣٥) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١،



- ص ٤٩٨. (٥٢) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١،
- (٣٦) ينظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٣٤.
- (٣٧) ينظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٩٨.
- (٣٨) ينظر: المصدر نفسه.
- (٥٣) ينظر: المحبِّي، محمد أمين بن فضل الله (ت ١١١١هـ / ١٦٩٩م) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، بيروت، ج ٢، ص ٣٩٣.
- (٣٩) ينظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٠٢٢.
- (٤٠) ينظر: البغدادي، هدية العارفين، ج ٢، ص ٤٣٤.
- (٤١) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ٢٠٢٢.
- (٤٢) ينظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢٥٠.
- (٤٣) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ١٣١، وابن بلي، العقد المنظوم، ج ٢، ص ٣٤٥، الأدنه وي، طبقات المفسرين، ج ١، ص ٣٨٨.
- (٤٤) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ١٨٦.
- (٤٥) ينظر: ابن بلي، العقد المنظوم، ج ٢، ص ٣٤٥، والأدنه وي، طبقات المفسرين، ج ١، ص ٣٨٨.
- (٤٦) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث، ج ٢، ص ١٦.
- (٤٧) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ١٣٢.
- (٤٨) ينظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٦.
- (٤٩) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث، ج ٢، ص ٣٩٨.
- (٥٠) البغدادي، هدية العارفين، ج ٢، ص ٤٣٤.
- (٥١) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ١٣١.
- (٥٤) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ١٣١، والبغدادي، هدية العارفين، ج ٢، ص ٤٣٤.
- (٥٥) ينظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢٥٠.
- (٥٥) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ١٧٤٢.
- (٥٦) ينظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٧٠٨.
- (٥٧) ينظر: المصدر نفسه.
- (٥٨) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث، ج ١، ص ٣١٢.
- (٥٩) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ١٥٠٤.
- (٦٠) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث، ج ١، ص ١١٥.
- (٦١) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ٧٩٢، والغدادلي، هدية العارفين، ج ٢، ص ٤٣٤.
- (٦٢) ينظر: ابن بلي، العقد المنظوم، ج ٢، ص ٢٢٠.
- (٦٣) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ٢٢٦.
- (٦٤) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث، ج ٩، ص ٩٣.

- (٦٥) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ٩١٨، والكتاب مطبوع في بولاق ١٣٠١ هـ، ينظر: سر كيس: يوسف بن إيلان بن موسى (ت ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م) معجم المطبوعات العربية والمغربية، مطبعة سر كيس، مصر ١٩٢٨ م، ج ٢، ص ١٩٠٣.
- (٦٦) ينظر: حلجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ١٩٤٤.
- (٦٧) ينظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٩١٨.
- (٦٨) ينظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٩٢.
- (٦٩) ينظر: البغدادي، إيضاح المكنون، ج ٣، ص ٥٠٨.
- (٧٠) ينظر: رياض زاده: عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى (١٠٧٨ هـ / ١٦٦٧ م) أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، تحقيق الدكتور: محمد التونج، دار الفكر، ط ٣، دمشق، ١٩٨٣ م، ج ١، ص ١٣٢.
- (٧١) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ٢٤٤.
- (٧٢) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث، ج ٢، ص ٤٥.
- (٧٣) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ٧٩٢، وإسماعيل باشا لبغدادي، هدية العارفين، ج ٢، ص ٤٣٨.
- (٧٤) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ٧٨٣.
- (٧٥) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ٢٠٢٩.
- (٧٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٢٧.
- (٧٧) ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج ١، ص ٢٤١.
- (٧٨) ينظر: القنوجي، أبجد العلوم، ج ١، ص ١٧٤.
- (٧٩) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ١٣١.
- (٨٠) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث، ج ٧، ص ٤٧١.
- (٨١) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث، ج ١، ص ٨١١، ج ٢، ص ٤١٦، ج ٢، ص ٩٩.
- (٨٢) ينظر: فاندك، اكتفاء القنوع بها هو مطبوع، ج ١، ص ٣١١.
- (٨٣) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث، ج ١، ص ٨٠١، ج ٣، ص ٣٢٤.
- (٨٤) ١ / ٣١١.
- (٨٥) ٢ / ٨٦١.
- (٨٦) مركز الملك فيصل، خزانة التراث، ج ١، ص ٨١١، وما بعدها في أكثر من موضع.
- (٨٧) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث، ج ١، ص ٨١١.
- (٨٨) سَمَّاها مجمع اللُّغة العربيَّة السُّوري: الشَّابكة (الإنترنت).
- (٨٩) عبد الله بلقاسم الجزائري، مجموعة بلقاسم للمخطوطات، الجزائر، ٢٠١١ م، ج ٣، ص ١٢٣.
- (٩٠) ينظر: الغزوي، ديوان الإسلام، ج ٢، ص ٤٩.
- (٩١) ينظر: حاجي خليفة، هدية العارفين، ج ٢، ص ٢٤٥.

- (٩٢) ينظر: المحبِّي، خلاصة الأثر، ج ٣، ص ٢٨٦.
- (٩٣) طبع كتاب الأمثلة المختلفة في مجموع صرف مشتمل على جملة رسائل في علم الصِّرف، الشَّافية، والمراح، وكتاب عزّي، والمقصود، وكتاب البناء، مطبعة دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- (٩٤) المخطوط: [و/ ٢].
- (٩٥) ينظر: القفطي، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج ٢، ص ٢٣٧.
- (٩٦) الدكتور: عفيف عبد الرحمن، ط ١، دار الفكر، ١٩٨٧م، الأدب الجاهليّ، ج ١، ص ٢٥.
- (٩٧) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج ٢، ص ١٢٥١.
- (٩٨) ينظر: فانديك، اكتفاء القنوع، ج ١، ص ٣١١.
- (٩٩) ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج ١، ص ٦٠٥.
- (١٠٠) ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج ١، ص ٣٢٦.
- (١٠١) ينظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٧٤.
- (١٠٢) ينظر: سر كيس، معجم المطبوعات، ج ٢، ص ٩٩٢.
- (١٠٣) ينظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٩٧٨.
- (١٠٤) طبع ضمن مجموع صرف، في مطبعة دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- (١٠٥) ينظر: سر كيس، معجم المطبوعات، ج ٢، ص ٨٦١.
- (١٠٦) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج ٤، ص ٢٣٤.
- (١٠٧) ينظر: البغدادي، إيضاح المكنون، ج ٤، ص ٤٩٤.
- (١٠٨) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج ٤، ص ٢٣٤.
- (١٠٩) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج ٤، ص ٢٣٤.
- (١١٠) ينظر: المصدر نفسه.
- (١١١) ينظر: المصدر نفسه.
- (١١٢) المخطوط: [و/ ٢].
- (١١٣) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج ٢، ص ٣٨٣-٥٣٠، وج ٥، ص ٢٥٩-٧٢٠، وج ٣، ص ٢٤٢.
- (١١٤) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج ٢، ص ٤٣٤.
- (١١٥) الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ٢٣٥.
- (١١٦) مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج ١، ص ٨١١، وج ٢، ص ٤١٦.
- (١١٧) فهرس المخطوطات في مكتبة عارف حكمت، ج ١، ص ١٣٢.
- (١١٨) فهرس المخطوطات في مكتبة الجامعة الإسلاميّة، ج ١، ص ١٦٦.
- (١١٩) في (هـ): المثال.
- (١٢٠) في (ج)، و (هـ): صحابته.
- (١٢١) في (هـ): المضموم رأيه، أي: الاختيار بالكسر.

(١٢٢) (من) ساقطة من (هـ).

صفحة / ٤٢.

(١٣٦) في (ج)، و (هـ): الواحدة.

(١٣٧) في (هـ): فناسب.

(١٣٨) ينظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت

١٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م) اللّمع في العريّة، تحقيق: فائز

فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٩٨م،

ج ١، ص ١٧١، والاستراباذي: رضي الدّين محمّد

ابن الحسن (ت ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م) شرح شافية ابن

الحاجب، مع شرح شواهد، تحقيق: محمّد نور

الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت،

١٩٧٥م، ج ٢، ص ١٢٦، والمرادي: حسن بن

قاسم (ت ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م) شرح تسهيل الفوائد،

ج ٢، ص ٧٧٢.

(١٣٩) في (ج): نظائرها.

(١٤٠) (من): ساقطة من (هـ).

(١٤١) في (هـ): بشيء.

(١٤٢) (أن): ساقطة من (د).

(١٤٣) في (هـ): بالنسبة إلى المخاطب إلى المعلوم المستفاد.

(١٤٤) بيّن المؤلّف هاهنا، العلّة من اختيار جمع القلّة،

في قوله: المعلوم المستفاد من المذكور هاهنا قليل

بالنسبة إلى المعلوم المستفاد من سائر الفنون وللتبنيه

عليه اختير جمع القلّة.

(١٤٥) قال أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت

١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م) في كتابه الكلّيات، ص ٦١:

(إن الاختلاف هو أن يكون الطّريق مختلفاً

(١٢٣) في (أ): صوريّة، والصّواب ما أثبتّه من النّسخ

الأخرى.

(١٢٤) في (ب)، و (هـ): إلى نسخه.

(١٢٥) (صورة) ساقطة من (ب)، و (ج)، و (د).

(١٢٦) المسخ في اللّغة: تحويل صورة إلى صورة أبيض

منها، ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم (ت

٧١١هـ/ ١٣١١م) لسان العرب، ط ٤، دار صادر،

بيروت، ٢٠٥٥م، مادّة (مسخ)، ج ١٤، ص ٧٠.

(١٢٧) في (هـ): وأرادوا.

(١٢٨) (للتّسخة) ساقطة من (ج).

(١٢٩) النّسخ في اللّغة: اكتابك كتاباً عن كتاب حرفاً

بحرف، ابن منظور، اللّسان مادّة (نسخ)، ج ١٤،

ص ٢٤٣.

(١٣٠) الواو: ساقطة من (هـ).

(١٣١) جاء في اللّسان: ج ١٤، ص ١٨، مادّة (مثل):

(والمثال: المقدار وهو من الشّبّه، والمثل ما جعل

مثالاً، أي: مقداراً لغيره يُحدّد عليه، والجمع المُثّل،

وثلاثة أمثله، ومنه أمثلة الأفعال، والأسماء في باب

التّصريف).

(١٣٢) ينظر: العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين

(ت ٦١٦هـ/ ١٢١٣م)، اللّباب في علل البناء

والإعراب، تحقيق الدكتور: عبد الإله النبهان، ط ١،

دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م، ج ٢، ص ٣٦٥.

(١٣٣) أي: جمع القلّة والكثرة.

(١٣٤) في النّسخ الأخرى: كما حقّق.

والمقصود واحد، وأما الخلاف فهو أن يكون كلاهما - أي الطريق والمقصود - مختلفاً).  
 (١٤٦) قال الفيروز أبادي في كتابه، بصائر ذوي التمييز، ج٢، ص ٥٦٢: (أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله، أو فعله).  
 (١٤٧) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (نصر: فعل ماضٍ مسند للمعلوم المفرد المذكور الغائب، يدل على حدث في زمن ماضٍ).  
 (١٤٨) ذكر سيبويه حد الفعل في كتابه، ج ١، ص ٣٤، إذ قال: (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يتقطع).  
 (١٤٩) في (أ): (هي)، والصواب ما أثبتته من النسخ الأخرى.  
 (١٥٠) ذكر السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٥٨١هـ / ١١٨٥م) في كتابه نتائج الفكر، ج ١، ص ٣١، حد الاسم، إذ قال: (الاسم هو اللفظ الدال على المسمى؛ لأنه متى ذكر الحذف أو التنبه أو التثوين أو الألف واللام، وجميع ما يدخل على الأسماء ويعتريها من الزيادة والحذف، حتى يكون بعضها ثلاثياً، وبعضها رباعياً، وبعضها خماسياً، إلى غير ذلك مما يذكر سيبويه وجميع التحوين أنه يعتري الاسم ويختص به، فلا يتعلّق بشيء من ذلك بالمسمى الذي هو الشخص).  
 (١٥١) زيادة من النسخ الأخرى.  
 (١٥٢) (على معناه): ساقطة من النسخ الأخرى.

(١٥٣) (الاعتباري): ساقطة من (ج).  
 (١٥٤) في (أ): (لم خصّ هذا اللفظ للوزن للموزون)، والصواب ما أثبتته من النسخ (ب)، و(ج)، و(ح)، وفي (د): (لم خصّ للوزن هذا اللفظ).  
 (١٥٥) واختصّ الفاء والعين واللام للوزن، حتى يكون فيه من حروف الشّفة والوسط والحلق شيء، ينظر: العيني بدر الدين محمود بن موسى (ت ٨٥٥هـ / ١٤٥١م) شرح المراح في التصريف، تحقيق الدكتور: عبد الستار جواد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٧م، ص ٢٩.  
 (١٥٦) (لأن معنى (نصر) فعل فعل النصر، ومعنى (ضرب) فعل فعل الضرب، كذا غيرهما): ساقطة من النسخ الأخرى.  
 (١٥٧) قال علي بن عثمان (ت ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م) في كتابه تلخيص الأساس، مطبعة عيسى الباي الحلبي، مصر، ص ٧: ((نَصَرَ، يَنْصُرُ)، واختار هذا؛ لكونه من النصر الذي فيه اليمن).  
 (١٥٨) في (هـ): ما يتفرّع له.  
 (١٥٩) جاء في اللسان: ج ١٤، ص ٩٠، مادة (مضي): (مضي: مضى الشيء يُدْضِي مُدْضِيًّا ومُضَاءً ومُضَوًّا: خَلَا وَذَهَبَ).  
 (١٦٠) ينظر: الجرجاني، المفتاح في الصرف، ص ٩٤.  
 (١٦١) في (ب): (ما في معناه من التّقدم وهو في اللّغة: المشابهة، وفي الاصطلاح: ما يشابه الاسم بأحد حروف (أنيث)، فإن قيل).  
 (١٦٢) في (هـ): باعتبار مدلوله.

والمقصود واحد، وأما الخلاف فهو أن يكون كلاهما - أي الطريق والمقصود - مختلفاً).  
 (١٤٦) قال الفيروز أبادي في كتابه، بصائر ذوي التمييز، ج٢، ص ٥٦٢: (أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله، أو فعله).  
 (١٤٧) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (نصر: فعل ماضٍ مسند للمعلوم المفرد المذكور الغائب، يدل على حدث في زمن ماضٍ).  
 (١٤٨) ذكر سيبويه حد الفعل في كتابه، ج ١، ص ٣٤، إذ قال: (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يتقطع).  
 (١٤٩) في (أ): (هي)، والصواب ما أثبتته من النسخ الأخرى.  
 (١٥٠) ذكر السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٥٨١هـ / ١١٨٥م) في كتابه نتائج الفكر، ج ١، ص ٣١، حد الاسم، إذ قال: (الاسم هو اللفظ الدال على المسمى؛ لأنه متى ذكر الحذف أو التنبه أو التثوين أو الألف واللام، وجميع ما يدخل على الأسماء ويعتريها من الزيادة والحذف، حتى يكون بعضها ثلاثياً، وبعضها رباعياً، وبعضها خماسياً، إلى غير ذلك مما يذكر سيبويه وجميع التحوين أنه يعتري الاسم ويختص به، فلا يتعلّق بشيء من ذلك بالمسمى الذي هو الشخص).  
 (١٥١) زيادة من النسخ الأخرى.  
 (١٥٢) (على معناه): ساقطة من النسخ الأخرى.

- (١٦٣) في (ج)، و(هـ): فأعطيها ما هو حقها.
- (١٦٤) (جهة): ساقطة من (هـ).
- (١٦٥) (عليه): ساقطة من (هـ).
- (١٦٦) من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين مسألة أصل الاشتقاق بين المصدر والفعل، حيث ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضرباً، وقام قياماً، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، ينظر: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمّد (ت ٥٧٧هـ / ١١٨١م) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٧٨م، ج ١، ص ١٩٨، المسألة: الثامنة والعشرون.
- (١٦٧) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ١٩٨، المسألة: الثامنة والعشرون، وابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ / ١٢٧١م) شرح جمل الزجاجي، قدم له: فوز الشّعار، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج ١، ص ٢٨.
- (١٦٨) لم أجده في كتب المعاجم، والتعريف موجود في: علل النحو لابن الورّاق، محمد بن عبد الله بن العباس (ت ٣٨١هـ / ٩٩١م)، ج ١، ص ٣٦٠، والإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج ١، ص ١٩٢، و(شرحان على مراحل الأرواح)، ج ١، ص ٨.
- (١٦٩) ينظر: الاسترأباضي، شرح شافية ابن الحاجب،
- ج ١، ص ٢٩٧.
- (١٧٠) قال السّهيلي في تعريف المصدر، في كتابه: نتائج الفكر، ج ١، ص ٧٤: (الاسم الذي اشتق منه الفعل، وهو الحدث).
- (١٧١) في (هـ): واسم المفعول.
- (١٧٢) في (ب)، و(ج): في.
- (١٧٣) ينظر: العكبري، اللّباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ١٣.
- (١٧٤) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (فهو ناصر، اسم فاعل مفرد مذكر يدل على ذات وحدث، يصلح للمتكلم والمخاطب والغائب).
- (١٧٥) في (أ): اسم الفاعل، والصواب ما أثبتته من النسخ الأخرى.
- (١٧٦) في (ج)، و(هـ): وهو لغة ظاهر.
- (١٧٧) في (ب)، و(ج)، و(د)، و(هـ): وفي اصطلاح اسم اشتق.
- (١٧٨) (من المضارع): ساقطة من النسخ الأخرى.
- (١٧٩) ينظر: ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ / ١٢٤٩م) الأمالي النحوية، تحقيق: فخر صالح سليمان، دار عمار، ودار الجيل، ١٩٨٩م، ج ٢، ص ٤٧، و(شرحان على مراحل الأرواح)، ج ١، ص ٦٥.
- (١٨٠) قال المطرزي، أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم (ت ٦١٠هـ / ١٢١٣م) في كتابه: المصباح النير في علم النحو، تحقيق: عبد الحميد سيّد طلب، ط ١، مكتبة الشّباب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٦٢-٦٣: في

تشرك في الإعراب والحكم، ومعناها التّعقيب، فإن قلت: قام زيد فعمرو، دلّت على أنّ قيام عمرو بعد زيد بلا مهلة).

(١٩٧) (وهو مشتقّ من الماضي): ساقطة من (د)، و(ه).

(١٩٨) قال العيني في حديثه عن اسم الفاعل في كتابه شرح المراح، ص ١١٥: (وهو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل واشتق منه لمناسبتها في الوجود صفة للنكرة).

(١٩٩) قال شمس الدّين أحمد المعروف ببديقوز (ت ٨٥٥هـ / ١٤٥١م) في شرحه للمراح ٦/١: (وإن كان اسماً فإن دلّ على ذات من قام به الفعل فهو: اسم الفاعل، وإن دلّ على ذات من وقع عليه الفعل فهو: اسم المفعول، وإن دلّ على ما وقع فيه الفعل فإن كان مكاناً فهو: اسم المكان، وإن كان زماناً فهو: اسم الزّمان، وإن دلّ على ما وقع الفعل بسببه فهو: اسم الآلة... هذا الكلام يدلّ على أنّ اسم الفاعل والمفعول مشتقات من المصدر وكذا الزّمان والمكان).

(٢٠٠) ينظر: شرحان على مراح الأرواح، ج ١، ص ١٦٥.

(٢٠١) لم أقف عليه.

(٢٠٢) (المفرد): ساقطة من (ه).

(٢٠٣) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (وذاك

منصور: اسم مفعول مذكّر يدلّ على ذات وحدث يصلح للمتكلّم والمخاطب والغائب).

تعريف المصدر بأنّه: (اسم اشتقّت لذات من فعل، ويجري على (يفعل) من فعله، أي: يوازيه في الحركات والسكنات).

(١٨١) في (ه): يجري على فعل.

(١٨٢) في (ج)، و(ه): مجموع الحدث والنسبة.

(١٨٣) (ويجعل مسنداً وتارة): ساقطة من (ه).

(١٨٤) ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج ١، ص ١٣٨.

(١٨٥) في (د)، و(ه): فلا يقع مسنداً ولا مسنداً إليه، وفي (ج): فلا يقع مسنداً أو مسنداً إليه.

(١٨٦) في (أ): وزن، والصّواب ما أثبتته من النسخ الأخرى.

(١٨٧) في (ه): ما يقع الفعل عليه، و(الفعل): ساقطة من (ب).

(١٨٨) في (أ): أسماها، والصّواب ما أثبتته من النسخ الأخرى.

(١٨٩) ينظر: العيني، شرح المراح، ص ١١٥.

(١٩٠) في (ج): أتمها.

(١٩١) في (ج): المشابهة.

(١٩٢) (استعمال) ساقطة من (أ)، والزّيادة من النسخ الأخرى.

(١٩٣) في (ه): في الذات.

(١٩٤) في (ه): والأقلّ لا يحمل على الأكثر.

(١٩٥) في (في): ساقطة من (ه).

(١٩٦) قال المرادي في كتابه: الجنى الدّاني، ص ١٢١ في معاني الفاء: (أما العاطفة، فهي من الحروف التي



- (٢٠٤) في (ج)، و(ه): المتقدّمين.
- (٢٠٥) في (ب): فأعطى الشَّرِيفَ للشَّرِيفِ، وفي (ج)، و(د)، و(ه): فأعطى الشَّرِيفَ.
- (٢٠٦) في (ج)، و(ه): فأعطى لفظ هو اسمه، وفي (ب): فأعطى المرفوع للمرفوع.
- (٢٠٧) (بين) ساقطة من (ب).
- (٢٠٨) لم أفق عليه.
- (٢٠٩) في (ه): إلى اسم المفعول.
- (٢١٠) في (ج): الصيغة.
- (٢١١) (المشتركة نحو: فاعيل، ومفعول، مع أنها من الثلاثي) ساقطة من (ه).
- (٢١٢) في (أ): بين المفعول والمفعول المصدر.
- (٢١٣) سورة القلم/ ٦.
- (٢١٤) في النَّسْخِ الأخرى: اسم الفاعل.
- (٢١٥) في (ه): المفعولية.
- (٢١٦) في (ه): قدمها.
- (٢١٧) (وسنذكر وجه تقديم الوجودي): ساقطة من النَّسْخِ الأخرى.
- (٢١٨) في (ه): هو الفاعل.
- (٢١٩) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (لم) ينصر: فعل مضارع للنفي المطلق في الزمن الماضي للمفرد المذكر الغائب).
- (٢٢٠) في (أ): عدمي. والصواب ما أثبتته من النَّسْخِ الأخرى.
- (٢٢١) في (د): الصورة.
- (٢٢٢) ينظر: شرحان على مراح الأرواح، ج ١، ص ٦.
- (٢٢٣) الجحد والجحود: نقيض الإقرار، كالإنكار والمعرفة، والجحود: الإنكار مع المعرفة. ابن منظور، لسان العرب مادة (جحد)، ج ٣، ص ٧٨.
- (٢٢٤) في النَّسْخِ الأخرى: في الزّمان.
- (٢٢٥) في النَّسْخِ الأخرى: أي سواء.
- (٢٢٦) ينظر: شرحان على مراح الأرواح، ج ١، ص ١٦٧.
- (٢٢٧) في (في): ساقطة من (ه).
- (٢٢٨) قال مصنف كتاب الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (لما) ينصر: فعل مضارع لاستغراق النفي في الزّمن الماضي إلى زمن الحال، للمفرد المذكر الغائب).
- (٢٢٩) في (ه): فالفرق بين (لما) و(لم).
- (٢٣٠) (وتنفيه) ساقطة من النَّسْخِ الأخرى.
- (٢٣١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٥٣٧.
- (٢٣٢) (لم، ولما) يتفارقان من أربعة أوجه:
- ١- أن (لم) لنفي الماضي مطلقاً، أي بغير قيد، و(لما) لنفي الماضي المقترن بقدر. فإذا قيل: قام زيدٌ، فنفيه: لم يقيم زيدٌ، وإذا قيل: قد قام زيدٌ، فنفيه: لما يقيم زيدٌ.
- ٢- أن (لم) مفردة، و(لما) مركبة؛ لأنَّ أصلها (لم)، زيدت عليها ما النافية ليكونَ فيها زيادةُ المعنى.
- ٣- أنه قد يجذفُ الفعلُ بعد (لما) ويُكتفى بها في الجواب، اختصاراً. فإذا قيل: أقدم زيدٌ؟ قلت: جئتُ ولما، أي: ولما يقيم. وأما (لم) فلا يجذفُ الفعلُ بعدها إلا في الضرورة.
- ٤- أن (لما) تفيّدُ اتصالَ النفي إلى زمنِ الإخبارِ بخلاف (لم)، فإنَّ النفيَ بها منقطعٌ. وإنما عملا الجزم

ثابت، ١٩٩٨م، ص ٢٨١، والمرادي، الجنى الداني،  
ص ٢٨٣.

(٢٤٠) البيت من الكامل وهو لإبراهيم بن هرمه بن

عامر القرشي (ت ١٠٨٣هـ / ١٦٧٢م) ينظر: ديوان

إبراهيم بن هرمه، تحقيق: محمد جبار المعبيد،

النجف، ١٩٦٩م، ص ١٩١، وفيه: وأورد، بدل:

واحفظ، وفيه: الأحارب، بدل: الأعراب،

والأعراب: يومٌ مشهورٌ من أيام العرب،

ينظر: الهاشمي أحمد بن إبراهيم بن مصطفى (ت

١٣٦٢هـ / ١٩٤٣م) جواهر الأدب في أديبات

وإنشاء لغة العرب، تحقيق: لجنة من الجامعيين،

مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٢٥٦، والسيوطي،

شرح الشواهد، منشورات دار الكتب المصرية،

بيروت، لبنان، ج ٢، ص ٦٨٦.

(٢٤١) قال السيوطي في كتابه همع الهوامع، ج ٢،

ص ٢٢٢: (من الظروف المبنية (لما) التي هي كلمة

وجود لوجود، والقول بظرفيتها، رأي ابن السراج

والفارسي وابن جني وجماعة، حتى قالوا: إنهما ظرف

بمعني (حين)، وعبارة ابن مالك بمعنى (إذ) قال

ابن هشام: وهو حسن؛ لأنهما مختصة بالماضي

وبالإضافة إلى الجملة، ومذهب سيبويه وابن

حروف، إنهما حرف، وتقتضي جملتين وجدت

ثانيتها عن وجود أولاهما، نحو: لما جأني أكرمته،

والعامل فيها على الظرفية جوابها، ويكون فعلاً

ماضيًا اتفاقًا، كالمثال المذكور، وكقوله تعالى: {فلما

نجاكم إلى البر أعرضتم} [الإسراء: ٦٧] وجوز ابن

أعني (لم ولما)، حملاً لهما على حرف الشرط،

لمشاركتهما له، في نقل الفعل من زمان إلى زمان،

لأنهما يتقلبان إلى الماضي وحرف الشرط إلى

المستقبل. ولأنهما لما نقلتا معنى المضارع إلى الماضي

ازدادتا ثقلاً بقلب معناه على كونه فعلاً فحُفِّفَ

بالحذف.

ينظر: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ / ١٣٦٠م)

مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد

محيي الدين عبد الحميد، ط ٢، القاهرة، ١٩٩٨م،

ج ١، ص ٥٣٤.

(٢٣٣) (الندم): ساقطة من (ه).

(٢٣٤) في (ه): عدم نفي النفي.

(٢٣٥) الواو: زيادة من (د)، و(ه).

(٢٣٦) (ندم إبليس ولما ينفع الندم): ساقطة من (ب)،

و(ج).

(٢٣٧) في (ه): إلى.

(٢٣٨) قال المرادي في كتابه الجنى الداني، ص ٥٣٣:

(واختلف في لما، فقيل: مركبة من لم، وما. وهو

مذهب الجمهور. وقيل: بسيطة)، وينظر: الجذامي

محمد بن حسن بن سباع (ت ٧٢٠هـ / ١٣٢٠م)

اللمحة في شرح الملحّة تحقيق: إبراهيم ابن سالم

الصاعدي، ط ١، المدينة المنورة، المملكة العربية

السعودية، ٢٠٠٤م، ج ٢، ص ٨٥١.

(٢٣٩) ينظر: المالمقي أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢هـ /

١٣٠٢م) رصف المباني في شرح حروف المعاني،

تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط ١، مطبعة زيد بن

ج ١، ص ٤٥، والقفطي، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج ١، ص ٣٧٦.  
 (٢٥١) في (د): للتّحقيق.  
 (٢٥٢) قال سيّويه في كتابه، ج ٣، ص ٥: (فأما الخليل، فزعم أنّها: لا أن، ولكنّهم حذفوا؛ لكثرة في كلامهم، كما قالوا: وَيَلْمُهُ، يريدون: وي لأّمه، وكما قالوا: يَوْمِيذٌ، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا: هلا، بمنزلة حرف واحد، فإنّما هي: هل ولا، وأما غيره فزعم أنّه ليس في (لن)، زيادة وليست من كلمتين، ولكنّها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنّها في حروف النّصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم، في أنّه ليس واحد من الحرفين زائداً، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب؛ لأنّ هذا اسم والفعل صلة فكأنّه قال: أمّا زيداً فلا الضّرب له).  
 (٢٥٣) اختلف النّحويّون في (لن)، فمذهب سيّويه، والجمهور، أنّها بسيطة، ومذهب الخليل، والكسائي، أنّها مركّبة، وأصلها: (لا، أن)، حذفت همزة (أن) تخفيفاً، ثمّ حذف الألف؛ لالتقاء الساكنين، وأصلها عند الفراء: (لا) النّافية، أبدل من ألفها نون. قال المرادي في كتابه الجنى الدّاني، ص ٢٨٤: (وردّ القول، بالترّيب، بأوجه: الأوّل: أنّ البساطة أصل، والترّيب فرع فلا يدعى إلاّ بدليل قاطع.  
 والثّاني: أنّها لو كان أصلها (لا أن)، لم يجرّ تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز، في نحو: زيداً لن

عُصْفُورٌ كَوْنَهُ مُضَارِعاً نَحْوُ: {فَلَمَّا ذَهَبَ عَن إِبْرَاهِيمَ الرُّوحُ وَجَاءتَهُ الْبَشْرَى مُبَادِلِنَا} [هود: ٧٤] وَاجْتُمُهورُ أوّلوه بالماضي أي: جادلنا، وَالجَوَابُ مُخَدّوفٌ، أي: أقبل يجادلنا).  
 (٢٤٢) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (ما ينصر: فعل مضارع لنفي الحال مسند للمعلوم المفرد المذكور الغائب).  
 (٢٤٣) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (لا ينصر: فعل مضارع لنفي الاستقبال للمعلوم المفرد المذكور الغائب).  
 (٢٤٤) في (ب): مقدّم على الاستقبال وهو (لن ينصر).  
 (٢٤٥) فإن قيل: (لا، ولن) ينفيان الاستقبال، فلم قدّم (لا ينصر) على (لن ينصر)؟ قلنا: لأن (لا ينصر) ساقطة من (ه).  
 (٢٤٦) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (فعل مضارع لتأكيد النّفي في الاستقبال للمعلوم المفرد المذكور الغائب).  
 (٢٤٧) (ليس): ساقطة من (ج) و(ه).  
 (٢٤٨) في (ه): لا لدلالته.  
 (٢٤٩) الواو: زيادة من النّسخ الأخرى.  
 (٢٥٠) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ الأزديّ اليمحمديّ، أبو عبد الرّحمن: من أئمّة اللّغة والأدب، وواضع علم العروض، المتوفّى سنة (١٧٠هـ)، ينظر: المرزبانيّ، أخبار النّحويّين البصريّين، ج ١، ص ٣١، والأبنازيّ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،

(السؤال الأول لمقدمه على (أنصر)؟ والجواب: أنه مقدم عليه رتبة وشرفاً).

(٢٦١) وهو: زيادة من (س، و)، و(ح).

(٢٦٢) (ومعنى الإنشاء عديمي وهو عدم احتمالها):

ساقطة من (ه)، وفي (ج): وهو عدم احتمال الصدق والكذب.

(٢٦٣) (مفهوم الأمر وجودي): ساقطة من (ه).

(٢٦٤) في (ه): ومفهوم النهي عديمي، والوجودي

مقدم على العدمي لشرفه، شرح أحمد.

(٢٦٥) في الأصل: الأمر، والصواب ما أثبتته من بقية النسخ.

(٢٦٦) في (ج): نفي الاستقبال والحال.

(٢٦٧) في زيادة من (ج) و(د)، و(ه).

(٢٦٨) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (لا

ينصر: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، للمعلوم المفرد الغائب).

(٢٦٩) نهي زيادة من (ج)، و(د)، و(ه).

(٢٧٠) (وهي الحاضر): ساقطة من (ه).

(٢٧١) قال العيني في شرح المراح، ص ٩١، علّة

التقديم، إذ قال: (وقدم أمر الغائب على أمر الحاضر؛ لأنّ أمر الغائب على صورة المضارع

فيكون اتصاله شديداً بالمضارع، ولأنّ أمر الغائب

معربٌ مثل المستقبل بخلاف أمر المخاطب فإنّه

مبني، ثم قال: (اعلم أنّ أمر الغائب معرب إجماعاً؛

لأنّ علّة الإعراب موجودة، وذلك وجود حرف

المضارعة ثابتاً؛ فكان الإعراب باقياً).

أضرب، بهذا ردّاً، سبويه على الخليل، وأجيب عنه، بأنّ الشّيء قد يحدث له، مع التّركيب، حكم لم يكن قبل ذلك.

والثالث: أنّه يلزم منه أن تكون (أن)، وما بعدها في

تقدير مفرد. فلا يكون قولك: لن يقوم زيداً، كلاماً.

فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر

محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد؟ فالجواب:

أنّ هذا القول ضعيف، لوجهين: أحدهما أنّ هذا

المحذوف لم يظهر قط، ولا دليل عليه، ذكره أبو

علي. والثاني: أنّ (لا)، تكون، في ذلك، قد دخلت

على الجملة الاسمية، ولم تكرر. قلت: هذا لا يلزم

المبرد، لأن تكرارها عنده لا يلزم. ولكنه يلزم

الخليل، وينظر: الأنباري الإنصاف في مسائل

الخلاف، ج ١، ص ١٧١، المسألة الخامسة

والعشرون، والمالقي، رصف المباني، ص ٢٨٥.

(٢٥٤) في (ج): فاعلم.

(٢٥٥) (رحمه الله تعالى): زيادة من (ب).

(٢٥٦) (بيان): ساقطة من النسخ الأخرى.

(٢٥٧) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (لينصر:

فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، للمعلوم المفرد الغائب).

(٢٥٨) الأفعال: زيادة من بقية النسخ.

(٢٥٩) في (ه): معنى الأوّل.

(٢٦٠) قال القرصي، داود بن محمد (ت ١١٦٠هـ/

١٧٤٧م) في حديثه على (لينصر)، في كتابه شرح

الأمثلة، مطبعة القسطنطينية، ١٢٨١، ص ١٦:

- (٢٧٢) في (ج)، و(د)، و(هـ): بالزيادة.
- (٢٧٣) (نحو: نصرت، دون الغائب، نحو: نصر، وما زيد مؤخر): ساقطة من (هـ).
- (٢٧٤) ينظر: شرح المراح، ص ٩١.
- (٢٧٥) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (أنصُرُ: فعلٌ أمرٌ للمفرد المذكر المخاطب، لطلب الفعل في المستقبل).
- (٢٧٦) أمر: ساقطة من النسخ الأخرى..
- (٢٧٧) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (لا تنصر: فعلٌ مضارعٌ لنهي المخاطب عن الفعل في المستقبل، للمفرد المذكر).
- (٢٧٨) في (هـ): بصيغة أمر الغائب.
- (٢٧٩) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (مَنْصُرُ: بفتح الميم مصدر ميمي يصلح، للزمان والمكان).
- (٢٨٠) ينظر: الجرجاني، الفتح في الصرف، ج ١، ص ١١٦.
- (٢٨١) في (أ)، والنسخ الأخرى: فوحده.
- (٢٨٢) ينظر: ابن الشجري اللامالي الشجرية، ج ٢، ص ٥٧٢، وابن يعيش يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م) شرح المفصل، ط ١، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م، ج ٤، ص ١٤٤، والزجاجي شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٣٠٥، وابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ١٣٠.
- (٢٨٣) في النسخ الأخرى: وتعريفها.
- (٢٨٤) ينظر: شرهان على مراح الأرواح، ج ١، ص ٧٦.
- (٢٨٥) في (أ)، و(ب)، و(د)، و(هـ): فالمحذور.
- والصواب من (ج).
- (٢٨٦) (توهم): ساقطة من (هـ).
- (٢٨٧) في (هـ): الصفة.
- (٢٨٨) المكان في أصل تقدير الفعل (مُفْعَل)؛ لأنه موضع لكينونة الشيء فيه، غير أنه لما كثر أجروه في التصريف مجرى (فعال)، ابن منظور، لسان العرب، مادة (مكن)، ج ٤، ص ١١٢.
- (٢٨٩) قال القارصي في علّة تقديم اسم الزمان على اسم المكان، في شرح الأمثلة، ص ١٨: (الجواب أنه مقدّم عليه رتبة؛ لكثرة استعماله).
- (٢٩٠) في (ج): اشتق.
- (٢٩١) عرّف أحمد بن مسعود في كتابه مراح الأرواح، ص ١٣١، اسم المكان، بقوله: (اسم المكان اسمٌ مشتقٌّ من (يُفْعَل) لمكان وقع فيه الفعل).
- (٢٩٢) ينظر: ابن مالك، اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، تحقيق: عبد الله حامد النمري، جامعة أم القرى، ١٩٨٢م، ج ١، ص ٧٤، وشرهان على مراح الأرواح، ج ١، ص ٧٨.
- (٢٩٣) (فيعرف منه أن اسم الزمان اسم مشتق من (يفعل) الزمان وقع فيه الفعل): ساقطة من (ج)، و(د).
- (٢٩٤) (اسم): ساقطة من (هـ).
- (٢٩٥) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (فيظنّسخ الأخرى: وتعر بكسر الميم اسم آلة مفرد، ك(مقود، ومجلب)).
- (٢٩٦) في (ج): منها.



لغة أعمّ منه اصطلاحاً، فإنّه لغة: يتناول، نحو:  
القدم والإبرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحاً).  
(٣٠٣) ينظر: شرحان على مراح الأرواح، ج ١،  
ص ٧٨.

(٣٠٤) قال ابن الحاجب في الشافية، ج ١، ص ٣١:  
(وَنَحْوُ: الْمُسْعَطُ وَالْمُنْخَلُ وَالْمُدْقُ وَالْمُدْهَنُ وَالْمُكْحَلَةُ  
وَالْمُحْرَضَةُ، لَيْسَ بِقِيَاسٍ).

(٣٠٥) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (نصرة:  
بفتح النون، مصدر للمرة كـ(جلست جلسة)).

(٣٠٦) في (هـ): بكسر بفتح النون.

(٣٠٧) ينظر: ابن مالك محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ/  
١٢٧٤م) ايجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق:  
محمد المهدي عبد الحسين، ط ١، المدينة المنورة،  
المملكة العربية السعودية، ج ١، ص ٧١،  
والاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ١،  
ص ٣٠٩.

(٣٠٨) قال مصنف المثلة المختلفة، ص ٥٠: (نصرة:  
بكسر التّون، مصدر للتّوع كـ(جلستُ جلسة)).

(٣٠٩) في (ج): بكسر السين.

(٣١٠) ينظر: ابن مالك، ايجاز التعريف في علم  
التّصريف، ج ١، ص ٣٠٩.

(٣١١) في (د)، و(هـ): على اسم الزّمان والمكان.

(٣١٢) تنظر الصفحة: ٣٦.

(٣١٣) تنظر الصّفحة: ٣٥.

(٣١٤) ينظر: ابن مالك، ايجاز التعريف في علم  
التّصريف، ج ١، ص ٧١، والاستراباذي، شرح

(٢٩٧) ذكر أحمد بن مسعود في كتابه مراح الأرواح،  
ص ١٣٥ تعريف اسم الآلة، إذ قال: (اسمٌ مشتقّ  
من (يُفْعَل) للآلة وصيغته (مِفْعَل)، ومن ثمّ قال  
الصرفيون: المَفْعَل، للموضع، والمِفْعَل، للآلة،  
والفَعْلَةُ للمرّة، والفَعْلَةُ للحالة).

(٢٩٨) ينظر: الجرجاني المفتاح في الصّرف، ج ١،  
ص ٦١، والرّضي، شرح الشافية، ج ١، ص ٣١٧،  
وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ٣٠٧.

(٢٩٩) (هـ والمضاف فقط): ساقطة من (ج).

(٣٠٠) ينظر: شرحان على مراح الأرواح، ج ١،  
ص ٧٨.

(٣٠١) في (د): المعروف، وفي (هـ): الفرق.

(٣٠٢) قال شمس الدّين أحمد المعروف بـ(ديكتقوز)،

في كتابه شرح مراح الأرواح، ج ١، ص ٧٨:

(فالمعرف هو الاسم المضاف لا من حيث إنّه

مضاف، من نحو: محلّب، وإضافته إلى الآلة،

لتعيين ذلك الاسم، وهو مثل قولك في تعريف:

رياح غلام زيد؛ أي: رياح هو غلام مملوك لزيد،

فزيد ليس من المعرفة في شيء. فالحاصل أنّ

الإضافة والمضاف إليه خارجان عن المعرف،

ومن سلم دخول الآلة في المحدود لا يمكن له أن

يدفع الدوريات يقول المراد بما في المحدود

الاصطلاحيّ وبها في الحدّ اللغويّ؛ لأن المراد في

كلا الموضوعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوي؛ إذ

ليس في الاصطلاح للآلة معنى آخر، بل التغاير

بالاصطلاح واللغة، إنّما هو في اسم الآلة، فإنه

ص ٣٠٩، وابن مالك، اقتطاف الأزاهر، ج ١،  
ص ٧١ والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٣٢٥.  
(٣٢٧) قال ابن الحاجب في الشافية، ج ١، ص ٢٩:  
(وَنَحْوُ: أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً وَلَقَيْتُهُ لِقَاءَةً سَادًّا، وقال ابن  
السراج في أصول النحو، ج ٣، ص ١١٠: (وقالوا:  
أتيته إتيانه، ولقيته لقاءً، وهو وقليلٌ)، وقال ابن  
مالك في كتابه اقتطاف الأزاهر، ج ١، ص ٧١:  
(وَشَدَّ عَمَّا أَصْلَانُهُ: أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً وَقَامَ قِيَامَةً وَاحِدَةً،  
وَكُوْ جَاءَ عَلَى مَا قُلْنَا لَكَانَ: أَتَيْتُهُ وَقَوْمَةً).

(٣٢٨) قال سيوييه، ج ٤، ص ٤٥: (وقالوا: أتيته إتيانهً،  
ولقيته لقاءً واحدةً، فجاء وابه على المصدر  
المستعمل في الكلام، كما قالوا: أعطى إعطاءً  
واستدرج استدراجةً. ونحو إتيانه قليلٌ، والاطراد  
على فعلةٍ).

(٣٢٩) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي  
الزنجشيري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم  
بالدين والتفسير واللغة والآداب، المتوفى سنة  
(٥٣٨هـ)، ينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه  
النحاة، ج ٣، ص ٢٦٥، والفيروزآبادي، البلغة في  
ترجم أئمة النحو واللغة، ج ١، ص ٢٩٠.

(٣٣٠) قال الزنجشيري في المفصل، ص ٥٥: (المفعول  
المطلق هو المصدر، سمي بذلك؛ لأن الفعل يصدر  
عنه، ويسميه سيوييه الحدث، والحدثان، وربما سمّاه  
الفعل. ويتقسم إلى مبهم، نحو: ضربت ضرباً، وإلى  
مؤقت، نحو: ضربت ضربةً وضربتين)، وينظر:  
سيوييه، ج ١، ص ٣٥، و ص ٣٦.

شافية ابن الحاجب ج ١، ص ٣٠٩.  
(٣١٥) في (ج): في الأكثر.  
(٣١٦) في (ج): لا تاء فيه.  
(٣١٧) ينظر: الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب،  
ص ١ ص ٣٠٩، وابن مالك، اقتطاف الأزاهر، ج ١،  
ص ٧١، والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٣٢٥.  
(٣١٨) في (ج): والنوع منه.  
(٣١٩) في (ج): والفارق.  
(٣٢٠) (نشدة): ساقطة من (د).

(٣٢١) جاء في شرح الشافية للرضي، ج ١، ص ٣١٠:  
(وبناء المرة والنوع مما عدا الثلاثي المجرد عن الزوائد  
الذي لا تاء فيه على وزن المصدر المستعمل، وهو إمّا  
ثلاثي مجرد فيه تاء، أو غير ثلاثي مجرد، فإن كان  
ثلاثياً مجرداً فيه تاء، نحو: طلبتُ ونشدة وكُدرة؛ فإنه  
يُستعمل على حاله للمرة والنوع، ويُفترق بين المرة  
والنوع بقريته لفظية، نحو: نَشَدْتُ نَشْدَةً واحدة، أو  
نوعاً، نحو: نَشْدَةٌ سوء، أو نَشْدَةٌ لَطْف، أو بقريته  
معنوية).

(٣٢٢) في (ج): في المصدر.  
(٣٢٣) تاء فبناء المرة والنوع هو المصدر) ساقطة من  
(ه).

(٣٢٤) (بينهما): من (ب)، و(د)، و(ه).  
(٣٢٥) ينظر: الاسترابادي، شرح الشافية ج ١،  
ص ٣٠٩، وابن مالك، اقتطاف الأزاهر، ج ١،  
ص ٧١.  
(٣٢٦) ينظر: الاسترابادي، شرح الشافية ج ١،

- (٣٣١) (على ما يدل): ساقطة من (هـ).
- (٣٣٢) (على): ساقطة من (هـ).
- (٣٣٣) (ضربة): ساقطة من (ب).
- (٣٣٤) (ضربتين): ساقطة من (ج).
- (٣٣٥) (بنية): ساقطة من النسخ الأخرى.
- (٣٣٦) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٦٠: (نصار):  
بفتح النون وتشديد الصاد، صيغة مبالغة محمول عن  
اسم الفاعل؛ لقصد التكثر، مفرد مذكر).
- (٣٣٧) في (د): التقاء بالتنبيه السابق.
- (٣٣٨) في (هـ): الدلالة.
- (٣٣٩) في النسخ الأخرى: المقصود.
- (٣٤٠) (الفاعل): ساقطة من (ج).
- (٣٤١) ينظر: الاسترأباضي، شرح شافية ابن الحاجب،  
ج ٢، ص ٨٨، وشرحان على مراح الأرواح، ج ١،  
ص ٧٢.
- (٣٤٢) قال ابن كمال باشا في كتابه الفلاح شرح المراح،  
ج ١، ص ٧٢: (وهذا التعليل إنما يتم إذا بين أن  
فعيلاً، يقدم بناؤه على: فعول، وهو كذلك؛ لأن  
فعيلاً)، كما يجيء للمبالغة يجيء لمطلق الاتصاف  
بالفعل من غير مبالغة و(فعولاً) لا يدل إلا على  
زيادة اتصاف بالفعل لبنائه على المبالغة، والأول  
مقدم بالطبع على الثاني والأولى موافقة الوضع لما هو  
بالطبع. واعلم أن ذكر كون الفعيل، بمعنى المفعول،  
وكون الفعول، بمعنى المفعول لمناسبة اشتراك  
الصفيتين بين الفاعل والمفعول، وإلا لما ذكر المفعول  
في فصل الفاعل، ويجيء اسم الفاعل للمبالغة
- ساعاً، ولهذا لم يذكر له ضابطه، بل بادر إلى الأمثلة  
فيجيء على وزن (فعال) بفتح الفاء وتشديد العين،  
نحو: صَبَّارٌ، أَي: كثير الصَّبْرِ).
- (٣٤٣) في (ج): من المزيد فيه.
- (٣٤٤) قال عبد القاهر الجرجاني في كتابه مفتاح  
الصرف، ج ١، ص ٨٨: (والمبالغة منه: ضَرُوبٌ،  
وَقَرَّارٌ، وَمُجْرَبٌ، وَمِطْعَانٌ، وَمِنْطِيقٌ، وَخَطِيبٌ، وَشَدَّ  
من (أفعل): دَرَّكٌ، حَسَّاسٌ، وَرَثَاءٌ، وَجَبَّارٌ، وَأَلِيمٌ،  
وَسَمِيعٌ، وَبَصِيرٌ، وذلك يجيء غالباً من (فعل)  
بكسر العين في الماضي، وفتحها وكسرها في  
المضارع، على: (فعل، وفعل، وفاعل، وأفعل)،  
ك(حَذِرَ، وَسَمِينٌ، وَشَارِبٌ، وَأَقْرَعَ)، وَشَدَّ  
ضَرَابٌ وَعُرْيَانٌ وَضَحَكَةٌ، وَعَطَّشَانٌ مُبَالِغَةٌ  
عَطَّشٌ، وأيضاً يجيء غالباً من (فعل)، بِضَمِّ العين  
في الماضي والمضارع على (فعل): ك(عَظِيمٌ وَكَرِيمٌ  
وَشَرِيفٌ)، وَشَدَّ: سَهْلٌ وَمُلْحٌ وَجَبَانٌ وَحَسَنٌ وَفَارِهٌ  
وَأَحْمَقٌ).
- (٣٤٥) في (أ)، و(ج): لأهل، والصواب ما أثبتته من  
النسخ الأخرى.
- (٣٤٦) قال سيبويه، ج ٣، ص ٣٨٢: (وقالوا: بَغَّالٌ  
لصاحب البغل، شبهوه بالأول، حيث كانت  
الإضافة؛ لأنهم يشبهون النبيء بالنبيء وإن خالفه).
- (٣٤٧) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (نُصِيرُ:  
بضم النون، اسم تصغير، مفرد مذكر).
- (٣٤٨) (في تصغير): ساقطة من (ج)، و(ب).
- (٣٤٩) في (ج): والتصغير.

فتية، وفي أذلاء: ذليلون أو أذيلة، وفي غلمان:

غليمون أو غليمة، وفي دور: دويرات أو أدير،

وتقول في شعراء: شويعرون، وفي شسوع

شسيعات. وحكم أسماء الجموع حكم الأحاد،

تقول: قُومٌ وَرُهَيْطٌ وَنُفَيْرٌ وَأُبَيْلَةٌ وَغُنَيْمَةٌ.

(٣٥٦) في (ج): يجمع.

(٣٥٧) (على): زيادة من النَّسَخِ الأخرى.

(٣٥٨) قال الرضي في شرح الشافية، ج ١، ص ٣٥٦:

(تقول في تصغير، نحو: دُور: أَدِير؛ ترد (دُور) إلى

(أَدُور)، ثم تصغرها على أَدِير أو دُويرات؛ ترد دُور

إلى دار).

(٣٥٩) (لمفرده): ساقطة من (ه).

(٣٦٠) في (ج): تصغيره).

(٣٦١) ينظر: المفصل/٢٥٦.

(٣٦٢) (جمع): ساقطة من (ج).

(٣٦٣) قال الرضي في شرح الشافية، ج ١، ص ٣٥٦:

(فإن لم يكن له جمع قلّة تعين رده إلى واحده ثم

جمعه جمع السلامة لمذكر أو مؤنث على ما تقتضيه

الأصول؛ كقولك في شُسُوع: شُسِيعَات، فإن

قيل: إذا ردّ جمع الكثرة إلى جمع القلّة للتصغير

فأثت الكثرة).

(٣٦٤) (هذه): ساقطة من (ه).

(٣٦٥) (اسم الفاعل: نوبصير بضم النون وفتح الواو

وسكون الياء وكسر الصاد، وتصغير اسم): ساقطة

من (ه).

(٣٦٦) (وكسرها) ساقطة من (ب)، و(د)، و(ه).

(٣٥٠) لم أقف عليه.

(٣٥١) الذي: زيادة من النَّسَخِ الأخرى.

(٣٥٢) ينظر: المبرد أبو العباس (ت ٢٨٥هـ/٨٩٨م)

المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة،

القاهرة، مصر، ١٣٨٨هـ، ج ٢، ص ٢٥٩، وابن

السراج، الأصول في النحو، ج ٣، ص ٣٩، وابن

مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد

هريدي، ط ١، مكة المكرمة، ٢٠٠٠م، ج ٤،

ص ١٨٩٣، والاسترابادي، شرح شافية ابن

الحاجب، ج ١، ص ٣٢٠.

(٣٥٣) قال سيوييه في كتابه، ج ٣، ص ٤١٦: (اعلم

أنّ التّصغير إنّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة:

على (فَعِيلٍ، وَفَعِيلٍ وَفَعِيلٍ)، فَأَمَّا (فَعِيلٌ) فلما

كان عدّة حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى

التّصغير، لا يكون مصغّرًا على أقلّ من (فَعِيلٍ)،

وذلك، نحو: قيسٍ، وجميلٍ، وجبيلٍ، وكذلك

جميع ما كان على ثلاثة أحرف).

(٣٥٤) قال الزمخشري في المفصل، ص ٢٥٦: (وجمع

القلّة يحقر على بناءه، كقولك في أكلب وأجربة

وأجمال وولدة: أكليب وأجربة وأجمال

ووليدة).

(٣٥٥) قال الزمخشري في المفصل، ص ٢٥٦: (وأما

جمع الكثرة فله مذهبان: أحدهما أن يردّ إلى

واحد فيصغّر عليه ثم يجمع على ما يستوجبه من

الواو والنون، أو الألف والتاء، أو إلى بناء جمع

قلّته، إن وجد له وذلك قولك في فتبان: فتبون أو

رجل عامري، وهذا رجل مكّي، وكذلك جميع هذا  
الآب).

(٣٧٧) لم أقف عليه.

(٣٧٨) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (أنصر:-

بفتح الهمزة والصاد، اسم تفضيل، مفرد مذكر  
غائب).

(٣٧٩) في (ج)، و(ه): اسم التفضيل.

(٣٨٠) (اسم): ساقطة من (ج).

(٣٨١) قال الرّضي في شرح الشّافية، ج ١، ص ٢٧٩:

(أفعل التّفصيل ما وضع لموصوف بزيادة على غيره  
في المعنى المشتق هو منه).

(٣٨٢) قال الشّيخ ياسين في التّصريح، ج ٢، ص ١١١:

(الوصف باسم التّفصيل إذا استعمل بـ(من)، أو  
أضيف إلى نكرة، فإنه يلزمه الإفراد والتذكير،  
ولم يوافق في التّأنيث والتثنية والجمع، نحو: مررت  
برجل أفضل من زيد، وبرجلين أفضل من زيد،  
وبرجال أفضل من زيد، وبامرأة أفضل من زيد،  
وبمرأتين أفضل من زيد، وبنساء أفضل من زيد،  
وكذلك: مررت برجل أفضل شخص، وبرجلين  
أفضل شخصين، وبرجال أفضل شخوص... إلى  
آخر المثل).

(٣٨٣) (هو): ساقطة من (ج).

(٣٨٤) لم أقف عليه.

(٣٨٥) في النسخ الأخرى: تعددا.

(٣٨٦) قال شمس الدّين الجوجريّ في شرحه لشذور

الذهب، ج ٢، ص ٧٢٦، شارحاً قول ابن هشام:

(٣٦٧) في (أ): المبالغة، والصواب ما أثبتته من النسخ  
الأخرى.

(٣٦٨) (نحو): ساقطة من (ه).

(٣٦٩) في (ج): الشاذ.

(٣٧٠) في (ج): أصيغير.

(٣٧١) في (ج): وفي.

(٣٧٢) في (ه): التصغير.

(٣٧٣) قال الرّضي في شرح الشّافية، ج ١، ص ٣٦٠:

(اعلم أنهم يصغّرون فعل التّعجب؛ فيقولون في ما  
أحسنه: ما أحسّيننه، وهو شاذ؛ لأن فعل التّعجب  
فعل، والتصغير من خواص الأسماء).

(٣٧٤) قال الرّضي في شرح الشّافية، ج ١، ص ٣٦١:

(والذي يدلّ على أنّ الفعل لا يصغّر، أنّ اسم  
الفاعل إذا أُعمل لا يصغّر؛ لقربه من الفعل؛ فعدم  
تصغير الفعل أولى؛ ولهذا قيل: المراد منه تصغير  
المتعجب منه؛ وهو الاسم الذي اشتقّ منه فعل  
التّعجب، كالحسن في مثالنا، أو هو فاعل أحسّين،  
وهو (ما)، و(ما) لا يصغّر، فجعل التّصغير واقعاً  
على الفعل؛ لأنهم لو عدلوا عن (ما) إلى لفظ آخر  
وصغّروه لبطل معنى التّعجب).

(٣٧٥) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (نصريّ:

بفتح النون اسم منسوب، مفرد مذكر).

(٣٧٦) قال أبو الحسن الورّاق في كتابه علل النّحو، ج ١،

ص ٥٢٩: (اعلم أنّ كلّ اسم تنسبه إلى أب أو بلد،

ومّا أشبه ذلك، فإنّك تلحقه الياء الثّقيلة، علامة

للتّسب، وذلك قولك: هذا رجل بكريّ، وهذا

مذهب الكوفيين، وإذا أُضيف على معنى اللّام معرفةً، وفي قول البصريين هو معرفةً، بالإضافة على كلِّ حال إلا أن يضاف إلى نكرة).

(٣٨٩) (ما): ساقطة من (ج).

(٣٩٠) (بين): ساقطة من (أ).

(٣٩١) وهذا الأمر واضح من تعريف اسم التّفصيل والمبالغة، قال ابن هشام في كتابه شرح قطر الندى، ج ١، ص ٢٨٠: (اسم التّفصيل وَهُوَ الصّفة الدّالة على المُشاركة وَالزّيادة، نَحْو: أفضل، وأعلم، وأكثر).

(٣٩٢) ينظر: الورّاق، علل النّحو، ج ١، ص ٤٩٢.

(٣٩٣) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (ما) أنصره: فعل تعجب أوّل، مفرد مذكّر غائب).

(٣٩٤) (أي): ساقطة من (ه).

(٣٩٥) قال ابن السّراج في كتابه، الأصول في النّحو، ج ١، ص ٩٨: (اعلم، أنّ كلّ فعل لزم بناءً واحدًا فهو غير متصرّف، وقد ذكرت أن التّصريف أن يقال فيه: فعل يفعل، ويدخله تصاريف الفعل، وغير المتصرّف ما لم يكن كذلك، فمن الأفعال التي لم تتصرف ولزمت بناءً واحدًا فعل التعجب نحو: ما أحسن زيدًا، وأكرم بعمرو، والفعلان المبنيان للحمد والذم، وهما: نعم وبئس، فهذه الأفعال، وما جرى مجراها لا تتصرّف ولا يدخلها حروف المضارعة، ولا يُبنى منها اسم فاعل).

(٣٩٦) قال سيبويه في الكتاب، ج ١، ص ٧٢: (هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجرى الفعل، ولم

وجعله على أربعة أقسام: القسم الأوّل: أن يكون بأل، نحو: (الأفضل)، وذكر أنّه يجب فيه أن يطابق الموصوف، فتقول فيه: زيد الأفضل، وهند الفضلي، والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون أو الأفاضل، والهندات الفضليات أو الفضل. القسم الثاني: أن يكون مجردا من أل والإضافة، وذكر أنّه يجب فيه الأفراد والتذكير، نحو قوله تعالى: {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ}، وتقول: الزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من بكر والهندات أفضل منه. القسم الثالث: المضاف لنكرة، نحو: زيد أفضل رجل، وهند أفضل امرأة، وحكمه حكم المجرد من أل والإضافة؛ ولذلك جمعها الشيخ فقال: (أو جردا أو مضافا لنكرة أفرد وذكر).

فتقول: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نساء. القسم الرابع: أن يكون مضافا لمعرفة، نحو زيد أفضل الرجال، وذكر أنه يجوز فيه الوجهان، أي المطابقة وعدمها، نحو: الزيدان أفضلا الرجال، وأفضل الرجال، والزيدون أفضلو الرجال وأفضل الرجال).

(٣٨٧) في (ه): زيد أفضل.

(٣٨٨) قال ابن السّراج في أصول في النّحو، ج ٢، ص ٨: (وإذا قلت: زيدًا الأفضل، استغنى عن (من) والإضافة وعلم أنّه قد بانّ بالفضل، فهو عند بعضهم إذا أُضيف على معنى (من) نكرة وهو



الأوسط، المتوفى سنة (٢١٥هـ)، ينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباء النَّحَاة، ج ٢، ص ٣٦.  
(٤٠٢) وهناك قولٌ آخر له على أنها نكرة موصوفة

بمعنى (شيء)؛ والجمله بعدها في محل رفع صفة لها، والخبر محذوفٌ وجوباً تقديره: شيءٌ عظيم. وروي عنه قولٌ ثالثٌ موافقٌ لقول سيبويه والجمهور. ونقل عن الكوفيَّين أنها استفهاميةٌ، وهو قول الفراء في كتابه معاني القرآن، ج ١، ص ١٠٣، تفسير قوله تعالى (فما أصبرهم على النار)، وذكر أبو حيان في البحر المحيظ، ج ١، ص ٤٤٩، أن رأي الفراء وابن درستويه، استفهاميةٌ فيها معنى التَّعَجُّبِ.

تُنظر هذه المسألة في: المبرد، المتعجب، ج ٤، ص ١٧٧، والجرجاني، المقتصد، ج ١، ص ٣٧٥، والأنباري، أسرار العربية، ص ١١٢، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص ٢٨٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١٤٩، وابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ٣١، ٣٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ٢، ص ١٠٨١، وشرح الألفية لابن الناطم، ص ٤٥٧، وأبي حيان، الارتشاف، ج ٣، ص ٣٣، وابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٧٢.

(٤٠٣) في (هـ): ما زيد أحسن.

(٤٠٤) قال الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٢٦٣: "ف(ما) فيها اسم إجماعاً؛ لأن في (أفعل) ضميراً يعود عليها، وأجمعوا على أنها

يتمكَّن تَمَكَّنُهُ؛ وذلك قولك: ما أحسن عبدالله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسن عبدالله، ودخله معنى التَّعَجُّبِ).

(٣٩٧) ينظر: المبرد، المتعجب، ج ٤، ص ١٧٧، والجرجاني، المقتصد، ج ١، ص ٣٧٥، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ط ١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م، ص ١١٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١٤٩، وابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ٣١، ٣٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ٢، ص ١٠٨١، وابن الناطم، ص ٤٥٧، وأبو حيان، الارتشاف، ج ٣، ص ٣٣.

(٣٩٨) (التي): ساقطة من النسخ الأخرى.

(٣٩٩) قال ابن جني في كتابه اللمع في العربية، ج ١، ص ١٣٦: (قَوْلُكَ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَمَا أَجْمَلَ بَكَرًا وَمَا أَظْرَفَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَتَقْدِيرُهُ: شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا، فَمَا) مَرْفُوعَةٌ بِالْإِنْدَاءِ وَ(أَحْسَنَ)، خَبَرُهَا وَفِيهِ ضَمِيرُهَا، وَذَلِكَ الضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ بـ(أَحْسَنَ)؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ، وَزَيْدٌ: مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعَجُّبِ، وَحَقِيقَةٌ نَصَبُهُ، بِوُقُوعِ الْفِعْلِ قَبْلَهُ عَلَيْهِ).

(٤٠٠) قال الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٢٦٣: (وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى (الذي)، وما بعدها صلة، فلا موضع له، أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة، فمحلها رفع، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوباً، أي: شيءٌ عظيمٌ).

(٤٠١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش

(٤٠٦) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص ٥٠: (وأنصر به: بفتح الهمزة وكسر الصاد، فعل تعجب ثان، مفرد مذكر غائب).

(٤٠٧) لم يصرح سيبويه بفعلية التعجب في كتابه، وإنما عدّها أشبه بالمثل، في قوله: سيبويه، ج ١، ص ٧٢ (... وهذا تمثيل لم يتكلم به)، وقال أيضاً في موضع آخر، ج ١، ص ٧٣: "وبناؤه أبداً من (فعل وفعل وفعل وأفعل)، هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف؛ فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه فشبّه هذا بما ليس من الفعل لاماً"، ولعل غموض هذين التصيين بعض الشيء كان سبباً في منشأ الخلاف بعدئذٍ بين الكوفيين والبصريين في فعلية أو اسمية (أنصر).

(٤٠٨) ذكر المبرد في المقتضب، ج ٣، ص ٣٨٤، رأي سيبويه في هذه المسألة، فقال: (وَأَمَّا: أَفْعَلَ زَيْدًا، فَيَجْعَلُهُ فِعْلاً؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَفَعَ زَيْدًا بِهِ، هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ وَسَيْبُوهِ).

(٤٠٩) في (ج): والهمزة.

(٤١٠) ينظر: الجرجاني، المفتاح في الصرف، ج ١، ص ٤٩، والأشُموني، شرح الأشُموني، ج ٢، ص ٢٧٤.

(٤١١) قال ابن جني في كتابه اللّمع، ج ١، ص ١٣٧: "قَوْلِكَ: أَحْسِنَ بَزِيدًا، أَي: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَأَجْمَلَ بَجَعْفَرٍ، أَي: مَا أَجْمَلَ جَعْفَرًا، فَالْبَاءُ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَمَعْنَاهُ: أَحْسَنَ زَيْدًا، أَي: صَارَ ذَا حَسَنٍ، وَأَجْمَلَ، أَي: صَارَ ذَا جَمَالٍ،

مبتدأ؛ لأنها مجرّدة للإسناد إليها، ثم اختلفوا: فقال سيبويه: هي نكرة تامّة، بمعنى شيء، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر، فموضعه رفع، وقال الفراء وابن درستويه: هي استفهامية، وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى (الذي)، وما بعدها صلة، فلا موضع له، أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة فمحله رفع، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوباً، أي: شيء عظيم".

(٤٠٥) قال أبو البقاء العكبري في كتابه اللباب، ج ١، ص ١٩٦: "و (مَا) فِي التَّعْجُبِ نَكْرَةٌ غَيْرُ مَوْضُوعَةٍ مُبْتَدَأٌ (وَأَحْسَنَ) خَبَرَهَا وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: هِيَ بِمَعْنَى الَّذِي (وَأَحْسَنَ)، صَلَّتْهَا وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، وَالذَّلِيلُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ التَّعْجُبَ مِنْ مَوَاضِعِ الْإِيْهَامِ (الَّذِي)، فِيهَا إِيْضًاحٌ بِصَلَّتْهَا، وَالثَّانِي: أَنَّ تَقْدِيرَ الْخَبَرِ هُنَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ إِذْ تَقْدِيرُهُ: الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا شَيْئًا، وَهَذَا لَا يَسْتَفِيدُ مِنْهُ السَّمَاعُ فَائِدَةً، وَإِنَّمَا جَازَ الْإِتِّدَاءُ بِهَذِهِ النُّكْرَةِ؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ مِنْهُ التَّعْجُبُ لَا الْإِنْخِبَارَ الْمُحْضَ، وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنِ (شَيْءٍ) إِلَى (مَا)؛ لِأَنَّ (مَا) أَشَدُّ إِيْهَامًا إِذْ كَانَتْ لَا تَشْتَبِهُ وَلَا تُجْمَعُ، وَلَا تَقَعُ لِلتَّحْقِيرِ، وَلَا يُمْكِنُ يَوْكُدُ بِهَا إِيْهَامُ (شَيْءٍ)، فَيَقَالُ: مَا أَحْذَتْ مِنْهُ شَيْئًا مَا، فَإِنَّهَا تَشْتَبِهُ وَتُجْمَعُ وَتُذَكَّرُ لِلتَّحْقِيرِ، كَقَوْلِكَ: عِنْدِي شَيْئًا، أَي: حَقِيرٌ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلُوا فِي التَّعْجُبِ (مَنْ)، بِمَنْ يَعْقِلُ وَلَا (أَيًّا)؛ لِأَنَّهَا كَشِيءٍ، فِيمَا ذَكَرْنَا".

أُتِيَ زَائِدَةٌ مَعَ الْفَاعِلِ، مِثْلَهَا فِي (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)، وَذَهَبَ الْفِرَاءُ وَالزَّجَاجُ، وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهَا، إِلَى أُتِيَ زَائِدَةٌ مَعَ الْمَفْعُولِ، وَجَعَلُوا فَاعِلَ (أَحْسَنَ) ضَمِيرَ الْمَخَاطَبِ. وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ، لَكِنَّهُ جَعَلَ الْفَاعِلَ ضَمِيرَ الْحَسَنِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَحْسَنَ يَا حَسَنَ بَزِيدَ، أَي: دَمَ بِهِ. وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي، أَنَّهَا لِلتَّعْدِيَةِ، وَليست بِزَائِدَةٍ، وَالْهَمْزَةُ فِي أَحْسَنَ لِلصَّيْرُورَةِ، وَهُوَ أَمْرٌ لِلسَّبَبِ، أَوْ لِلشَّخْصِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْقَوْلِينَ. وَأَجَازَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي "مَفْصَلِهِ" أَنَّ تَكُونَ لِلتَّعْدِيَةِ، وَيَنْظُرُ: ابْنُ السَّرَاحِ، أَصُولُ النَّحْوِ، ج ١، ص ١٠١، وَالزَّمْخَشَرِيُّ، الْمَفْصَلُ، ص ١٨٧.

(٤١٦) (تعالى): زيادة من النسخ الأخرى.

(٤١٧) سورة النساء/ ٧٩. قال سيبويه، ج ١، ص ٩٢: "وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ)، إِنَّهَا هِيَ كَفَى اللَّهِ، وَلَكِنَّكَ لَمَّا أَدْخَلْتَ الْبَاءَ عَمِلَتْ، وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعُ نَصْبٍ وَفِي مَعْنَى النَّصْبِ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-".

(٤١٨) ذكر هذا الرأي السيوطي في الهمع، ج ٣، ص ٤٩، وَلَمْ يَنْسِبْه لِأَحَدٍ، إِذْ قَالَ: "فَالْبَاءُ زَائِدَةٌ وَاخْتَلَفَ عَلَى هَذَا فَالْأَصَحُّ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْمَوْضِعِ الدَّلَالِ عَلَى الْفِعْلِ فَكَأَنَّهُ قِيلَ: يَا حَسَنَ أَحْسَنَ بَزِيدَ، أَي: الزمه ودم به؛ ولذلك وجد الفعل على كل حال. وقيل: فاعله ضمير المخاطب كأنك قلت: أحسن يا مخاطب به، أي: احكم بحسنه، ولم يبرز في التائيد والتثنية والجمع؛ لأنه جرى

كَفَوَلِّكَ: أَجْرَبَ الرَّجُلَ، أَي: صَارَ ذَا إِبِلٍ جَرَبِي، وَأَنْجَزَ، أَي: صَارَ ذَا مَالٍ فِيهِ النَّجَازُ، فَلَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ".

(٤١٢) هذا رأي البصريين، والكسائي وهشام من الكوفيين، وقال الكوفيون: إنها اسم، وهذا موافق لرأي أبي الحسن الأخصش، ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ١٢٦، ص ١٤٨، المسألة: الخامسة عشرة، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص ٢٨٥، والاسترأبادي، شرح الكافية، ج ٢، ص ٣٠٨، وخالد الأزهرى، التصريح، ج ٢، ص ٨٨.

(٤١٣) في (ه): الإخباري.

(٤١٤) قال الأشموني في ذكره الصيغة الثانية من صيغ التعجب، في شرحه للألفية، ج ٢، ص ٢٦٤: "وَأَمَّا الصِّيغَةُ الثَّانِيَّةُ، فَأَجْمَعُوا عَلَى فِعْلِيَّةٍ (أَفْعَلْ)، ثُمَّ اخْتَلَفُوا: فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ: لَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَاضٍ عَلَى صِيغَةِ (أَفْعَلْ) بِمَعْنَى: صَارَ ذَا كَذَا، كَمَا (أَعَدَّ الْبَعِيرُ) إِذَا صَارَ ذَا غَدَةٍ، ثُمَّ غَيَّرَتْ الصِّيغَةَ فَجَبِحَ إِسْنَادَ صِيغَةِ الْأَمْرِ إِلَى الْاسْمِ الظَّاهِرِ، فَزِيدَتْ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لِيَصِيرَ عَلَى صُورَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ كَمَا (أَمُرُّ بَزِيدَ)".

(٤١٥) قال المرادي في كتابه الجنى الداني، ص ١٠٩: "وَأَمَّا بَاءُ التَّعْجَبِ فِيهَا مَذْهَبَانِ: أَشْهَرُهُمَا أَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ، ثُمَّ اخْتَلَفَ هُؤُلَاءُ، فَذَهَبَ سَيْبُويَةُ، وَجُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ، إِلَى

يأبردم أتدي برار).  
 (٤٢٧) الواو: ساقطة من (ج).  
 (٤٢٨) (فإن قيل: فلم أخرج الثاني عن الأول؟ قلنا:  
 لكونه أقل منه استعمالاً): ساقطة من (ج).  
 (٤٢٩) في (ج): إلّا في الأصل.  
 (٤٣٠) في (ج): فيها له.  
 (٤٣١) (من): ساقطة من (هـ).  
 (٤٣٢) قال المبرّد في المقتضب، ج ٤، ص ١٨٠:  
 (وَاعْلَمَ أَنَّ مَا جَاوَزَ الثَّلَاثَةَ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ لَمْ يَجِزْ أَنْ  
 يُقَالَ فِيهِ: مَا أَفْعَلُهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِنْ بَنَيْتَهُ هَذَا  
 الْبِنَاءَ حَذَفْتَ مِنَ الْأَصْلِ حَرْفًا، وَهَذَا جَمًّا لَا يَجُوزُ،  
 لِأَنَّ مَعْنَاهُ إِنَّمَا كَمَلَ بِحُرُوفِهِ إِذْ كُنَّ كُلُّهُنَّ أَصُولًا،  
 وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيهَا كَانَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ  
 مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: دَحْرَجَ،  
 وَاحْرَنْجَمَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ مِنْ غَيْرِ  
 هَذَا الْجِنْسِ، قُلْتَ: مَا أَشَدَّ دَحْرَجْتَهُ، وَمَا أَشَدَّ  
 احْرَنْجَمْتَهُ).  
 (٤٣٣) هذا رأي البصريين، وقال الكوفيون: يبنى من  
 البياض والسواد فقط. ينظر: الأنباري، الإنصاف في  
 مسائل الخلاف، ج ١، ص ١٢١، المسألة السادسة  
 عشرة، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين،  
 ص ٢٩٢.  
 (٤٣٤) في (ج): العيب.  
 (٤٣٥) قال سيبويه في كتابه، ج ٤، ص ٧٤: (باب ما لا  
 يجوز فيه ما أفعله، وذلك ما كان (أفعل)، وكان لونا  
 أو خلقه، ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما

مجرى المثل، ولزمت البناء في المفعول ليكون للأمر  
 في معنى التّعجب حال لا يكون له في غيره، ورّد  
 كونه أمراً، بأنّه محتمل للصدق والكذب، وبأنّه لا  
 يُجَابُ بِالْفَاءِ، وبأنّه يليه ضمير المخاطب، نحو:  
 أحسن بك، ولا يجوز ذلك في الأمر؛ لما فيه من  
 إعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول  
 لمسمى واحد، وبأنّه لو كان الناطق به أمراً  
 بالتعجب لم يكن مُتَعَجِّبًا، كما لا يكون الأمر  
 بالحلف والنداء والتشبه حالاً ولا منادياً ولا  
 مشبهاً، وقد أجمع على أنه متعجب، قال أبو  
 حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أنّ (أفعل)، أمر،  
 صورة خبر معنى، والفعل فيه ضمير يعود على  
 المصدر المفهوم في الفعل والهمزة للتعديّة  
 والمجزور في موضع مفعول لكان مذهباً، وهذا  
 ما ذهب إليه الأخفش.

(٤١٩) (كما في قوله تعالى: (وكفى بالله شهيدا) وأما عند  
 الأخفش فأصله أمر وفاعله مستتر، والمأمور كلّ  
 واحد، والباء زائدة في المفعول): ساقطة من (ج).  
 (٤٢٠) في (ج): (لا تلقوا بأيديكم الآية).  
 (٤٢١) (إلى التهلكة): ساقطة من النسخ الأخرى.  
 (٤٢٢) سورة البقرة/ ١٩٥.  
 (٤٢٣) في (ب): وخروجه.  
 (٤٢٤) ومعناه بالعربية: (أتعجب لمساعدته لي ها هنا).  
 (٤٢٥) (نه): ساقطة من (د)، و(هـ).  
 (٤٢٦) في (ب): نه عجب ياردم أتدي برار، وفي (ج):  
 نه عجب يردم أتدي برار، وفي (د)، و(هـ): تعجب

- (٤٤٣) في (ج): المعلوم.
- (٤٤٤) (مثل): ساقطة من (ج).
- (٤٤٥) في النسخ الأخرى: (الأمر)
- (٤٤٦) في (ج): من قبل.
- (٤٤٧) سورة طه/ ٤٧. قال محمد متولي الشعراوي في تفسيره لهذه الآية، ج ١٥، ص ٩٢٨: (وقوله: {وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى}، وهذه ليست تحية؛ لَأَنَّكَ تُحِيي مَنْ كَانَ مُتَّبِعًا لِلْهُدَى، وتدعوه له بالسَّلَام، فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فهي نهاية للكلام).
- (٤٤٨) في (أ)، تسعة.
- (٤٤٩) في (ب): تمّ الكتاب بعون الله الملك الأحد على يد العبد الضعيف المحتاج إلى رحمة الله تعالى أغا علي بن محمد الداغستاني، وفي (هـ): (الحمد لله تمّ المراد) وبعده كلمات باللّغة التركيّة.
- أيضه، ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه. إنَّما تقول: ما أشدَّ حمرة، وما أشدَّ عشاها.
- (٤٣٦) في (ج): من.
- (٤٣٧) في الأصل: بعورته، والصواب ما أثبتته من النسخ الأخرى.
- (٤٣٨) يتوصّل إلى التّعجب من الزائد على ثلاثة، ومّا وصفه على أفعل فعلاء بـ (ما أشدّ) ونحوه، ويُصب مصدرهما بعده؛ أو بـ (أشدّ) ونحوه، ويُجرُّ مصدرهما بعده بالباء؛ فتقول: (ما أشدّ انطلاقه أو حمّته) و(أشدّ بها). وكذا المنفيّ والمبنيّ للمفعول؛ إلاّ أنّ مصدرهما يكون مؤوَّلاً لا صريحاً، نحو: (ما أكثر أن لا يقوم) و(ما أعظم ما ضُرب) و(أشدّ بهما). وأمّا الفعل الناقص فإنّ له مصدرا، فمن التّوع الأول، وإلاّ فمن الثاني، كـ (ما أشدّ كونه جميلاً) أو (ما أكثر ما كان محسناً) و(أشدد) أو (أكثر بذلك)، وأمّا الجامد والذّي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منها البتّة. يُنظر: ابن النّاطم، ص ٤٦٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٣، ص ٤٧، وابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٨٢.
- (٤٣٩) (آخر): ساقطة من (ج).
- (٤٤٠) (من الكتب): ساقطة من (ب).
- (٤٤١) في (أ): (بحمل)، والصواب ما أثبتته من النسخ الأخرى.
- (٤٤٢) (أساس): ساقطة من (ج).